مدخل في الحياة السياسية السورية

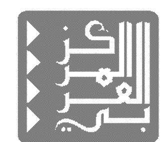
من تأسيس الكيان إلى الثورة

مدخل في الحياة السياسية السورية

من تأسيس الكيان إلى الثورة

شمس الدين الكيلاني

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



الفهرســـة في أثناء النشــر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراســـة السياسات

الكيلاني، شمس الدين

مدخل في الحياة السياسية السورية: من تأسيس الكيان إلى الثورة/ شمس الدين الكيلاني.

231 ص.؛ 22 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 199-207) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-168-7

1. سوريا - تاريخ - الاحتلال الفرنسي، 1920-1946. 2. سوريا - أحوال سياسية - تاريخ - الاحتلال الفرنسي، 1920-1946. 3. سوريا - تاريخ - الاستقلال، 1946. 4. سوريا - تاريخ - حكم حزب البعث (1963) 5. سوريا - تاريخ - حافظ الأسد. 6. الثورة السورية (2011) 7. الثورات - سوريا - تاريخ - القرن 21. 8. سوريا - أحوال سياسية - ثورة 2011. 9. سوريا - تاريخ بشار الأسد، 2000- 10. سوريا أحوال سياسية بشار الأسد، 2000- 11. المعارضة (سياسة) - سوريا. أ. العنوان.

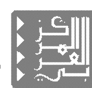
956.91042

العنوان بالإنكليزية

Introduction to Syrian Political Life:
From Entity's Formation to Revolution

by Chamseddine Kilani

الناشـر



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطـر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر 2017

المحتويات

مقدمة

عندما قامت ثورات الربيع العربي في تونس ومصر، قلة من المراقبين توقعت أن تجتاح رياح ذلك الربيع دمشق، إذ يعلم الجميع الركود الشامل الذي غمر الحياة السياسية السورية على امتداد خمسة عقود، بين عامي 1963 و2011، ولا سيما في عهدي الأسد الأب والأسد الابن، اللذين وضعا المجتمع السوري برمته تحت مراقبة الأجهزة وعقابها، فسُميت سورية حينئذٍ «مملكة الصمت». لذا، كان الرئيس بشار الأسد مطمئنًا إلى درجة تأكيده قبل أيام من اختراق رياح الثورة الفضاء الدمشقي، أن سورية في مأمن من الثورة! لذا أتى رد السلطات صاعقًا وعنيفًا على النشاطات الأولى المبشرة بيقظة الشعب السوري. جربوا هذا العنف بأطفال درعا للعبرة والتذكير بالقبضة القوية. ولم يكتفِ النظام بالعنف العاري فحسب، بل استخدم الميديا وشاشات التلفزة ليحط من قيمة الشباب ونزاهتهم، وهم الذين حملوا على أكتافهم إرادة التغيير. فقاد النظام السوري حملةً واسعةً من التشكيك والاتهام ضد المتظاهرين السلميين، وعملت منابره الإعلامية وأجهزته على التحريض الطائفي في وجه الناشطين منذ بداية الثورة، وركزت السلطة في خطابها الإعلامي على اتهام المتظاهرين السلميين بمسألتين رئيستين: الإرهاب والطائفية، وشككت في أهلية الشعب السوري للحرية والديمقراطية. وفي

موازاة دعايتها الإعلامية تلك، لم تتوقف أجهزتها عن ارتكاب المذابح الطائفية، فدفعت تلك الأقوال والأفعال الإجرامية بعض القوى الاجتماعية المشاركة في الثورة إلى ضرب من ردات الفعل، تغذت من النزعة الطائفية ذاتها التي نضح منها النظام، ثم اتسعت دائرة المشكلات نفسها وتفاقمت واتخذت لها وسائل وأهدافًا إضافية، فاتسعت مآسي الشعب السوري مع الوقت، وانجذبت إلى ميدان المواجهة بين الشعب والنظام قوى جديدة من خارج الحدود، حيث استقدم نظام الأسد لمواجهة الشعب السوري ميليشيات طائفية شيعية موالية لإيران من كل مكان، بدءًا من حزب الله والميليشيات الطائفية العراقية، إلى الحرس الثوري الإيراني، ارتضت أن تُسخر قدراتها كلها لخدمة النظام، وأن تضع نفسها تحت (قيادته).

في المقابل، دخلت قوى أخرى من دون استئذان المعارضة، سواء أكانت معارضة سياسية أم مسلحة، وفرضت نفسها بالقوة على المعارضة والشعب، وكان أبرز مثالين على ذلك: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أولًا، وجبهة النصرة ثانيًا على نحو أقل فجاجة وبطشًا، فواجها الكتائب العسكرية المعارضة بعدما اعتبراها منافسًا وعدوًا، وفرضا نفسيهما بالقوة عدوًا للثورة السورية، ولأهدافها المحددة بالحرية والدولة المدنية الديمقراطية، وتقدمتا بخطاب طائفي، تكفيري في أغلبه، شكل الوجه المقابل لخطاب النظام وميليشياته. وقدمت داعش على الأخص، وجهًا وحشيًا باطشًا، وإن لم يصل ضحاياه إلى مصاف النظام، إلا أنه قدم صورة «مثالية» لما يريد أن يقدمه النظام إلى الغرب من خلاصة عن الثورة السورية، ولعل هذا جل ما كان يطلبه النظام ويتمناه كي يستخدمه في تشويه تحرك القوى المدنية والنيل من شرعية ثورتها

ووطنيتها وديمقراطيتها، والتشكيك أيضًا في صدقية الرابطة الوطنية السورية وجدواها، وفي أهلية الشعب السوري للعقد الاجتماعي الديمقراطي!

طرحت تلك الأوضاع برمتها تساؤلات عن جذور تلك الظاهرات الانقسامية في الحياة الاجتماعية السورية، وتركزت التساؤلات في النهاية على مسألتين محوريتين تتعلقان بتاريخ الاجتماع السياسي السوري وطبيعته وأصوله: تتعلق **أولاهما** بمدى حضور الرابطة (الوطنية السورية) ومتانتها في التاريخ السوري، بطريقة تغدو فيها المظاهر الطائفية الراهنة ظواهر طارئة، وبمدى ما اتسم به السوريون من اندماج اجتماعي ووطني؛ وتتعلق **الثانية** بمدى حضور التجربة الدستورية في الحياة السياسية السورية، وبالتالي أهلية الشعب السوري لممارستها وقدرته على استرجاع ما انقطع من تاريخه الديمقراطي الدستوري جراء السيطرة الطارئة للاستبداد على الدولة السورية.

لهذا، سيكون مدارُ بحثنا هاتين الإشكاليتين: الاندماج أو التفكك الوطني في حياة السوريين؛ والحياة الدستورية ومدى نفوذها في التاريخ السوري، بطريقة تجعل منها أرضية صالحة للبناء عليها؛ إذ حاولت هذه الدراسة استرجاع ذاكرة السوريين بحياتهم وتقاليدهم الديمقراطية التي تؤهلهم لعبور الطريق إلى الديمقراطية والعودة – من جهة ثانية – إلى المعالم التاريخية البارزة، المعبرة عن رسوخ رابطتهم الوطنية في السراء والضراء.

استعانت الدراسة بالمنهجية التاريخية والتاريخ المقارن وبمنهجيات التاريخ الراهن في القسم الأخير منها، المتعلق بمجريات

الثورة السورية التي اندلعت في عام 2011، وبالحياة السياسية التي نهضت بدلالتها، من خلال الحَفر في موشور الحوليات السورية منذ تأسيس الكيان السوري الحديث حتى عام 2014، أي إلى الأعوام العصيبة للشعب السوري والثورة السورية التي حملت الأمل والوعد ورافقها الألم. لذا قسّمنا البحث على أساس زمني، يتعلق كل قسم بمحطة تاريخية مرت فيها الحياة السورية، نسترشد من خلالها سيرة الاندماج الوطني السوري ومحطات بناء التجربة الدستورية، تشريع ومؤسسات، ونتعرف من خلالها – وإلى جانبها – إلى الإرث الوطني والديمقراطي قبل أن تجثم سلطة الدكتاتور على سورية الوطن والحياة الاجتماعية. فيمكن هذا التاريخ، بما هو مدخل للحياة السياسية السورية، أن يقدم إلينا صورة أكثر جلاءً عن الإرث الديمقراطي والوطني الذي يختزنه الشعب السوري في ذاكرته. فأتى هذا التنظيم، أو الترتيب على شكل متوالية زمنية لاثني عشر مقطعًا تاريخيًا أو فصولًا، يحاول أن يُظهر موشور الحياة السياسية السورية في تحولاته وتعرجاته، بعد أن نمهّد له بتقديم عن أغراض البحث وإشكالياته.

-1-

النواة المؤسسة للكيان

العهد الفيصلي

يمكن أن نُعيد تاريخ تكوين الدولة الحديثة السورية إلى تاريخ دخول الأمير فيصل دمشق في الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر 1918[1]، حيث انتعشت في ذلك العهد الحياة السياسية العامة وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات وهيئات المجتمع المدني والأهلي، كما انتعش فضاء حر يغتني بالحريات العامة. وورثت الأحزاب والتيارات الفكرية والسياسية في العهد الفيصلي (بين 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1918 و24 تموز/ يوليو 1920) التوجهات الفكرية والسياسية للجمعيات والمنظمات الحزبية التي نهضت في أثناء الفترة الأخيرة من عمر الدولة العثمانية؛ وفي مقدمها «حزب الاستقلال» الواجهة الحزبية لـ «جمعية العربية الفتاة»، و«الحزب الوطني السوري»[2]، وهما الحزبان الرئيسان اللذان ظهرا في

---

(1) يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ذكريات (بيروت: دار النهار، 1986)، ص 38، وعلي سلطان، **تاريخ سورية، 1918-1920: حكم فيصل بن الحسين** (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1987)، ص 18.

(2) هاشم عثمان، **الأحزاب السياسية في سورية: السرية والعلنية** (بيروت: دار الريس، 2001)، ص 23-24.

ذلك العهد، واستقطبا أغلب النخب السياسية، حيث رئس حزب الاستقلال العربي هيئة من أبرز أعضائها: سعيد حيدر وشكري القوتلي وأسعد داغر ومحمد عزت دروزه وزكي التميمي[3]. وكان حزب الاتحاد السوري قد أسسه في القاهرة في عام 1918 الأعضاء السوريون في حزب اللامركزية الإدارية، وهدف إلى تكوين سورية بوحدتها القومية وحكومتها الديمقراطية، ثم أنشأ عبد الرحمن الشهبندر فرعًا له في دمشق خلال العهد الفيصلي.

إلى جانب ذينك الحزبين، تشكلت أحزاب صغيرة كانت محدودة الدور، مثل الحزب الديمقراطي المعارض والحزب الوطني الدستوري المعروف بحزب الذوات الذي دعا إلى الملكية المقيّدة. شهدت سورية نشاطًا سياسيًا خصبًا وحياة برلمانية[4]، وكانت أغلبية تلك الأحزاب، وعلى رأسها «جمعية العربية الفتاة» وحزب الاستقلال العربي، تتمسك بصيغة الحكم الديمقراطي[5]. وكانت الحكومة التي ألّفها رضا باشا الركابي قد عمدت في وقت قصير إلى تنظيم الحكم بطريقة تدعو إلى الإعجاب، وكان من أهم مظاهره تأسيس ما سُمّي المؤتمر السوري وانتخابه، واشترك فيه أعضاء من المدن السورية الداخلية كلها، ومن بيروت وطرابلس واللاذقية، ومن القدس والمدن الفلسطينية[6].

---

(3) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، 2 ج (صيدا: المطبعة العصرية، 1951)، ج 1، ص 101.

(4) خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق، 1918-1920** (القاهرة: دار المعارف، 1971)، ص 27.

(5) ذوقان قرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سورية، 1920-1939** (بيروت: دار الطليعة، 1975)، ص 33.

(6) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر: مما رأيت وسمعت وفعلت** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2000)، ص 36.

عُقد «المؤتمر السوري» العام ابتداءً بين أوائل حزيران/ يونيو 1919 وأواخر تموز/ يوليو 1920، وصدر عنه وثيقتان مهمتان لخصتا تمسك السوريين بـ «أن تكون حكومة هذه البلاد السورية ملَكية، مدنية، نيابية، تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الواسعة، وتحفظ حقوق الأقليات، على أن يكون ملك هذه البلاد الأمير فيصل»[7]. عكست قرارات المؤتمر الجوانب الديمقراطية من خطاب النُخب السورية المدينية، وتجلّى ذلك في شتى مواد اللائحة الدستورية؛ إذ أكدت مرجعية الأمة في التشريع والحكم، وأن السلطة العامة بيد الشعب، كما أكدت حرية الرأي والانتخاب والمدافعة عن الحقوق، وحرية الاجتماع والمراسلة والتدريس والطباعة والنشر والخطابة واستقلال المحاكم والحكام[8]، وتنظيم السلطة على أساس اللامركزية الإدارية، والاعتراف الصريح بالتنوع الاجتماعي الثقافي وبتعددية المجتمع المذهبي والقومي، وتمثيل الأقليات بطريقة ملائمة[9]. وأجمعت أحزاب العهد الفيصلي على الفكرة الديمقراطية التمثيلية، وحملت صورة إيجابية عن الحداثة والثقافة الغربية، بصرف النظر عن الوجه الآخر الاستعماري للغرب.

---

(7) محمد الأرناؤوط، **دراسة حول الحكومة/ الدولة العربية في دمشق، 1918-1920** (عمّان: مؤسسة حمادة للدراسات والنشر، ودراسات الشروق، 2000)، ص 23 و109-111.

(8) يُنظر: مضبطة الأسباب الموجبة لوضع لائحة القانون الأساسي التي وضعتها لجنة المؤتمر السوري، في: المرجع نفسه، ص 120 و134-146، ويُنظر أيضًا: ماري الماظ شهرستان، **المؤتمر السوري العام**، 1919-1920 (بيروت: دار أمواج، 2000)، ص 230-231 و245-247.

(9) المرجع نفسه، ص 238 و254-256، والأرناؤوط، المرجع نفسه، ص 126-127 و142-143.

فقدم المؤتمر الوطني أول وثيقة دستورية ديمقراطية متقدمة في بداية تكوين الدولة السورية الحديثة، حتى بالمقاييس الأوروبية آنئذٍ، غير أن هذا الفصل الديمقراطي للحياة الوطنية السورية قطعه إنذار غورو واجتياح جيش الاحتلال الفرنسي سورية[10].

لا ريب في أن هذا المؤتمر كان مجلسًا تمثيليًا بالمعنى الفعلي للكلمة، وعبّرت قراراته عن آراء السكان آنئذ وعواطفهم، وتوصل أعضاء لجنة كينغ - كراين الأميركية إلى هذه النتيجة بعد استقصاءاتهم الواسعة بين الأهالي[11]. وجاء المؤتمر/ البرلمان ليمثل في أغلبيته الاتجاه السياسي لجمعية العربية الفتاة/ حزب الاستقلال أكثر ما يشكل الاتجاهات الأخرى[12]، وحظي المؤتمر بدعم الأحزاب القومية وتأييدها، وبالأخص حزب الاستقلال (العربية الفتاة) وحزب الاتحاد السوري[13].

في 24 تموز/ يوليو 1920، التقى جيش غورو الغازي على التخوم السورية في ميسلون على مشارف دمشق بالقوات السورية، بصحبة متطوعين لبنانيين وعراقيين وفلسطينيين بقيادة وزير الدفاع يوسف العظمة الذي تجندل في معركة غير متكافئة دفاعًا عن الدولة الديمقراطية الوليدة. دخل غورو دمشق دخول الغزاة في 25 تموز/

---

(10) نزار الكيالي، **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر، 1920-1950** (دمشق: دار طلاس، 1997)، ص 40.

(11) خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق، 1918-1920**، ط 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982)، ص 110.

(12) الأرناؤط، ص 23.

(13) قاسمية، ص 110-111.

يوليو 1920[14]، وكانت باكورة أعماله تقسيم سورية دويلات عدة وتعطيل الحياة الدستورية. فكان من الغرابة أن تقوم فرنسا بإجهاض الولادة العسيرة لدولة الحريات والدستور في سورية تحت ذرائع واهية، تفضحها ممارساتها الفعلية التي قتلت الدولة السورية الحديثة بتطلعاتها الدستورية الديمقراطية، وهي الدولة العريقة وريثة الثورة الديمقراطية، وصاحبة الإرث الثقافي الكبير في ترسيخ القيم الإنسانية، بما تتضمنه من دفاع عن الحريات والدستور وحق تقرير المصير للشعوب، وعن بزوغ الحريات الفردية والعامة. فكان من أقدار السوريين أن يواجهوا التطبيق العملي للمعايير والقيم الفرنسية عندما يتعلق الأمر بأرض خارج حدودها، وأن يلمسوا على نحوٍ فاضح ازدواجية الشخصية الفرنسية خصوصًا، والغربية عمومًا، وأن يختبروا وجهي فرنسا: فرنسا الحداثة والحريات الإنسانية والديمقراطية من جهة، وفرنسا صاحبة العصا الاستعمارية الغليظة التي لا تكترث إلا بمصالحها، وإن تعارضت مع قِيَمها وحياتها الثقافية من جهة أخرى. فكان لهذا الاكتشاف الصادم رجعه البعيد الذي لن يقتصر أثره على الجانب السياسي، بل سيحفر عميقًا في الجانب الثقافي، ويؤثر في نظرة كثير من السوريين والعرب إلى العالم.

---

(14) الكيالي، ص 40.

-2-

الحياة السياسية السورية
في ظل الاحتلال الفرنسي
صعود الوطنية السورية

سيطرت سلطة الاحتلال الفرنسي (1920-1946) على سورية الحديثة التي حاولت تمزيقها أكثر فأكثر، إلا أن نضالات السوريين فرضت وحدة سورية في حدوها الحالية، ودعمت الرابطة الوطنية السورية، وأبقت على النزوع إلى العروبة، واستخلصت اعترافًا بحرياته الديمقراطية، وتلاقت مع رغبة الفرنسيين في إقامة المؤسسات الديمقراطية (البرلمان والحريات الصحافية والمؤسسات القضائية)، ما ساعد في إرساء مجال سياسي وفّر الفرص لبزوغ الأحزاب والكتل السياسية بتنوعاتها المختلفة. غير أن الفرنسيين بعد أن حلوا الجيش العربي الوطني (الفيصلي عقب معركة ميسلون) تفردوا في بناء مؤسسة عسكرية أذكوا فيها روح الطائفية، وتقصّدوا أن يكون الرجحان فيها لـ «الأقليات» من السوريين. وكان الجيش آخر مؤسسة سلّمها الانتداب إلى الحكم الوطني في سورية ولبنان، وكان يدعى «جيش الشرق» الذي كان يضم قوات من سورية ولبنان.

قاوم الشعب السوري بثوراته المسلحة في الشمال (إبراهيم هنانو) وفي الساحل (صالح العلي) وفي سفوح جبل حرمون والجولان (أحمد مريون عضو المؤتمر السوري) وفي جبال الزاوية وفي مناطق مختلفة من سورية، سلطات الانتداب وسياسة التقسيم وتعطيل الدستور الديمقراطي الذي بزغ مع المؤتمر الوطني السوري والحكم الفيصلي، وتوّج تلك النضالات المسلحة الثورة الكبرى التي قامت «بقيادة سلطان باشا الأطرش، وأدخلت مُثلًا علمانية عليا، وخاطبت طبقات جديدة. كما أنها أثارت معايير ومبادئ مُتجذرة، واعتمدت على قوى التقليد. ولكنها، فوق كل ذلك، أنبأت بعصر جديد من السياسة»[1]. يكفي أن يكون الأطرش (الزعيم الدرزي) قائدًا لكل السوريين ليمنح الثورة طابعًا وطنيًا عارمًا، وليذكر بمتانة الرابطة السورية والوطنية السورية. ولعل نداء الثورة السورية الكبرى في 23 آب/ أغسطس 1925، بلسان قائدها العام سلطان باشا الأطرش إلى الشعب السوري، لخص تلك التوجهات العريضة؛ إذ أعلن: «إن حربنا اليوم هي حرب مقدسة، ومطالبنا هي: 1- وحدة البلاد السورية. 2- قيام حكومة شعبية تجمع المجلس التأسيسي لوضع قانون أساسي على مبدأ سيادة الأمة سيادة مطلقة. 3- سحب القوى المحتلة من البلاد السورية وتأليف جيشٍ محلي لصيانة الأمن. 4- تأييد مبدأ الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان، في الحرية والمساواة والإخاء»[2].

---

(1) فيليب خوري، **سوريا والإنتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، 1920-1945** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)، ص 180-182.

(2) ذوقان قرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سورية، 1920-1939** (بيروت: دار الطليعة، 1975)، ص 70.

لعل هذا النداء نبّه الثورة السورية الكبرى، وأقنع باريس بإعادة النظر في استراتيجيتها السياسية، فنقلت الصدام العسكري إلى المجال السياسي والتفاوض، فامتدت هذه الفترة التفاوضية من عام 1927 إلى عام 1936، تبنت فيها الزعامة الوطنية ممثلة بـ «الكتلة الوطنية» أسلوبًا سياسيًا تدرجيًا للحصول على الاستقلال والحكم الديمقراطي. اجتمع كبار رجال الحركة الوطنية في بيروت في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1927، ردًا على دعوة المفوض السامي بونسو إلى التفاوض، فأعلنوا عن ميلاد «الكتلة الوطنية بزعامة إبراهيم هنانو[3]، وبقيادة هاشم الأتاسي وشكري القوتلي وجميل مردم بك وفخري البارودي ومظهر رسلان (حمص) ونجيب البرازي وعبد القادر الكيلاني (حماه)، ثم توسعت لتشمل المُعفى عنهم من المعتقلات والمنافي: فوزي الغزي ولطفي الحفار وفارس الخوري وحسني البرازي وسعد الله الجابري[4]. كانت قيادة الكتلة ذات مستوى تعليمي مرتفع بصورة غير عادية، وكان أكثر من 90 في المئة من زعماء الكتلة قد تلقوا تعليمًا علمانيًا بدلًا من التعليم الديني التقليدي، وحصل أكثر من نصفهم على تعليم مهني عالٍ في اسطنبول لإعدادهم للخدمة الإدارية والعسكرية في الإمبراطورية العثمانية، والتحق 20 في المئة آخرون بجامعات أوروبا أو بالكلية البروتستانتية الإنجيلية السورية في بيروت (نواة الجامعة الأميركية)، حيث درسوا القانون والإدارة العامة والطب. وتُظهر الخلفية المهنية للقيادة أن 40 في المئة منهم كانوا «سياسيين محترفين». وكان ثلُثهم

---

(3) استمرّت زعامة هنانو للكتلة الوطنية حتى نهاية حياته في عام 1935.

(4) خوري، ص 296-297.

محامين أو أساتذة قانون في الجامعة السورية في دمشق ومنخرطين في السياسة المحلية، بينما اشتمل الثلث الآخر على ثلاثة أطباء وتاجرين ووجيه ديني وموظف وضابط متقاعد. وكان كثيرون من الأعضاء يحصلون على دخل سنوي كبير من ريوع الأراضي، ما أعفاهم من التزام عمل ما، فتفرغوا للسياسة»[5].

وافق قادة الكتلة الوطنية على المشاركة في انتخاب جمعية تأسيسية بعد التوصل إلى تفاهم مع سلطة الانتداب في أعقاب الثورة السورية (1925-1927)[6]، حصلوا فيها على أكثرية مقاعد الجمعية التأسيسية برئاسة هاشم الأتاسي[7]، فصاغت الجمعية دستورًا للبلاد عطّلت السلطات الفرنسية ستًا من مواده بداعي تعارضها مع سلطة الانتداب[8]. وركزت الكتلة في مبادئها «على إقامة مؤسسات ديمقراطية تنسجم إلى هذا الحد أو ذاك مع الطرائق التقليدية في ممارسة السلطة، والحفاظ على المصالح المكتسبة. وكانت هذه المطالب مُتزنة وبراغماتية وتنطوي على تنازلات محددة، أبرزها دستور ليبرالي وحكومة تمثيلية ومعاهدة تُطبع العلاقات بين سورية

---

(5) المرجع نفسه، ص 299.

(6) اعترفت فرنسا بالجمهوريتين السورية واللبنانية منذ عام 1927، بعد الحركة الثورية، وفي إثر نجاح الكتلة الوطنية بانتخابات المجلس التأسيسي. وخاضت مع الكتلة الوطنية مفاوضات انتهت بمعاهدة «تحالف وصداقة» على غرار المعاهدة البريطانية العراقية.

(7) انتُخِبَ هاشم الأتاسي في عام 1936 رئيسًا للجمهورية حتى استقالته في عام 1939.

(8) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر: مما رأيت وسمعت وفعلت** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2000)، ص 96، ونزار الكيالي، **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر، 1920-1950** (دمشق: دار طلاس، 1997)، ص 64.

وفرنسا، ومناصب في الإدارة العامة والقضاء وتدابير اقتصادية معينة تصب في منفعة المصالح الطبقية لقيادة الكتلة»[9]. تحول قادة الكتلة إلى زعماء لاستقلال بلادهم، فتمخض نضال الكتلة إلى عقد المعاهدة السورية - الفرنسية لعام 1936، كانت بوجه عام مماثلة لأحكام المعاهدة العراقية - البريطانية لعام 1930[10]. غير أن الفرنسيين امتنعوا عن تسليم الجيش إلى حكومة الكتلة الوطنية، الذي بناه الانتداب على أسس طائفية تطغى عليه الأقليات. وظهرت أصوات راديكالية إلى جانب الاتجاهات الليبرالية التي مثلتها الكتلة الوطنية، وفي مقدمها عصبة العمل القومي والحزب السوري القومي الاجتماعي، فأبدت معارضتها لتوجهات الكتلة الوطنية[11]، بينما توافق الحزب الشيوعي مع نهج الكتلة الوطنية لاعتبارات تتعلق بتبعيته للاتحاد السوفياتي[12]. ولخّص شعار «النضال ضد الفاشية» سياسة الحزب الشيوعي بين عامي 1937 و1947، ساعد في ذلك التوجه الجديد للكومنترن أو مؤتمر الأحزاب الشيوعية، بعد مؤتمره السابع في موسكو في عام 1935. فدعا خالد بكداش إبان الحرب الثانية إلى التحالف مع فرنسا والدول الغربية حليفة موسكو في حربها ضد النازية، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، استمر بالتهدئة إلى أن انفجرت الحرب الباردة، فدعا «إلى العمل في سبيل استكمال

(9) خوري، ص 312-313.

(10) الكيالي، ص 73.

(11) محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تأريخية لنشوء الاحزاب السياسية وتطورها بين 1908-1955** (دمشق: دار الرواد، 1955)، ص 188.

(12) أرتين مادويان، **حياة على المتراس**، تقديم جورج حاوي (بيروت: دار الفارابي، 1986)، ص 125. قارن مع: يوسف خطار الحلو، **أوراق من تاريخنا**، 2 ج (بيروت: دار الفارابي، 1988)، ص 357.

الاستقلال والحرية بصورة تدريجية، حتى إذا أتت خاتمة الحرب... فننتزع حريتنا الوطنية الكاملة، واستقلالنا الوطني الكامل!»[13]. راعى الشيوعيون أوضاع التي دخلها الحلفاء ضد النازية والفاشية، فساند الشيوعيون جهودهم والتحالف معهم والتمسك بتطبيق المعاهدة الفرنسية - السورية إلى حد القول إن الحزب الشيوعي السوري «مستعد للانضمام إلى الكتلة الوطنية على أساس ديمقراطي، لأجل أن تنتظم جهوده مع جهود الكتلويين»[14]. واضطُرت سلطات الاحتلال الفرنسي، بضغط من الجانبين اللبناني والسوري، على التراجع والتنازل تدريجًا لسورية ولبنان عن استقلالهما، فغلب على جهودهما الوطنية تلك طابع التنسيق والتعاون طوال معركة الاستقلال.

تألفت «الكتلة الوطنية» من تحالف عدد من القادة الوطنيين السوريين الليبراليين ورجال الأعمال ونُخب من المثقفين، واهتمت بمطالب السوريين العامة المتعلقة بالاستقلال والحكم الدستوري الديمقراطي، وكانوا يناضلون جنبًا إلى جنب مع القائدين الوطنيين اللبنانيين رياض الصلح وبشارة الخوري، فورثت بذلك تطلعات الثورة السورية الكبرى (1925-1927). وتمركز العمل الوطني السوري على النضال السلمي، مستثمرًا نضال السوريين المسلح لأكثر من عقد، الذي بلغ ذروته في الثورة السورية الكبرى بزعامة سلطان باشا الأطرش، وإلى جانبه إبراهيم هنانو وعبد الرحمن الشهبندر، فانتقلت القيادة الوطنية إلى «الكتلة

(13) نزير جزماتي، **الحزب الشيوعي السوري** (مخطوط)، ص 210.

(14) قرقوط، ص 185.

الوطنية» التي جمعت تحت شعاراتها الوطنية الكتلة الأساسية من الشعب السوري، واستمرت زعاماتها حتى نيل الاستقلال، فشكل ذلك عاملًا كبيرًا في توطيد الوطنية السورية ودعمها إلى جانب الرابطة العربية التي توافقت معها.

نجح قادة الطبقة الوسطى المدينية آنئذ في توحيد الصف الوطني تحت مطلبي الاستقلال والدولة الديمقراطية، فجمعت المدينة والريف تحت قيادتها وتوجهاتها، ولا سيما أن هذه الكتلة الوطنية وحدت ضمن صفوفها الطبقة الوسطى المدينية في شتى المدن السورية، وكانت عابرة الطوائف والتنوعات المذهبية والعرقية، فغدت بمنزلة جسر صلب للوحدة الوطنية السورية، ولتعزيز الرابطة الوطنية السورية، وعملت عبر توحيدها هذا الطبقة في المدن السورية على دمج الشعب السوري في البوتقة الوطنية السورية، ووطّدت الرابطة الوطنية السورية. غير أن هذا لم يمنع من ظهور أصوات راديكالية لم تتوافق وتوجهات «الكتلة»، حيث برزت في أثنائها منظمة قومية راديكالية باسم عصبة العمل القومي، تمخضت عن مؤتمر عقدته في قرنايل (لبنان) في عام 1933 مجموعة من المثقفين تميزوا بإصدارهم أول برنامج قومي عربي[15]، استهدف العمل من أجل الوحدة العربية الشاملة والسيادة والاستقلال المطلقين. كان مركز العصبة دمشق، ورئستها لجنة تنفيذية لها سكرتير عام، وكان لها فروع في مدن لبنانية وسورية عدة، منها الإسكندرون. لقي برنامجها المثالي تأييدًا كبيرًا بين المثقفين والجماهير، كما تعاظم نموّها بفضل ثلاثة مصادر: تنظيم شباب

(15) فرزات، ص 138.

الكتلة الوطنية والحركة الكشفية والمدارس الثانوية الرسمية، في حين تميّزت بسياستها المتطرفة والمعارضة لسياسة المراحل، أدى رفضها معاهدة 1936 إلى انشقاقها. وما لبث تكتل العصبة الذي جمعته نشوة التطرف أن تبدد أمام الممارسة. أما موقفها من قضية لواء إسكندرون، فتسبب منذ عام 1939 بأكبر الضربات التي تلقتها، وسرعان ما «أُخمدت هذه الشعلة القومية بالسرعة التي توهجت فيها»[16].

لم تستطع أن تنافسها في هذا الميدان الأحزاب الصغيرة الأخرى، ولا سيما أن بعضها اعتمد في قاعدته الاجتماعية على الأقليات القومية والدينية: الحزب الشيوعي (1924)، أو الحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب البعث العربي (1946)، وأخفقت هذه التشكيلات في اختيار الطرائق الديمقراطية في منافسة الكتلة الوطنية في قيادتها الديمقراطية للمجتمع السوري. لهذا، اتجهت هذه المجموعات الحزبية إلى الجيش للتعويض عن ضِيق قاعدتها الاجتماعية الوطنية.

(16) قرقوط، ص 197.

-3-

الكتلة الوطنية
والفوز بالاستقلال الوطني
والديمقراطية وتهديد العسكر

في أثناء الحرب العالمية، وبالتحديد في عام 1941، اعترفت حكومة فرنسا (ديغول) بالدولتين السورية واللبنانية وبانتهاء الانتداب، واعتبار الدولتين اللتين نعمتا بالاستقلال منذ ذلك العام من دول الحلفاء. فشهدت سورية انتخابات نيابية في ظل قيادة وطنية في عام 1943 لانتخاب مجلسٍ نيابي، فازت فيها قوائم رجال الكتلة الوطنية بقيادة شكري القوتلي الذي انتُخب رئيسًا للجمهورية في 17 آب/ أغسطس 1943. وما لبثت أن نعمت سورية بيوم الجلاء (جلاء قوات الاحتلال) في 17 نيسان/ أبريل 1946، ونشأت أحزاب جديدة من أهمها حركة الإخوان المسلمين. وتميز إخوان سورية من منظورات إخوان مصر، حيث لم يطالبوا بتطبيق الشريعة، بل بحكمٍ صالح يزيل مساوئ الاستعمار. وشاركوا في التنافس الانتخابي، ففازوا في عام 1949 بأربعة نواب من خلال تشكيلهم الجبهة الإسلامية الاشتراكية. كان لمصطفى السباعي الذي اكتسب لقب الشيخ الأحمر، فضل في نزوعهم نحو حزب ديمقراطي إسلامي

اجتماعي، وتعاون هذا الحزب مع القوى الوطنية ضد مشروع سورية الكبرى وتقسيم فلسطين[1].

شهد المجال السياسي السوري نوعًا من الاستقرار في الزعامة السياسية والقيادة الوطنية لما يقارب العقدين من الزمان، منذ تأسيس الكتلة الوطنية في عام 1927 وحتى عام 1949، إلى أن قام انقلاب حسني الزعيم، أو على الأصح إلى بروز التشققات في الصفوف القيادية للكتلة الوطنية، هذا الاستقرار المديد للقيادة الوطنية التي تخترق اجتماعيًا المكوّنات الاجتماعية السورية، عزز صلابة الرابطة الوطنية، ولا سيما أن الحياة الدستورية الديمقراطية في مؤسساتها الدولاتية منحت القوة والثبات لهذه الرابطة، وزاد من دعم الرابطة الوطنية حيوية هيئات المجتمع المدني وتشكلاته المتشعبة التي ربطت السوريين بشبكة واسعة متشعبة من الروابط التي اخترقت جدران المذهب والطائفة والقبيلة والروابط الجهوية، ورفعتها إلى مستوى الروابط الوطنية الحديثة. فمنذ ثلاثينيات القرن الماضي، بزغت المؤسسات النقابية الحديثة في شتى مجالات الوظيفة والمهنة، وفي شتى فروع العمل من النقابات العمالية إلى النقابات المهنية إلى جانب بروز الأحزاب السياسية التي جمعت الأفراد على قاعدة المواطنة، معيارها الوحيد الأهداف السياسية والفكرية. وهي أحزاب زادت الحياة السياسية ثراءً وغنًى. وعمّقت

---

(1) محمد جمال باروت، «جماعة الإخوان المسلمين ما بعد المحنة»، في: فيصل دراج ومحمد جمال باروت (محرّران)، **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**، مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين، 2 ج، ط 2 (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2000)، ص 257.

الروابط الوطنية بين السوريين. فاندفعت الخلافات بين الأفراد بعيدًا عن دائرة الجهة والطائفة والقبيلة لمصلحة المعيار السياسي والطبقي. فأضاف الحزب السياسي الأيديولوجي إلى دور الكتلة الوطنية اللاحم عاملًا إضافيًا للوحدة لا يمكن إغفاله. فعمل الحزب الشيوعي السوري وحزب البعث العربي والحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب العربي الاشتراكي على جمع العضوية على قاعدة المبادئ السياسية والفكرية فحسب، بصرف النظر عن الطائفة والمذهب، فاصطف السوريون في ميدان واحد تبعًا لذلك، يجمعهم ويفرقهم الهدف السياسي. وحلّت مفاهيم الأقلية والأكثرية السياسية الانتخابية محل الأكثرية والأقلية المذهبية التي لم يعد لها دور في ميدان الاختلاف السياسي. وبرزت بعد الاستقلال من جديد قضية بناء الدولة على أسس مدنية، وعلى أساس التكامل الوطني. وأثر بناء الدولة الوطنية في مجالات عدة، منها التنموية، باعتبارها تقليص الفروقات المجتمعية والتعليمية والسياسية، وظهور تنظيمات وطنية جامعة سمحت بتمثيل فئات الشعب كلها، وتمثيل المواطنين المنتمين إلى أقليات دينية ضمن لوائح الأحزاب القومية، مثل حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الشيوعي، إضافة إلى كتلة المستقلين والعشائر[2]. وعلى الرغم من أن المجتمع السوري آنئذٍ «لم يكن أقل تقليدية، ولا أقل تعددية طائفية وإثنية ومذهبية، مما هو عليه اليوم. ومع ذلك أنجب أقوى الحركات الوطنية التي كان لنشوئها وتطوّرها الفضل الأول في

---

(2) عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن** (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 278.

تحقيق الاستقلال وطرد قوات الاحتلال، ووُلِدَتْ هذه الحركات والدول المستقلة التي نشأت عنها في مصر وسورية والعراق وباقي البلدان المتعددة الطوائف في لحظة ترفّع وارتفاع رائعين من جميع الطوائف والطبقات والأقوام على الحساسيات التقليدية كلها وأشكال التعصب والانغلاق الماضية لإقامة جمهورية تعددية ديمقراطية مفتوحة بالتساوي لجميع أبنائها. ونشأت الدولة الحديثة وتكوّنت منذ البداية بوصفها دولة وطنية لا تميّز بين أبنائها... وتستند هذه التجربة نفسها... في سورية والعراق إلى ترسخ الفكرة العربية في وعي الأفراد، بصرف النظر عن مذاهبهم الدينية والتطلع المشترك والشامل إلى نهضة حضارية عربية كبرى»[3].

أولًا: تمزق الكتلة الوطنية أمام التجاذبات المحلية والوطنية والإقليمية

لكن الصعوبات السياسية الإقليمية لم تنتظرها طويلًا بعد أن نعمت سورية بالاستقلال واشتراكها في مباحثات تأسيس جامعة الدول العربية في القاهرة، بل دهمتها المشكلات والمصاعب على الفور؛ إذ تعرضت الكتلة الوطنية لضغطٍ من المحاور العربية الإقليمية، وتجاذبت أطرافها قوى عربية لضمها إلى فلكها باسم الوحدة، سواء أكان من الهاشميين في الأردن من جهة والعراق من جهة أخرى، أم من السعوديين ومن مصر، وأثرت هذه التجاذبات في وحدة الكتلة وفي توازنها الداخلي، وتأثرت أطرافها بمشروعات

(3) برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، ط3 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 15-16.

تلك الدول العربية المركزية، خصوصًا أن هذه الدول استخدمت تباينات الآراء والمصالح والتصورات داخل الكتلة لمصلحتها. فما إن حصل الأمير عبد الله في 22 آذار/ مارس 1946 على اعتراف بريطانيا باستقلال الأردن حتى أعلن نفسه ملكًا، ودعا سورية للانضمام إلى مشروع «سوريا الكبرى» في آب/ أغسطس 1946 بقيادته، فلم يتأخر الرفض الحازم لهذا المشروع من قادة الكتلة الوطنية ممثلة بالرئيس شكري القوتلي[4]. بدوره، تقدّم نوري السعيد (رئيس وزراء العراق) بمقترحات عُرفت باسم «مشروع الهلال الخصيب» لتوحيد سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن في دولة اتحادية واحدة، على أن تنضم إليها باقي الدول العربية إذا رغبت في ذلك. ويكون لليهود في فلسطين حكم ذاتي وحق في إدارة شؤونهم البلدية والريفية، على أن تبقى القدس مدينة مفتوحة لجميع أبناء الأديان[5].

لعل هذه التجاذبات والضغط من العراق من جهة، ومن الأردن من جهة أخرى، وضغط مصر والعربية السعودية لرفض المشروعات الهاشمية من الجهة الثالثة، عملت كلها بشكل رئيس على تعميق التباينات في أطراف الكتلة. ثم أتت النكبة الفلسطينية لتضيف كتلة من اللهب إلى تلك الخلافات، فكان لها وقع الصدمة على الكتلة

---

(4) محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تأريخية لنشوء الاحزاب السياسية وتطورها بين 1908-1955** (دمشق: دار الرواد، 1955)، ص 104-105.

(5) نزار الكيالي، **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر، 1920-1950** (دمشق: دار طلاس، 1997)، ص 151-152، وأحمد طربين، **الوحدة العربية في تاريخ المشرق العربي، 1800-1958** (دمشق: منشورات جامعة دمشق، [د. ت.])، ص 407.

وأثرت سلبًا في وحدتها. وبرزت خلافات داخلية في الكتلة بطريقة جلية لمناسبة محاولة الرئيس شكري القوتلي تعديل الدستور لتجديد انتخابه في الرئاسة والتأثير في الانتخابات النيابية في عام 1947. فانقسمت الكتلة الوطنية فريقين: عُرف الفريق **الأول** باسم الحزب الوطني الذي أسّسه في 23 نيسان/ أبريل 1947 الزعماء القدامى من رجال الكتلة الوطنية، وعلى الرغم من وجود زعامات حلبية في مقدمهم الجابري، كانت الغلبة للدمشقيين، وانتخب المؤتمر أعضاء «الهيئة المركزية» للحزب وعددهم 12 عضوًا، من بينهم سعد الله الجابري وليون زمريا وميخائيل اليان وعبد الرحمن الكيالي وبدوي الجبل، وانتُخب الجابري لرئاسة الحزب. وعلى الرغم من تغيب شكري القوتلي وفارس الخوري عن الاجتماع، فإن عواطفهما كانت مع المجتمعين[6]. كان معقل الحزب الوطني في دمشق، حيث يوجد رجال كبار لهم شعبية واسعة، أمثال القادة شكري القوتلي وفارس الخوري ولطفي الحفار وصبري العسلي، حتى إن الحزب عكس السياسة الدمشقية[7]. أما الفريق **الثاني** فعُرف باسم حزب الشعب، وتألف من الكتلة البرلمانية الدستورية والكتلة البرلمانية الشعبية، وقاده في البدء زعماء حلبيون أمثال رشدي الكيخيا وناظم القدسي ورشاد برمدا ومعروف الدواليبي[8]. ساهم ذلك كله في انشطار الكتلة بشكل عمودي بين شطرين: **الأول** تقوده الزعامات الحلبية، و**الآخر** تقوده زعامات أغلبها من دمشق، ما دفع

---

(6) الكيالي، ص 308.

(7) باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية، 1945-1958**، ط 7 (دمشق: دار طلاس، 1996)، ص 48.

(8) المرجع نفسه، ص 50.

إلى تأسيس حزبين، رأس الأول في دمشق، والثاني في حلب بزعامة رشدي الكيخيا وناظم القدسي[9].

ساهم ذلك في تعريض الوحدة الوطنية إلى الاهتزاز وتماسك عرى الرابطة السورية التي ساهمت الثورة السورية الكبرى بقيادة الأطرش والكتلة الوطنية للعمل الوطني في ما بعد، منذ عام 1927 وحتى عام 1949، في توطيد عراها وشد أواصرها. وكان لهذا الانقسام تداعيات كبرى وخطرة على استقرار الاجتماع السوري، بإضعاف الكتلة الاجتماعية الكبرى للطبقة الوسطى المدينية التي شكلت جسرًا اجتماعيًا وسياسيًا لتعزيز الرابطة الوطنية، عابرًا الطوائف. ومع هذا التمزق الذي أصاب الكتلة وانقسامها حزبين: **الأول** بقيادة تكونت أغلب شخصياتها من دمشق **والثاني** تكونت أغلب رموزه السياسية من حلب. أصاب التمزق أيضًا الفئات الوسطى المدينية بعد تماسك ووحدة مديدين، فتحول ولاء الجمهور جراء ذلك من كتلة شعبية ممتدة على الجغرافيا الوطنية السورية كلها، بكل ما يحمله ذلك من تشابك العرى بين هذا الجمهور على الصعيد الوطني إلى ولاء ينحصر في شمال سورية وجنوبها، فكان من الطبيعي أن يتمخض عن ذلك تراجع وزنها الشعبي ومهابتها الوطنية

---

(9) «ظهرت النزعة الجهوية في إعادة تشكيل حزب الشعب في عام 1946، ليصبح ممثلًا للمصالح التجارية في الشمال بعد أن هيمن تجار دمشق على حزب الكتلة الوطنية، وارتبط حزب الكتلة الوطنية (الأصح الحزب الوطني - الكيلاني) بالمصالح السياسية للتجار الدمشقيين، والمُلاك في المناطق الجنوبية في حوران والجولان وجبل العرب، واشتد التنافس بين حزب الشعب وحزب الكتلة الوطنية حتى نهاية الخمسينيات». يُنظر: لؤي صافي، «المعارضة السورية في ميزان الثورة»، في: حازم نهار ولؤي صافي، **المعارضة السورية** (تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2013)، ص 182.

عند الجمهور، مع تراجع موقعها القيادي الوطني الجامع، فضلًا عن أثر هذا في وحدة الطبقة الوسطى المدينية التي تجاوزت الأطر الطائفية والجهوية مع تراجع نسبي لوزنها الوطني للتحول إلى زعامات محلية حلبية أو شامية، دفع ذلك إلى وضع البلد أمام حالة عدم الاستقرار مع تصدّع العمود الفقري للتشكيل الوطني الجامع وتراخي الروابط الجامعة الوطنية لحساب المحلي والجهوي، وأسس هذا المناخ السياسي الذي يقترب قليلًا من حالة التفكك السياسي، إلى إفساح المجال أمام المؤسسة العسكرية لتأخذ أدوارًا متقدمة، مستغلة النكبة الفلسطينية ومساندة الأحزاب الصغيرة الطامحة للسلطة من طريق الجيش، وفي مقدمها البعث والاشتراكيون العرب والحزب السوري القومي الاجتماعي، فتصاعدت جراء ذلك أدوار العسكر في العملية السياسية، ومعها دخلت قوى ثانوية المجال السياسي مستغلة الفراغ النسبي في الزعامة الوطنية الجامعة، وكان الجيش جاهزًا لاستخدام تلك القوى المدنية الثانوية كواجهة سياسية مدنية أو سُلّمًا للصعود إلى السلطة. فعلى الرغم من الأنموذج النظري العقائدي/ الصوفي الذي قدّمه ميشيل عفلق عن الأمة العربية وحركتها القومية، انغمس سريعًا في حمأة نثريات السياسة وأوحالها، فتراجع لديه الغرام بالانقلاب الروحي للأمة، لمصلحة الانقلابات العسكرية التي بدأت في عام 1949، فقال عن انقلاب حسني الزعيم إنه «زعزع القصور وفتح الطريق أمام الفكر الانقلابي والعمل النضالي الأعلى، كما أنه في أثر انقلاب الحناوي اشترك في حكومة فوزي سلو»[10].

(10) ناجي علوش، **الثورة والجماهير: مراحل النضال العربي، 1948-1961، ودور الحركة الثورية**، ط 2 (بيروت: دار الطليعة، 1963)، ص 48.

ثانيًا: بين تواطؤ النخب السياسية وتكيّفها ومقاومتها للانقلاب

طرأ على الوضع بعض التطور مع الانقلابات العسكرية في سورية بين عامي 1949 و1954 التي افتتحها قائد الجيش الجنرال حسني الزعيم فجر 30 آذار/ مارس 1949، حين فرض الأحكام العرفية على البلاد، وحظي في البداية بتأييد حزب البعث، كما تعامل معه بعض أطراف النخب السياسية الليبرالية، مثل حزب الشعب[11]. حاول الزعيم استخدام الحزب السوري القومي الاجتماعي لدعم محاولات أنطون سعادة للاستيلاء على السلطة في لبنان، لكنه في ما بعد اعتقله وسلّمه إلى السلطة اللبنانية بتاريخ 9 تموز/ يوليو 1949»[12]، ثم أطاحه بعد شهور في 14 آب/ أغسطس 1949 العميد سامي الحناوي رئيس الأركان العامة، وتشكلت الوزارة الجديدة التي ضمت عددًا من الضباط وميشيل عفلق (البعث) وأكرم الحوراني (العربي الاشتراكي)، إضافة إلى ممثلين عن حزب الشعب[13].

جرت انتخابات الجمعية التأسيسية في 15 تشرين الثاني/

---

(11) بيير بوداغوفا، **الصراع في سورية: لتدعيم الاستقلال الوطني، 1945-1966**، ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني (دمشق: دار المعرفة، 1997)، ص 44.

(12) هنري لورانس، **اللعبة الكبرى: المشرق العربي والأطماع الدولية**، ترجمة محمد مخلوف (بيروت: دار قرطبة، 1992)، ص 129.

(13) بوداغوفا، ص 50، قارن مع: غسان محمد رشاد الحداد، **أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر، 1946-1966** (عمّان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2001)، ص 60.

نوفمبر 1949، إلا أن انقلاب العقيد أديب الشيشكلي أزاح انقلاب الحناوي، وتعاون معه عفلق والحوراني في فترته الأولى. استفاد العسكريون في انقلاباتهم المتكررة لإضفاء الشرعية على عملهم غير الشرعي، من دعم الأحزاب الصغيرة (الانقلابية): البعث والاشتراكيون العرب، والقوميون السوريون أحيانًا، ومن التنازلات التي قدمها القادة الليبراليون (الكتلويون) في زحمة منافسة بعضهم بعضًا.

تميزت المرحلة الأولى من حكم الشيشكلي بالصراع السياسي بين الحزب الوطني بقيادته الدمشقية من جهة، وحزب الشعب بقيادته الحلبية من جهة أخرى. وسعى الطرف الأول إلى تعزيز العلاقات العربية من خلال التقارب مع مصر والمملكة العربية السعودية. ومال الطرف الثاني إلى التقارب مع العراق. وقام الحزبان الصغيران البعث والعربي الاشتراكي، بسبب تعاونهما مع العسكريين وطلاب الجامعة، بدور أكبر من وزنهما الشعبي في حياة سورية السياسية[14]. في المحصلة، استفادت المجموعات السياسية الهامشية، بما فيها المؤسسة العسكرية، من الانقسام الكبير الذي أصاب النخبة السياسية للطبقة الوسطى الليبرالية لتعزيز مواقعها وأدوارها. فهذا الانقسام يفسر الكثير من الحوادث السياسية السورية اللاحقة، وقام بنشاط واسع في تلك الفترة، تميز بجوانبه الثقافية في لبنان، نظرًا إلى عدم ترخيصه في سورية. لكن هذا النشاط تلاشى بعد ملاحقته واتهامه بتدبير محاولة انقلاب في لبنان في عام 1949، ثم مسارعة سلطة حسني الزعيم إلى تسليم

---

(14) بوداغوفا، ص 55.

أنطون سعادة إلى السلطات اللبنانية التي بادرت إلى محاكمته عسكريًا وإعدامه. لكن الحزب السوي القومي الاجتماعي استعاد نشاطه في سورية بعد إسقاط حسني الزعيم، وفاز له نائبان في الجمعية التأسيسية عن دمشق وطرطوس. ثم اتخذ مواقف متقلبة من نظام الشيشكلي، وغير شعبية من الأحلاف. زاد في عزلته لجوؤه إلى سياسة الاغتيالات، إذ اغتال رياض الصلح في عمان صيف عام 1950، والعقيد البعثي عدنان المالكي في دمشق في نيسان/ أبريل 1955. فكان ذلك إيذانًا باختفائه وانتهاء دوره في سورية، حتى عقد التسعينيات[15]، بينما أعطى نجاح خالد بكداش في الانتخابات في دمشق دفعة من الثقة بالنفس للحزب الشيوعي وقيادته[16]. بموازاة ذلك، طرأ تغير إيجابي على النهج السوفياتي في مواقفه من حركات التحرر البرجوازية، وتحول بكداش في عام 1955 - بحسب تصريحه لمجلة **المصور** المصرية - إلى «قومي عربي قبل كل شيء»[17]. وفي العام نفسه، وأمام البرلمان السوري، برهن على وجود الأمة العربية واكتمال عناصرها استنادًا إلى قالب

---

(15) محمد نجاتي طيارة، «الأحزاب السياسية في سورية»، في: مجموعة مؤلفين، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية** ([د. م.]: منشورات أوراب، 2001)، ص 96.

(16) «كانت نتائج الانتخابات في عام 1954 كما يلي: 64 للمستقلين، 30 لحزب الشعب، 22 لحزب البعث العربي الاشتراكي، 19 للحزب الوطني، 2 للحزب التعاوني الاشتراكي، 2 للحزب السوري القومي الاجتماعي، 2 لحزب التحرير العربي (الشيشكلي)، واحد للحزب الشيوعي السوري، وانتخب المجلس في آب/ أغسطس 1957 شكري القوتلي رئيسًا للجمهورية». يُنظر: نزير جزماتي، **الحزب الشيوعي السوري** (مخطوط)، ص 346.

(17) والتر لاكور، **الاتحاد السوفييتي والشرق الأوسط**، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين (بيروت: المكتب التجاري، 1959)، ص 324.

نظرية ستالين حول الأمة. من جهته، تمكن أكرم الحوراني وحزبه العربي الاشتراكي من التحول إلى قوة شعبية في ريف حماه وحمص، فأوصلته تلك الشعبية الفلاحية إلى البرلمان، كما رفعه تعاونه مع الانقلابات العسكرية إلى مستوى السياسة العمومية، وعملت وحدة حزبه مع حزب البعث العربي إلى إعطاء الحزب الجديد قاعدة فلاحية، وامتدادًا بين مثقفي الفئات الوسطى في المدينة والريف، «هذا الاندماج حول حزب البعث العربي الاشتراكي في الخمسينيات، إلى أكثر الأحزاب الثورية حيوية، وفتحت صفوف عضويته للمئات من الشباب القروي»[18].

عملت النزعة الجهوية، خصوصًا تلك التي برزت بانشقاق الكتلة إلى حزبين، إضافة إلى تشرذم الحياة الحزبية، وعدم ترسخ الثقافة الديمقراطية وهيمنتها، والسماح للضباط بالعمل الحزبي والانخراط في السياسة العامة، وتحول المؤسسة العسكرية إلى ميدان للتنافس والصراع السياسي، على هز الحياة السياسة السورية، وهددت النظام الديمقراطي الذي لم يترسخ إلى حينه، وفتحت الطريق أمام مغامرات العسكر وخرقهم الدستور والنظام، ولا سيما من الأحزاب الصغيرة الدعم[19].

---

(18) صافي، ص 185.

(19) إضافة إلى تأييد عفلق، حصل الزعيم بُعيد الانقلاب على تأييد أكرم حوراني الذي أعجب بتأكيده أنه جاء لتحرير الفلاحين. ويبدو أن أكرم حوراني الذي كانت تربطه علاقة وثيقة بالشيشكلي والعديد من ضباط الجيش، كان له دور خفي في تشجيع الشيشكلي على القيام بانقلابه. وشهدت فترة حكم الشيشكلي توسعًا كبيرًا في قواعد الحزب العربي الاشتراكي، قبل أن يفترق الرجلان. يُنظر: المرجع نفسه، ص 189.

-4-

عهد ديمقراطي يُفضي إلى الجمهورية العربية المتحدة وجمود الحياة السياسية

توافق سقوط حكم الشيشكلي في أواخر شباط/ فبراير 1954 واسترجاع السوريين منظومة حياتهم الدستورية الديمقراطية مع دخول العرب في مناخ سياسي جديد، افتتحته ثورة 23 يوليو بقيادة جمال عبد الناصر. تمخض الانتصار السياسي على العدوان الثلاثي في عام 1956 عن بروز عبد الناصر زعيمًا قوميًا للعرب، و«سادت قناعة كاملة بين مختلف الفئات والجماعات في سورية أن لا خلاص من حالة عدم الاستقرار، وتهديدات الجيران، وغارات إسرائيل، إلا بالارتماء في أحضان الزعيم العربي العالمي الذي تحدث للناس عن العزة القومية والعدالة الاجتماعية، ويتحرك على المسرح الدولي ندا بين أقطاب العالم»[1]. استقطبت زعامة عبد الناصر الشارع الشعبي السوري، بما فيها قواعد أحزاب:

---

(1) بشير العظمة، جيل الهزيمة: بين الوحدة والانفصال: مذكرات، ط 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998)، ص 178.

الشعب والوطني والبعث والإخوان والشيوعيين. واختار حزب البعث العربي الذي اندمج بالاشتراكيين العرب (الحوراني) الوحدة مع مصر عبد الناصر، على أمل أن يكون شريكًا لعبد الناصر في حكم سورية، وساندت اختيار الوحدة هذا الكتل المختلفة في تيارات الجيش الذي أثخنته الانقلابات والصراعات بين كتله، وانحنى قادة الأحزاب المختلفة للعاصفة الشعبية. ومرة أخرى، كشفت هذه المرحلة ضعف أحزاب الطبقة الوسطى وعجزها عن توجيه الحوادث، والتحكم بخيارات البلد، وذلك عندما طُرح فيها خيار الوحدة مع مصر، واختيار شكل الوحدة. فأمام هذا الاختيار المفصلي في تاريخ سورية، لم تستطع أن تدافع هذه الأحزاب التي تمخضت من تمزق الكتلة الوطنية من استراتيجيتها المعروفة بأن تكون الوحدة اتحادية فدرالية، أو دولة ديمقراطية دستورية. انكشف ضعف هذه الأحزاب الليبرالية أمام دفع الأحزاب الصغيرة، في مقدمها حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب، بالتحالف مع العسكر الذين كانوا ممزقين في كتل متصارعة، وكل وحدة تخاف من انقضاض الأخرى. ساهم تصدع الطبقة الوسطى المدينية، وتشرذم زعاماتها، واستهلاكها من قِبل العسكر، واستنزافها بخلافاتها الداخلية، في تعطيل وزنها في اختيار مستقبل سورية، وفي اختيار شكل العلاقة بين مصر وسورية في إطار الوحدة. فانقادت سورية بسيل وحدوي جارف، يتقدمه العسكر ورجال البعث، بعدما استُثيرت عواطف السوريين بطريقة لم يعد بالإمكان التراجع عن الخطوات الوحدوية تحت قيادة عبد الناصر.

أولًا: الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة

قامت الجمهورية العربية المتحدة في 22 شباط/ فبراير 1958، في إثر استفتاء شعبي على الوحدة، وعلى رئاسة جمال عبد الناصر. تماثلت الأوضاع الدستورية بين البلدين، واختفت الأحزاب وحق تشكيلها، مع الحريات الديمقراطية، وتشكّل الاتحاد القومي ليكون التنظيم الجامع أفراد الوطن بوصفه مجالًا سياسيًا وحيدًا لأصحاب الرأي. رئس مأمون الكزبري الاتحاد القومي في الإقليم الشمالي عقب انتخابات الاتحاد في عام 1959، وهو الذي كان رئيسًا لحزب التحرير العربي/ حزب الشيشكلي[2].

أمام تردد عبد الناصر واشتراطه قيام الوحدة بأن تتماثل أشكال الحياة السياسية في الإقليم السوري مع أشكال الحياة السياسية المصرية، وبأن ينسحب الجيش من السياسة وتحل الأحزاب وتعتمد صيغة الاتحاد القومي بديلًا من البرلمان، إطارًا للوحدة الوطنية وللمشاركة السياسية، تشترك فيه التيارات السياسية كلها، والفئات الشعبية كلها بعد حل الأحزاب من طريق الانتخابات المباشرة، قبِلَ قادة الجيش والحكومة وفي مقدمهم ممثل حزب البعث هذه الاشتراطات، فلم تكن الديمقراطية أو الحياة البرلمانية ما يشغل البعث في تنظيم الدولة الجديدة، إنما أنْ يتحول الاتحاد القومي إلى عصبة من التقدميين (الطلائع)، وأن يكون لهم دورهم القيادي في تشكيله، على الأقل في الإقليم الشمالي، وإبعاد القوى

(2) بيير بوداغوفا، **الصراع في سورية: لتدعيم الاستقلال الوطني، 1945-1966**، ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني (دمشق: دار المعرفة، 1997)، ص 156.

التقليدية والمحافظة عنه. وهذا ما عبر عنه عفلق في مباحثات الوحدة الثلاثية في عام 1963 بقوله: «نحن قبِلنا سيادة الرئيس قيام الاتحاد القومي بمضمون أن كل من هو من الطليعة بدو (يريد) يكون المحور الأساسي، والعمود الفقري»[3]. فقامت الوحدة، وأُعلن عن ميلاد الجمهورية العربية المتحدة في 2 شباط/ فبراير 1958.

ثانيًا: ضمور الحياة السياسية وبناء صروح الضبط الاجتماعي - السياسي

لاستقبال ترتيبات الوضع الجديد للإقليم الشمالي، أعلنت الأحزاب السياسية - باستثناء الشيوعيين - عن حل نفسها، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين[4]، وكان موقفها إيجابيًا من الوحدة، وشاركت عمليًا في تنفيذ قرار حل الأحزاب، في حين روجت السلطات لكتاب السباعي **إشتراكية الإسلام**[5] والبعث الذي كان يعتقد أن دورًا أكبر ينتظره؛ إذ سيُمسك بمقاليد الأمور في الإقليم الشمالي، وسيؤدي دورًا قياديًا في الاتحاد القومي المزمع إنشاؤه. برر عفلق أمام القيادة القُطرية للحزب - بهذا المعنى - قرار حل

---

(3) ميشيل عفلق، **محاضر مباحثات الوحدة** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1963)، المرحلة الثانية، الاجتماع الأول، نيسان/ أبريل 1963.

(4) محمد جمال باروت، **الإخوان السوريون** (مخطوطة)، ص 22.

(5) محمد جمال باروت، «جماعة الإخوان المسلمين ما بعد المحنة»، في: فيصل دراج ومحمد جمال باروت (محرّران)، **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**، مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين، 2 ج، ط 2 (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2000)، ج 1، ص 257.

الحزب: «الاتحاد القومي سيحمل عقيدة البعث، كقيادة على أوسع مدلول لكلمة قيادة، وكقاعدة تشربت هذه العقيدة على مر السنين.. وعندما ندخل الاتحاد القومي سنعمل بالروح نفسها..»[6]، بينما عارض الحزب السوري القومي في لبنان الوحدة، وكان حينها قد انطفأ في سورية، وإلى جانبه أظهر الحزب الشيوعي معارضته الصلبة لها. فمع قيام الوحدة، تغيرت مواقف بكداش القومية، وشن هجومًا على عبد الناصر وعلى البناء السياسي للوحدة، وانتقل بعدها إلى الإقامة الدائمة في موسكو وغيرها من العواصم الشيوعية، ولم يفوت أي برهة من دون أن يتشكى في العواصم تلك، مستفيدًا من اللعب على الخلافات التي برزت وقتها في صفوف المعسكر الشيوعي، كي يضغط لإظهار التضامن الأممي مع موقف الحزب الشيوعي السوري[7]. وكتب، في هذا السياق، اللواء عفيف البزري المناصر للشيوعيين، كتابه المعروف: **الناصرية في جملة الاستعمار الحديث!**

عاشت سورية في سنتها الأولى مبتهجة بقيام الوحدة، وبالآمال التي حملتها معها. لكن وعلى الرغم من شعبية عبد الناصر الجارفة، فإنه فضل دائمًا أن تكون أجهزة الاستخبارات هي الوسيط المؤتمن بينه وبين الشعب، فاصطدمت أول ما اصطدمت بالحكم الجديد طبقة كبار الملاك الزراعيين بالإصلاح الزراعي، وتلاها رجال

(6) ناجي علوش، **الثورة والجماهير: مراحل النضال العربي، 1948-1961، ودور الحركة الثورية**، ط 2 (بيروت: دار الطليعة، 1963)، ص 128، وبوعلي ياسين، **حزب البعث في مسيرته الأيديولوجية** (مخطوطة عام 1997)، ص 44.

(7) حنا بطاطو، **العراق: الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1992)، ص 174.

البنوك والصناعة والمستثمرون بالتأميم، وإلى جانبهم الشيوعيون الذين وقفوا في الأساس ضد الوحدة. ما لبث قادة حزب البعث أن تراجعوا عن تأييدهم الوحدة، كيانًا وأسلوب حكم، بعد أن خاب أملهم بأن يشركهم عبد الناصر في حكم سورية (الإقليم الشمالي)، وأن يتسلموا قيادة الاتحاد القومي[8]. ووقفت الأقليات المذهبية والقومية مترددة، خشية طغيان المسلمين السنة العرب أكثر فأكثر على الحكم وعلى إدارة المجتمع. تجلى ذلك على صعيد التنظيم العسكري البعثي بتجمع العديد من الضباط من الأقليات بغلبة علوية (محمد عمران وحافظ أسد وصلاح جديد)، ضمن تنظيم اللجنة العسكرية البعثية التي بدأت بالعمل ضد الوحدة، وعلى قيادة البعث التي حملوها مسؤولية قيام الوحدة وحل تنظيم حزب البعث[9].

---

(8) خروج البعث من الحكم ومن الشراكة مع عبد الناصر، وإغلاق جريدة **الجماهير** التي كان يديرها جمال الأتاسي، وإقالة رياض المالكي من منصبه وزيرًا للثقافة، وقيام أربعة وزراء بعثيين بتقديم استقالاتهم في كانون الأول/ ديسمبر 1959: صلاح البيطار وأكرم الحوراني وعبد الغني قنوت ومصطفى حمدون. في بيروت، أخذت القيادة القومية تصدر يوميًا جريدة **الصحافة** لسان حال الحزب، وعقدت مؤتمرها القومي التاسع. يُنظر: بوداغوفا، ص 147 و157-158، وغسان محمد رشاد الحداد، **أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر، 1946-1966** (عمّان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2001)، ص 148.

(9) «هؤلاء ضباط بعثيون شكلوا على خلفية الأزمة بين البعث وعبدالناصر، خلية سرية في القاهرة عام 1960، عُرفت باسم اللجنة العسكرية. عزموا على تصحيح الأمور في سورية. وضمت اللجنة خمسة ضباط: ثلاثة علويين «محمد عمران وحافظ أسد وصلاح جديد». كان هؤلاء الثلاثة قد أتوا من خلفية أقلوية تشعر بالظلم في محافظة اللاذقية، درجوا على أفكار زكي الأرسوزي، وليس على أفكار عفلق والبيطار، وضابطين إسماعيليين: «عبد الكريم الجندي وأحمد المير». يُنظر: كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011** (بيروت: دار النهار، 2011)، ص 216.

وتشكلت أول نواة من التنظيم «محمد عمران وصلاح جديد وحافظ أسد» =

غير أن الكتلة الشعبية الأساسية حافظت إلى حد كبير على ولائها لعبد الناصر والوحدة، وهانت لديها مسألة الحريات العامة، وهو أمر يؤشر إلى بداية تضاؤل قيمة الديمقراطية في عيون النخب العروبية والجمهور الشعبي في سورية.

لاستقبال ترتيبات الوضع الجديد للإقليم الشمالي، أعلنت الأحزاب السياسية - باستثناء الشيوعيين - عن حل نفسها، بما فيها الإخوان المسلمون وحزب البعث، فخلت الساحة من الأحزاب باستثناء حركة القوميين العرب التي لم تكن إلا تنظيمًا صغيرًا. تجنبت هذه الحركة حل نفسها عندما جعلت من أعضائها «أدوات طوعية للجمهورية العربية المتحدة»، حينما وجدت نفسها في حالة انسجام مع سياسة الجمهورية المتحدة، فتمكن بعض أفرادها من تبوء مناصب عالية في الاتحاد القومي، فكانت بمنزلة الحزب الناصري الوحيد في أثناء الوحدة، ولم يتجاوز عددها خمسين عضوًا[10].

عند تشكيل الهيكلية السياسية للسلطة في الجمهورية المتحدة

= (علويون) وعبد الغني عياش والأخير ضابط طيار، وكان أول قائد سرب ليلي يتمتع بكفاءة وسمعة حسنة، ومن كتلة الضباط الاشتراكيين العرب المحسوبة على أكرم الحوراني، ولها وزنها وثقلها وتماسكها. نقل بعد فترة قصيرة إلى السلك الخارجي بسبب وشاية أحد أعضاء اللجنة الذي كان ينسق مع المخابرات المصرية لتبقى اللجنة بلون واحد، كي لا يفسد ويعطل مخطط ثلاثي اللجنة ونواتها والفاعلين فيها، عمران - جديد - الأسد (الطائفي). يُنظر: محمد أحمد بكور، «تنظيم اللجنة العسكرية وانقلاب 8 آذار 1963 في سورية: دراسة موجزة»، **الحوار المتمدن**، العدد 1492 (17 ذار/ مارس 2006)، في: https://goo.gl/Crwesi.

(10) باسل الكبيسي، **حركة القوميين العرب**، 4 ج (بيروت: المؤسسة الأبحاث العربية، 1985)، ص 101-102.

وتأليف الوزارة ووزارة الإقليمين، كان للبعث وأصدقائه نصيب مهم، مع إشراك شخصيات يسارية من حزبي الشعب والوطني مثل عبد الوهاب حومد ونهاد القاسم وعلي بوظو، وقادة عسكريين لإنهاء حالة التنافر في قمة المؤسسة العسكرية السورية، فيهم من البعث مصطفى حمدون وعبد الغني قنوت، ومن المستقلين أحمد عبد الكريم وعبد الحميد السراج وأمين النفوري[11]. عُين الحوراني نائبًا لرئيس الجمهورية، والبيطار وزيرًا مركزيًا للإرشاد القومي، واستلم رياض المالكي (البعثي) وزارة الإرشاد القومي في الإقليم الشمالي. تقرر إصدار ثلاث صحف يومية، أُسندت رئاسة تحريرها لبعثيين هم سليمان العيسى وجلال فاروق الشريف وجمال الأتاسي الذي أشرف على جريدة **الجماهير** فكانت الأكثر نجاحًا[12]. ورأينا بعض الضباط البعثيين ينتقل إلى الاستخبارات، وهي أكثر الأجهزة حساسية[13].

كان من الملاحظ أنه في الوقت الذي بدأت فيه قيادة البعث بالابتعاد عن عبد الناصر، كانت قواعد الحزب قد حولت ولاءها إليه واخترقت الميول «الناصرية» حتى قادة الصفين الثاني والأول للحزب. فعندما عُقد المؤتمر القومي الثالث للبعث بدعوة من عفلق في بيروت في آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر 1959، أي بعد شهر من انتخابات الاتحاد القومي، برز تيار ناصري فاعل في

---

(11) عوني فرسخ، **الوحدة في التجزئة: دراسة تحليلية لوحدة 1958** (بيروت: دار المسيرة، 1980)، ص 266.

(12) علوش، ص 138.

(13) سامي الجندي، **البعث** (بيروت: دار النهار، 1969)، ص 78.

قلب المؤتمر بقيادة عبد الله الريماوي، حمل راية الدفاع عن نهج عبد الناصر، واعترض على وجود عفلق في المؤتمر لأن حضوره يعبر عن تحدٍ للجمهورية العربية المتحدة بعد قرار حل الحزب في الإقليم الشمالي[14]. انسحب ثلث أعضاء المؤتمر (أربعة وثلاثون عضوًا) مع الريماوي وبهجت أبو غربية، بعد أن ألقى الأخير خطابًا اتهم فيه أعضاء المؤتمر بالعمل ضد الجمهورية العربية المتحدة. وأعرب المنسحبون عن عدم اعترافهم بشرعية المؤتمر وبقراراته التي يتخذها، أو بالقيادة التي ينتخبها، وعزمهم على محاربتها، معلنين بذلك عن نشوء تيار ناصري في قلب البعث، يعبر عن وجهة نظر الأكثرية الساحقة لقواعد البعث.

في هذه الأجواء، خرج المؤتمر ببيان يعلن عن مصادقته على قرار حل الحزب في الإقليم الشمالي، ورغبته في التعاون مع قادة الجمهورية العربية المتحدة وتأييدها، إلا أنه اتخذ قرارًا بفصل الريماوي من الحزب[15]. بعد استقالة الوزراء البعثيين، واجه الحزب في مؤتمره الرابع في عام 1960 تيارًا ناصريًا جديدًا بعد خروج كتلة الريماوي، ممثلًا بأمين سر البعث في القطر العراقي فؤاد الركابي. وأطلق المؤتمر شعار تصحيح الأخطاء داخل دولة الوحدة، من دون الإضرار بالوحدة وبدولة الوحدة[16]. في موازاة محاولة قيادة البعث المدنية إعادة ترتيب الوضع الحزبي، بدأ عسكريون عدة من

(14) مصطفى دندشلي، **حزب البعث العربي الاشتراكي، 1940-1936**، تعريب يوسف جباعي (بيروت: دار النهار للنشر، 1969)، ص 232.

(15) علوش، ص 133.

(16) دندشلي، ص 119.

ضباط ذوي أصول بعثية يخدمون في مصر، بتكوين لجنة عسكرية بعثية، سيكون لها دور حاسم في الحوادث اللاحقة في تاريخ سورية السياسي[17]. قرر أعضاء هذه اللجنة في ما بينهم إنشاء الحزب من جديد، واعتبروا استمرار القيادة القومية لا معنى له[18]، وأبعدوا أنفسهم عن قيادة الحزب وعن عبد الناصر[19]. وعقب استقالة البعث، استلم عبد الحميد السراج، رجل الاستخبارات القوي، مسؤولية الإقليم الشمالي. ولما تفاقمت المشكلات القمعية الإنسانية، أرسل عبد الناصر عبد الحكيم عامر في عام 1961 لتسوية الأمور وتلطيف الجو السياسي[20]. غير أن الأوان كان قد فات، ولم يكن عامر أحسن حالًا من السراج! وفي كل حال، خرج الأمر من يده وصار مصير البلاد يُدَبر بليل! أما الأحزاب والحياة السياسية في عام 1961، آخر سنوات الوحدة، فما كانت ممنوعة قانونيًا، بل في حالة احتباس سياسي في ظل انطفاء الحريات السياسية والصحافية التي كانت للتو تتسم بالنشاط والحركة!

---

(17) نيقولاوس فان دام، **الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، 1961-1995**، ط 2 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995)، ص 59، والجندي، ص 85.

(18) الجندي، ص 86.

(19) يقول الرزاز: «إنهم ليسوا مع الانفصال، وليسوا مع الوحدة مع عبد الناصر... وكانوا بثورتهم ضد عبد الناصر، وبثورتهم ضد قادة الحزب، كانوا أقرب إلى القُطريين». يُنظر: منيف الرزاز، **الأعمال الفكرية والسياسية**، 3 ج ([د. م.]: مؤسسة منيف الرزاز، 1986)، ج 2: **التجربة المرة**، ص 88.

(20) عادل زعبوب، **الميثاق العربي** (بيروت: دار المسيرة، 1979)، ص 63-64.

-5-

مرحلة ليبرالية على عجل (1961-1963)

انفكت عرى الوحدة بين الإقليمين السوري والمصري في 28 أيلول/ سبتمبر 1961، «بفعل انقلاب عسكري بقيادة العقيد عبد الكريم النحلاوي، ومجموعة من الضباط الشاميين، يسانده ضباط من الأقليات الدينية: زهر الدين وكمال نامق وعواد دباغ وباسيل صوايا وفيليب صوايا ووديع مقعيري وألبير عرنوق ومخائيل ورد ولويس دكر وفؤاد قربة»[1]. ساند الانقلاب أيضًا مدنيون كثيرون، ولا سيما من الذين ساعدوا في قيام الوحدة، وتولوا الحكم في بدايتها، ثم استقالوا بعد اختلافهم مع عبد الناصر، كذلك رحّب الذين تضرروا من الإصلاح الزراعي، ومن قوانين التأميم، به كل الترحيب[2].

عادت الحياة البرلمانية والحريات العامة في مناخ سياسي مضطرب ومتقلب، و«عادت الأحزاب تمارس نشاطها بكل حرية، وعادت إلى سيرتها الأولى من الاختلاف والتقاتل

(1) كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011** (بيروت: دار النهار، 2011)، ص 209.

(2) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر: مما رأيت وسمعت وفعلت** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2000)، ص 339.

والتناحر»[3]، وذلك لافتقادها الناظم السياسي الاجتماعي الذي كانت توفره الكتلة الوطنية في تماسكها ووحدتها.

في مساء حركة الانفصال في 28 أيلول/ سبتمبر 1961 انعقد اجتماع مشترك ضم أبرز رجالات هذه التيارات ورموزها، أمثال خالد العظم وأحمد قنبر وإدمون حمصي وأسعد هارون وأحمد عبد الكريم وأسعد كوراني وأكرم الحوراني وجلال السيد وصلاح البيطار وحامد خوجة وحسن الحكيم وأمين النفوري وبشير العظمة وخلوصي الكزبري ورياض المالكي ودهام الهادي ورشيد الدقر وزهير شطي وسلطان الأطرش وسعيد الغزي وسهيل الخوري وصبري العسلي وظافر القاسمي وعبد الرحمن العظم وعبد السلام العجيلي وعبد الفتاح زلط وفتح الله صقال ولطفي الحفار ومكرم الأتاسي ومحمد طلس ومحمد مبارك وهاني السباعي ونصوح بابيل... وغيرهم. وجاء في وثيقة الشرف التي اتفقوا عليها جميعًا، وأطلقوا عليها اسم «ميثاق الوحدة الوطنية»، إظهار تأييدهم لحركة الانفصال، ودعوتهم إلى عودة الحياة الديمقراطية[4].

شهدت سورية الانقسام الكبير بين متمسك بالكيان السوري، وبين من استمات في الدفاع عن الوحدة والدعوة إلى استعادتها مع قيادتها التاريخية على الرغم من الانفصال. استقوى هذا

---

(3) هاشم عثمان، **الأحزاب السياسية في سورية: السرية والعلنية** (بيروت: دار الريس، 2001)، ص 49.

(4) المرجع نفسه، ص 44-46، ومصطفى دندشلي، **حزب البعث العربي الاشتراكي، 1940-1936**، تعريب يوسف جباعي (بيروت: دار النهار للنشر، 1969)، ج 1، ص 290-291.

التيار بكتلة شعبية هائلة الاتساع والقوة، وكانت الحركة الناصرية بشعبيتها الواسعة تدفع إلى إعادة البلد إلى كنَف الجمهورية العربية المتحدة، بينما لم يتردد الشيوعيون في إعلان عدائهم لعبد الناصر والوحدة، وتمسكهم بالدفاع عن الكيان السوري. ووقف حزب البعث مترددًا بين القبول بالوضع الجديد والعمل على تجديد الوحدة يكون له فيها دور راجح، و«أصدرت القيادة القومية لحزب البعث في بيروت بيانين متعارضين ومتناقضين، أحدهما كان ضد هذا الانقلاب، والآخر معه. في ما بعد اعترف حزب البعث بالبيان الأول». أما جماعة أكرم الحوراني التي استقلت عن البعث فاتخذت موقف العداء الحاد من الجمهورية العربية المتحدة وعبد الناصر[5].

في ظل انشطار المجتمع وانفتاح الأزمة السياسية على مزيد من التدهور، كان العسكر أولَ من أغراهم هذا الانقسام – الذي فتح أبواب الأزمة الوطنية على مصراعيها – بالتدخل. وبالفعل، حدثت ثلاث محاولات انقلابية خلال عامين. وكانت اللجنة العسكرية قبل الانفصال قد مدت نشاطها إلى سورية من القاهرة، حينها «أخذ عمران وصلاح جديد يسافران إلى سورية سرًا، ويلتقيان بخلايا بعثية هناك، وبدأت رويدًا رويدًا عمليات بناء شبكة للجنة داخل سورية، نواتها أربعون ضابطًا. معظمهم نظمتهم اللجنة من الريفيين والأقليات الدينية، وندَر أن يكون أحدهم من دمشق»[6]. وكانت

(5) بيير بوداغوفا، **الصراع في سورية: لتدعيم الاستقلال الوطني، 1945-1966**، ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني (دمشق: دار المعرفة، 1997)، ص 169 و186.

(6) ديب، ص 219.

اللجنة العسكرية البعثية، على ضعفها خلال ذلك، تعمل في الخفاء وتتحرك في الظلمة داخل المؤسسة العسكرية، وعلى هوامش الكتل الكبرى في الجيش، وداخل فجوات الكتل السياسية وتعقيداتها، وتحاول أن تمد جذورها من خلال نواتها الطائفية الصلبة إلى كتل الجيش الأخرى، مستغلة الأزمة السياسية العامة التي تمر بها البلاد، وتتقدم بأطروحات حزب البعث عن صيغة الوحدة وتجديد الوحدة، ممثلًا بقيادته التاريخية (عفلق/ البيطار) التي تبدو توفيقية بين العداء المطلق لعبد الناصر والوحدة، والاندفاع إلى العودة إلى كنَف الجمهورية العربية المتحدة، بطريقة اندماجية. بدت أطروحات البعث (تجديد الوحدة على أسس جديدة) صيغة توفيقية تكسر الجليد بين طرفي الأزمة السياسية، وهي أطروحات، إن صدقت النيات، يمكن أن تجد جاذبية لدى المترددين من طرفي الصراع، ما دامت تتجنب المواجهة، فسهلت تلك الأطروحات البعثية تحرك اللجنة العسكرية. كما أن سريتها وانضباطها منحاها الفاعلية والمبادرة لتكون جاهزة عند الطلب، مستغلة فوضى الصراعات، وانصراف أنظار الجميع عنه. فأمام طوفان الكتل الاجتماعية الكبرى، وانقسام المجتمع إلى كتلتين هائلتي القوة والوزن، لم تعد اللجنة العسكرية إلا تفصيلًا صغيرًا قياسًا بوزن الكتل الأخرى، أكان في الجيش أم في الاجتماع السوري المدني.

تبلورت الكتلة الناصرية بعد شهور من الانفصال، تمحورت توجهاتها حول مطلب واحد: استرجاع الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر، أي استرجاع الوحدة الآن وليس غدًا. امتدت قاعدتها الاجتماعية في المدينة لتجذب الفئات المتوسطة والأقل ثراءً في الطبقة الوسطى، والطبقة العمالية في الشركات التي

أُممت في أيام الوحدة، وما يسميها ماركس «حثالة البروليتاريا»، وينجرف وراءها القاع الاجتماعي للمدينة السورية، كما امتدت إلى الريف الذي قدم إليه الإصلاح الزراعي، وخطاب عبد الناصر القومي وصرخته المدوية «ارفع رأسك يا أخي» ثقةً بالغد، وكان اللون الغالب على هذه القاعدة الاجتماعية في المدينة والريف لون المسلمين السنة، وعُرف جمهور هذه الكتلة بالحركة الناصرية التي اجترحت لنفسها زعامات جديدة وأطرًا سياسية وحزبية جديدة. إضافة إلى حركة القوميين العرب، بدأ يتشكل من دائرة واسعة من النُخب والقادة البعثيين تيار وحدوي قدم ولاءه الأول إلى عبد الناصر، ولتوجهات الجمهورية العربية المتحدة، وأدت جماعة الريماوي التي تسلمت بعد خروجها من البعث القيادة القومية الثورية دورًا رئيسًا في التأثير في هذا التيار، إلا أن ذلك التيار من الشباب الذي مثل أكثرية شباب البعث لم يتأطر بتنظيم، على الرغم من الصلات القائمة بين أبرز قادته، وبدئها في تنظيم نفسها منذ الأيام الأولى للانفصال، وعُرفوا «بالوحدويين الاشتراكيين»[7].

أخذت التنظيمات الناصرية بالتبلور الواضح في عام 1962، من خلال الأطر التي بنتها، ومن خلال دورها الموجه للتظاهرات الشعبية العارمة في نهاية آذار/ مارس، والتي بلغت ذروتها في أثناء «ثورة حلب»؛ إذ اتسعت دائرة عضوية الوحدويين الاشتراكيين، والقوميين العرب، والجبهة العربية المتحدة، وظهر نواة ما يسمى «الاتحاد الاشتراكي» الذي بادر إلى تأسيسه رموز ناصرية عدة، اقتداءً بتجربة

(7) عوني فرسخ، **الوحدة في التجزئة: دراسة تحليلية لوحدة 1958** (بيروت: دار المسيرة، 1980)، ص 295.

الاتحاد الاشتراكي بمصر، أبرزهم عبد الله جسومة والمحامي أحمد إسماعيل عبد العظيم، شقيق المحامي حسن عبد العظيم. إلا أن حركة الوحدويين الاشتراكيين كانت التنظيم الأكثر انتشارًا ونفوذًا، وحركة القوميين العرب الأكثر تنظيمًا وتوجيهًا، ولها امتدادها القومي[8].

وقفت الأقليات بكتلها الأساسية حذرة من عودة الوحدة، ووقفت في النهاية موقف المدافع عن الكيان السوري ضد التوجه الناصري للوحدة، خشية فقدانها وزنها في محيطها السني الذي سيتدفق من مصر في حال الوحدة، فضلًا عن امتعاضها من النظام البوليسي الذي أرساه عبد الناصر في سورية، ممثلًا بعبد الحميد السراج. فعبد الناصر لم يضع يده بيد أي من رجال سورية الكبار، وفضل عليهم ضابط استخبارات ليحكمهم، وأطلق الوحدويون على تلك الكتلة اسم كتلة الانفصاليين التي جمعت في صفوفها النخب الليبرالية (بقايا الحزب الوطني وحزب الشعب)، واليسارية (الحزب الشيوعي) واليسارية القومية (جناح من البعث القطريين - رياض المالكي)، والاشتراكيين العرب (أكرم حوراني)، والإسلامي (جماعة الإخوان المسلمين). قاد هذا التيار المدافع عن الكيان السوري كبار الرأسماليين ورجال الأعمال والمستثمرين، والفئات العليا من الطبقة الوسطى السنية في المدينة، وكبار المزارعين في الريف السوري، والمتضررون من قانون الإصلاح الزراعي. وتصدرتهم سياسيًا الشخصيات القيادية للأحزاب الليبرالية التي ورثت تركة الكتلة الوطنية، أي حزب الشعب والحزب الوطني.

(8) التقرير العام للمؤتمر السابع لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي في عام 1985، ص 9.

إذا أردنا أن نرى خريطة الانقسامات السياسية في المجتمع السوري من زاوية ألوانها المذهبية للاحظنا أن المسلمين العرب السنة الذين يشكلون نحو 75 في المئة من السكان انقسموا في العمق: الأكثرية الشعبية من السنة اختارت الدفاع عن الوحدة ودعت إلى استرجاعها، ووقفت أقلية مؤلفة من قمم البرجوازية، وكبار المزارعين والمتضررين من الإصلاح الزراعي، وتأميمات للبنوك وشركات التأمين، والشركات الصناعية، وأغلبهم من السنة، ضد استرجاع الوحدة بالطريقة القديمة. وإذا أردنا أن نبسط التحليل لنعيده إلى مستوى التحليل الطبقي، فإن أغنياء السنة وقفوا ضد استرجاع الوحدة، أما فقراؤها والفئات الوسطية والقاع، وبالاجتماع مع الريف، فوقفوا ضد هذا التوجه، بينما وقفت الأكثرية الكاثرة من الأقليات المذهبية والقومية (الأكراد) إلى جانب الموقف المعادي للناصرية.

حاول البعث أن يأخذ مكانًا وسطًا في الصراع، فبقي هامشيًا على الصعيد الشعبي، تسانده اللجنة العسكرية في تردده. غير أنه حاول تعويض ضعفه التظيمي والجماهيري بالاعتماد على العسكر، فلم يجد أمامه إلا اللجنة العسكرية، ما زاد في ميوله الانقلابية، واختار خططًا انقلابية صار هو أحد ضحاياها. اعتمد تنظيم اللجنة العسكرية - البعثية بدوره على القيادة البعثية للضرورة كواجهة سياسية، على الرغم من مَقته لها، إضافة إلى أن أطروحات القيادة المترددة والغامضة لاءمته، وتتجلى في تجديد الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة على أسس جديدة[9]. إلا أن تيار «القيادة القومية»

(9) منيف الرزاز، **الأعمال الفكرية والسياسية**، 3 ج ([د. م.]: مؤسسة منيف الرزاز، 1986)، ص 75.

لم يصل إلى موقفه هذا إلا بعد ترددات طويلة. فوقّع بعض قادته على وثيقة الانفصال، ولم تصدر القيادة القومية الممثلة بعفلق بيانها الأول الذي يشجب بيان الانفصال إلا بعد سبعة أيام من وقوعه، ولم تقوّم معناه وأثره إلا بعد خمسة شهور، لمناسبة عيد الوحدة. حملت عبد الناصر المسؤولية، وفرقت في بيانها بين أخطاء نظام الوحدة وجريمة الانفصال[10]. لكن الكتلة الشعبية لم تثق يومًا بقيادة البعث، وشككت دائمًا بنياتها الحقيقية. وفي أيار/ مايو 1962، عقد البعث مؤتمره الخامس في حمص، ودعا فيه إلى «وحدة اتحادية على أسس صحيحة» مع الجمهورية العربية المتحدة، اشترط أن يكون للبعث دور قيادي فيها[11]. وأكد «هناك فريق (الناصريون) ليس أقل تشويهًا لقضية الوحدة من الرجعيين والانفصاليين، هو ذلك الذي يندفع اندفاعًا أعمى في طريق الوحدة»[12].

إذا كان قد غلب على البعث عضوية مثقف الريف وأطراف المدينة، اتسمت الحركة الناصرية بالطابع المديني، يعاضدها الريف، مندمجة في حركة الشارع الشعبي، وإن كانت تنقصه القيادة الفاعلة والمتبصرة. في المقابل، توزعت القوى في الجيش في اتجاهات عدة: كتلة الضباط البعثيين المتحلقين حول اللجنة العسكرية، ويشكلون تجمعًا صغيرًا، إلا أنهم يتميزون بأواصر تنظيمية قوية شكلت نقطة قوتهم[13]؛ وكتلة الضباط الناصريين وكانت الأكثر

---

(10) المرجع نفسه، ص 75.

(11) دندشلي، ج 1، ص 113.

(12) ناجي علوش، **الثورة والجماهير: مراحل النضال العربي، 1948-1961، ودور الحركة الثورية**، ط 2 (بيروت: دار الطليعة، 1963)، ص 359.

(13) دندشلي، ج 1، ص 302.

عددًا في الجيش، لكنها افتقدت إلى الروابط التنظيمية، والإرادة الموحدة، ما أضعف فاعليتها[14].

أُجرِيت الانتخابات في كانون الأول/ ديسمبر 1961، بغياب الناصريين الذين اعتبروا الاشتراك فيها نوعًا من الاعتراف بشرعية الأمر الواقع. نال حزب الشعب والحزب الوطني حصة الأسد في المجلس النيابي: 33 مقعدًا لحزب الشعب و21 مقعدًا للوطني و10 مقاعد للإخوان المسلمين و62 مقعدًا للمستقلين. فاز أكرم الحوراني مع حلفائه بخمسة عشر مقعدًا، وفشل صلاح البيطار ومرشحو البعث الآخرين في الدخول إلى البرلمان[15]. انتُخب ناظم القدسي رئيسًا للجمهورية، ومأمون الكزبري رئيسًا لمجلس النواب، واختار القدسي معروف الدواليبي رئيسًا للوزراء. كان أول قرار دشنه المجلس إلغاء قرارات التأميم وقانون التأمينات الاجتماعية، وإجراء تعديلات جذرية على قانون الإصلاح الزراعي[16]، ما أثار لغطًا واسعًا في الأوساط الشعبية، واستثمر الناصريون ذلك شعبيًا. وفي ظل هيمنة هذا الجدل الصاخب حول العلاقة بمصر عبد الناصر، اختار الناصريون الوحدة الاندماجية، واختار حزب البعث اتحادًا هشًّا على أن يكون له دور فاعل فيه، واختارت القوى الليبرالية وأكرم حوراني تطبيع العلاقة بمصر تحت مظلة جامعة الدول العربية، واختار الشيوعيون سياسة العداء لعبد الناصر والوحدة، واعتبروا حركة 28 أيلول/ سبتمبر 1961 انتفاضة الاستقلال، ورفعوا شعار الدفاع عن

---

(14) المرجع نفسه، ص 302.

(15) ديب، ص 212-213.

(16) المرجع نفسه، ص 299.

الكيان السوري. ألقى نقولا الشاوي خطابًا في موسكو في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1961 حيا فيه «انتفاضة الشعب السوري»[17]، واعتبر الحزب الشيوعي السوري في برنامجه السياسي الذي أصدره في عام 1962، أن الاستعمار وقف وراء الوحدة، وحاول حكامها تمصير سورية، «وانتفاضة 28 أيلول جاءت تتويجًا لنضال الشعب»[18].

يمكن أن ننظر إلى الصراع في مرحلة الانفصال من زاوية أخرى، لا تقل أهمية عن الصراع على الوحدة/ الانفصال، وربما تضيء المحور الأول للصراع، وهي تتعلق بالتنافس حول النمط التدخلي الشعبوي الذي أرسته الجمهورية العربية المتحدة، بكل ما يرتبط بها من مكونات وأنماط ومصالح، وبين التوجه إلى استرجاع الصلة بالنمط الليبرالي الاقتصادي للحكم الذي ساد في مرحلة ما بعد الاستقلال، وقطعته فترة الوحدة مع مصر التي غيرت بعمق الحلبة السياسية، وأدخلت الشعبوية ومفهوم الصراع الاجتماعي في السياسة، وزاد فيها انخراط مؤسسات الدولة في الجسم الاجتماعي، وفي التدخل وسيطًا في حل النزاعات الاجتماعية، في إثر التدخل في تشكيل النقابات ودفعها لتحمل وظائف جديدة. لهذا يذهب هايدمان إلى تسليط الضوء على وجه آخر، لتفسير مصادر الصراع الاجتماعي - السياسي في زمن الانفصال، بإرجاعه إلى محور الصراع على إرث الوحدة، صراعٌ «بين المسعى إلى إدامة المسار

(17) الياس مرقص، **تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي** (بيروت: دار الطليعة، 1964)، ص 139.

(18) **قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري** (بيروت: دار ابن خلدون، 1972)، ص 400-401.

الاقتصادي - الاجتماعي الذي أرسته من جهة، ومحاولة عكسه من جهة أخرى. ومن أهم موروثات الوحدة في هذا الصدد هو نجاحها النسبي في إقامة مشروع (اندماجي) شعبوي. إن إعادة هيكلة النقابات والاتحادات جعلت حضور القطاعات الشعبية - العمال والفلاحين على وجه الخصوص - أقوى في الحياة السياسية السورية». لكن حكومات الانفصال، ومعها قطاعات رجال الأعمال وملاك الأراضي، رأت أن في هذا تطرفًا في سيطرة الدولة. ووجد مسؤولو الحكومة أنفسهم عالقين في دائرة جديدة من الخلافات بشأن إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد[19]. لهذا، تداخل الصراع بين شعار استعادة الوحدة، وشعار الحفاظ على الكيان بمحور آخر للخلاف، يتعلق بالإرث الشعبوي للجمهورية العربية المتحدة، أو بالعودة إلى العهود الدستورية الديمقراطية. عملت حكومة خالد العظم في الشهور الباقية قبل انقلاب 8 آذار/ مارس 1963 على استعادة الحياة الديمقراطية الدستورية في سورية، بالتعاون مع ناظم القدسي الرئيس المنتخب. فاستعاد دستور 1950 ليكون ناظمًا الحياة السياسية الجديدة. وعلى الرغم مما تعرضت له حكومة العظم من عرقلة وضغوط مستمرين من الحركات الإسلامية والجيش والنواب المحافظين في المجلس النيابي السوري، ومن الحكومة المصرية وحكومة العراق البعثية (بعد 8 شباط/ فبراير 1963)، عمل العظم على تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية لحماية المؤسسات الديمقراطية من تدخل القوات المسلحة. وعلى الرغم

---

(19) ستيفن هايدمان، **التسلطية في سورية: صراع المجتمع والدولة**، ترجمة عباس عباس، مراجعة رضوان زيادة (بيروت: رياض الريس، 2011)، ص 270.

من معارضة الجيش، ألغى قوانين الطوارئ في كانون الأول/ ديسمبر، سامحًا مرة ثانية للأحزاب السياسية بالعمل، وقرر إجراء انتخابات في الصيف التالي، وأسرعت حكومته في توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين، وتابع مساعيه لتحفيز الاستثمار الخاص[20].

(20) المرجع نفسه، ص 305.

-6-

حركة 8 آذار/مارس والتحول نحو التسلطية

تكرر خلال الفترة (1961-1963) الكثير من المحاولات الانقلابية لاستعادة الوحدة مع مصر (الجمهورية العربية المتحدة)، وهو ما يشير إلى الاضطراب الكبير في الاجتماع السياسي السوري الذي فقد توازنه منذ زمن بعيد، ممثلًا بالانقسام الكبير الذي جعل الكتلة الوطنية حزبين: حلبي وشامي، منذ فاتحة الاستقلال، وقوضت بذلك وحدة الطبقة الوسطى «عماد الوطنية السورية ورافعتها، وضربت العمود الفقري للاجتماع السوري، فأتى الانفصال ليعيد سورية إلى أزمتها السياسية العميقة مجددًا». استبقت اللجنة العسكرية البعثية، في هذا الوضع المضطرب الانتقالي، تحرك الضباط الناصريين، في توقيت الانقلاب، ما اضطر الأخيرين إلى مساندتها من موقع الصف الثاني في انقلابها في 8 آذار/ مارس 1963، ومهد هذا للجنة العسكرية التفرد بالسلطة تحت يافطة البعث الذي أغرقته في دهاليز حساباتها الضيقة.

أولًا: إسقاط شركاء اللجنة العسكرية للبعث

بخلاف الانقلابات العسكرية السابقة التي شهدتها سورية، والتي كان فيها الجيش أداة لحسم الصراعات السياسية بين

القوى المتنافسة، وضعت ثورة 8 آذار/ مارس 1963 البلاد بين أيدي العسكر، فتحول الجيش ليس إلى قوة أساسية في الحكم فحسب، بل إلى قوة الحكم الأساسية. وبمقدار ما أخذ الجيش بالتسييس، والتحول إلى جيش عقائدي، أخذت السياسة تتعسكر، ذلك أن جناح الحزب المدني كان ضعيفًا وقليل العدد، ولم تتعد عضوية البعث آنذاك حفنة من الرجال، لا سند لهم سوى اللجنة العسكرية التي سيطرت عليه. نظرًا إلى ما تملكه من فائض قوة قياسًا إلى ضعفه وهزاله[1]، فظل امتداده التنظيمي ضئيلاً قياسًا إلى الامتداد الهائل للتنظيمات الناصرية، كالوحدويين الاشتراكيين والجبهة العربية المتحدة، فلم يتجاوز عدد عضويته حتى عشية

---

(1) نقلًا عن: جاد الكريم الجباعي، «الرأي.. والسيف: آليات تملك الدولة وتثبيت السلطة»، في: مجموعة مؤلفين، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية** ([د. م.]: منشورات أوراب، 2001)، ص 12، 17 و32.

جاء في رسالة بعث بها المفكر السوري المعروف أنطون مقدسي إلى بشار الأسد بتاريخ 3 أيار/ مايو 2001، والمقدسي من الرعيل الأول من البعثيين: «ليس الحزب هو الذي استلم الحكم في 8 آذار، بل الجيش الذي كوّن حزبًا جديدًا فاض أعضاؤه على المليون ونصف المليون». وفي مكان آخر من الرسالة يقول إن عدد البعثيين كان أقل كثيرًا من ذلك، ويقول: «بداية عام 1963 البعث يستعد لاستلام الحكم في سوريا والعراق. عيادة الدكتور جمال الأتاسي من مراكز النشاط الأهم: حزبيون يتهامسون ويطلع بعضهم البعض الآخر على آخر الأخبار. علي صالح السعدي ورفاقه على أهبة العودة إلى بغداد ليخوضوا معركتهم الحاسمة في 8 شباط/ فبراير 1963 مع عبد الكريم قاسم، وأتساءل وأنا أتأمل هذه الاستعدادات ما عدد المنتسبين إلى البعث السوري في تلك الأيام؟ خمسون حزبيًا أكاد أعرفهم كلهم، صاروا 180 في أحسن تقدير في 8 آذار/ مارس». تم بناء الجناح المدني للحزب في ظل سلطة جناحه العسكري، أو في ظل ما سمي «سلطة الحزب»، لذلك كان للعسكر اليد الطولى في توجيه دفة الحزب، وفي حسم صراعاته الداخلية، وكانت صراعات دامية على الدوام».

8 آذار/ مارس 1963 أربعمئة عضو[2]، وفي أحسن التقديرات ثمانمئة عضو، بحسب الرزاز[3]. ولم ينضم كثير من البعثيين القدامى إلى الحزب، بل انضموا إلى الحركات الناصرية[4]. يذهب أنطون مقدسي إلى أن عدد البعثيين كان أقل كثيرًا من ذلك[5]؛ إذ جرى بناء الجناح المدني للحزب في ظل سلطة جناحه العسكري، أو في ظل ما سُمي سلطة الحزب. لذلك، كان للعسكر اليد الطولى في توجيه دفة الحزب، وفي حسم صراعاته الداخلية، وكانت صراعات دامية على الدوام.

لم يستمر التحالف البعثي/ الناصري طويلًا، وهو قام في الأساس على الغش والمصالح المتباعدة، على الرغم من الجامع الموقت، وذلك بسبب الصراع على السلطة **أولًا**، وبدلالة الخلاف حول مسألة الوحدة مع مصر **ثانيًا**. ومرت الانقسامات بينهما بالكثير من المحطات، خصوصًا بشأن صيغة الاتحاد الثلاثي بين مصر وسورية والعراق، في أثناء المفاوضات بين الأطراف الثلاثة «سورية والعراق ومصر»، وهي المفاوضات التي استخدمتها اللجنة العسكرية لتمرير الوقت، حتى تعيد تركيب الجيش بطريقة تسمح لها بمواجهة خصومها. أوصلت اللجنة العسكرية الحاكمة التفاوض

---

(2) نيقولاوس فان دام، **الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، 1961-1995**، ط 2 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995)، ص 400.

(3) منيف الرزاز، **الأعمال الفكرية والسياسية**، 3 ج ([د. م.]: مؤسسة منيف الرزاز، 1986)، ص 90.

(4) فان دام، الهامش، ص 45-46.

(5) نقلًا عن: الجباعي، ص 42.

على الوحدة إلى التعثر، حتى أن ميثاق 17 نيسان/ أبريل 1963، على هشاشة صيغته الاتحادية التي توصلوا إليها، سرعان ما تنصلت منه وقوضته. ففي اليوم الذي أُعلن فيه عن نبأ اتفاق الوفود الثلاثة، في 14 نيسان/ أبريل، على تسمية الدولة المرتقبة باسم «الجمهورية العربية المتحدة»، تصدت قوات الأمن السورية بشراسة للتظاهرات الشعبية العارمة المؤيدة لهذا الإعلان(6). فعبر هذا التوجه بشكل خفي عن ارتياح الانفصاليين الموقت في شتى اتجاهاتهم، وأزال مخاوفهم من ذوبان سورية في الجسم المصري!! فرأى الانفصاليون في هذا الجانب من سياسة اللجنة العسكرية الكثيرة الأوجه شيئًا من الإيجابية، ووجدوا في توجهاتها التسويفية شرًا أهون من شر الخيار الناصري، وفضلوا في إدارتها المراوغة في التفاوض مع الوفدين المصري والعراقي على الخيار الناصري! فاستفادت السلطة ممثلة باللجنة العسكرية من هذا الانقسام السياسي موقتًا، وارتاح لهذا الموقف قطاع اجتماعي واسع لا يحبذ التوجه الناصري بهذا الجانب الوحدوي، فهو لا يرغب في أن تذوب سورية ثانية في كيان آخر، فانصرفت لمواجهة الجبهة الناصرية بارتياح نسبي!

شكل انعقاد المؤتمر القُطري في أيلول/ سبتمبر 1963 منعطفًا يساريًا حاسمًا في مسيرة حزب البعث العربي الاشتراكي، ومهد للمؤتمر القومي السادس (تشرين الأول/ أكتوبر 1963) الذي أضفى على الحزب طابعًا يساريًا، وأقر مبدأ الحزب القائد للدولة والمجتمع، وشرّع لتدخل الجيش في السياسة؛ إذ اعتبر أن «تشبع الجيش بالعقيدة السياسية لا يقل أهمية عن التدريب العسكري نفسه»، كما جاء في

(6) الجندي، ص 121.

المنطلقات النظرية التي تبناها المؤتمر. في هذا المؤتمر، تقرر حشد الجماهير وتعبئتها في «منظمات شعبية» للعمال والفلاحين، وأصحاب المهن الحرة، من أطباء ومهندسين ومحامين وغيرهم، والشباب والطلاب والنساء، يسيطر عليها الحزب، وتكون أداة لبناء الديمقراطية الشعبية التي تفتح الطريق لـ «التحويل الاشتراكي»[7].

في هذه الأثناء، عملت اللجنة العسكرية على تسريح مئات الضباط الناصريين، ومئات آخرين من الضباط السنّة، واستقدمت إلى الخدمة من أوساط أعضائها الطائفية وأقربائهم، وعقدت لهم دورات قصيرة لتُلحقهم فورًا بالقطعات العسكرية، في سباق مع الزمن. فكان تمرد 18 تموز/ يوليو 1963 الناصري الفاشل بقيادة جاسم علوان والرد الدموي عليه نقطة فاصلة؛ إذ قاد ذلك إلى تفرد حزب البعث، ممثلًا باللجنة العسكرية، بالسلطة التي اتخذت من هذا التمرد ذريعة لذلك[8]، فكانت تتحرك بطريقة تجعل من سلوكها التسلطي معللًا: «فقد تصرفت بحذر، إلى حد أن قادة حزب البعث القدامى، ظلوا حتى عام 1964، على جهل تام بوجودها وغاياتها الحقيقية»[9]. لكن الانقلاب سُحق بقوة، لأن اللجنة العسكرية كانت على اطلاع بتوقيت الانقلاب.

---

(7) الجباعي، ص 45.

(8) شمس الدين الكيلاني، «الاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا»، في: **الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي**، إشراف محمد جمال باروت، تنسيق فيصل دراج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 109-112.

(9) حنا بطاطو، **فلاحو سوريا: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنا وسياساتهم**، ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي، مراجعة ثائر ديب (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 281.

اتسم المشهد السياسي السوري بعد فشل انقلاب 18 تموز/ يوليو الناصري، وما صاحب قمعه من إعدامات وعنف، باستقطاب صلب وصراعي للقوى، بين الحركة الناصرية التي استندت بقوتها إلى تأييد المجتمع وأكثرية السوريين، والسلطة الجديدة التي تمترست في السلطة وأجهزتها؛ إذ استغلت اللجنة العسكرية هذا الانقلاب لتصفي حساباتها مع الناصريين في الجيش! بعد تصفية القوى المعارضة في الجيش، استُبدل نصف عدد الضباط المسرحين، البالغ عددهم نحو 700، بآخرين علويين[10]. ازداد عدد أعضاء الأقليات في سلك الضباط السوريين مرة أخرى، على حساب السنة. وأحد الأسباب الرئيسة لذلك هو أن القادة البعثيين العسكريين الذين شاركوا في الانقلاب، قاموا باستدعاء كثير من أقربائهم من الضباط، وضباط الصف على وجه السرعة لتعضيد مراكزهم الجديدة التي حصلوا عليها، «وكان معظم العسكريين الذين تم استدعاؤهم بهذه الطريقة ينتمون إلى الأقليات وبخاصة العلويين والدروز والإسماعيليين، ولم يكن الأمر مثيرًا للدهشة، حيث إن معظم أعضاء اللجنة العسكرية البعثية، وأعضاء الهيئة المشرفة على نشاطات التنظيم العسكري، كانوا من الأقليات»[11].

في أثناء مباحثات القاهرة حول الوحدة مع مصر والعراق، وبغياب القادة الناصريين في مصر، أجرى صلاح جديد، مدير مكتب شؤون الضباط في الجيش السوري، تشكيلات وتنقلات للضباط الناصريين، «وفي غضون أربعة أشهر حافلة ودموية، بدءًا من آذار/

(10) فان دام، ص 60.

(11) المرجع نفسه، ص 58.

مارس 1963، استطاع الأسد وزملاؤه في اللجنة العسكرية أن يقضوا على كل مقاومة منظمة لحكمهم الذي كانوا يمارسونه من وراء ستار. ومنذ اللحظة الأولى تقريبًا، كان عليهم أن يحكموا بالقوة وليس بالموافقة، ربما لأنهم كانوا مجموعة عسكرية منشقة عن حزب ميت، من دون قاعدة شعبية»[12]. حدث سيل من بعض مظاهر العصبوية الصُلبة التي اتسم بها بعض أفراد اللجنة العسكرية تجاه أبناء المدن، والتي ضمت في عضويتها المؤسسة: «ثلاثة من الخمسة علويين، واثنين من فرقة شيعية أخرى هي الإسماعيلية. وكانت خليتهم في عزلة أشبه ما تكون بالمحفل الماسوني.. بين العضوين الإسماعيليين في اللجنة، كان الأكثر لفتًا للنظر، شاب عاطفي ناري الطبع، يكاد يكون غير متزن، انفجر في ما بعد غضبه الجياش ضد الامتيازات السنية على شكل أعمال شديدة الوحشية. إنه عبد الكريم الجندي»[13]. لم تتوقف اللجنة العسكرية عن تقوية العصبة الطائفية الموالية حولها وتركيزها، فقامت بتقوية نفوذها حول مدينة دمشق من خلال سلسلة تنقلات داخلية تهدف إلى إبعاد السنة عن المواقع الحساسة في العاصمة وما حولها، ونقلهم إلى الجبهة أو إلى حلب واللاذقية، وكذلك من خلال تجنيد عدد كبير من العلويين في الفرق ذات الأهمية الاستراتيجية، حيث تشير المصادر إلى أن معظم طواقم كتائب الدبابات التابعة للواء 70، المتمركزين في القرب من الكسوة جنوب دمشق، كان من العلويين[14].

---

(12) باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط** ([د. م.]: المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، 1988)، ص 142.

(13) المرجع نفسه، ص 107-109.

(14) بشير زين الدين، **الجيش والسياسة في سورية، 1918-2000م: دراسة نقدية** (دمشق: دار الجابية، 2008)، ص 400.

بعد القضاء على التمرد الناصري في 18 تموز/ يوليو، تعاملت الحركة الناصرية مع سلطة حزب البعث كامتداد للانفصال، ووصلت العلاقة بين الطرفين إلى المجابهة الشاملة. تداعت المنظمات الناصرية باتجاه عمل مشترك متلاحم يتفق مع ظروف المجابهة، ومع ما اقترحه عبد الناصر في 22 تموز/ يوليو 1963 في إثر فشل ميثاق 17 نيسان/ أبريل بإقامة الحركة العربية الواحدة. فخرج، في ربيع عام 1964 قادة ناصريون من سورية إلى بيروت، ثم القاهرة، لينضموا إلى المجموعات الناصرية الأخرى التي بقيت في القاهرة منذ أيام الوحدة. تمخضت النقاشات عن فكرة وحدة هذه القوى، انطلاقًا من توجهات عبد الناصر، وولدت فكرة الاتحاد الاشتراكي العربي السوري، فانصهر في داخل هذا التنظيم، التنظيمات والمجموعات الناصرية كلها، بمن فيها الجبهة العربية وحركة القوميين العرب وحركة الوحدويين الاشتراكيين. ثم ما لبثت قيادة الوحدويين الاشتراكيين ذات الأصول البعثية، وحركة القوميين العرب المتجهة بطريقة لافتة إلى الماركسية، أن انسحبتا. عقد المؤتمر اجتماعاته بين 14 و18 تموز/ يوليو 1964، وصدر بيان تأسيسي في 19 تموز/ يوليو لمناسبة الذكرى الأولى لمرور عام على إعدام قادة حركة 18 تموز/ يوليو 1963، جاء فيه: «إن نكسة الانفصال الثاني التي يقودها البعث أخطر من الانفصال الأول، وحدد المؤتمر الهدف الاستراتيجي للاتحاد الاشتراكي؛ مواصلة النضال لإعادة وحدة الجمهورية العربية المتحدة». وأذاعت هذا البيان إذاعة القاهرة[15].

أما بعد حركة عبد السلام عارف في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر

---

(15) المرجع نفسه، ص 1-10.

1963 في العراق، تمحورت جهود السلطة على تسريع الإجراءات الاشتراكية لخلق قاعدة اجتماعية للحكم، تنافس بها عبد الناصر. فامتلأت صحف دمشق بالمفاضلات بين خطواتها الجذرية (الاشتراكية)، والخطوات التي طُبقت في سورية في أيام الوحدة[16]. في المقابل، أظهر الشيوعيون بطريقة علنية تأييدهم السلطة الناشئة في صراعها مع الناصريين، والجانب من سياستها المتعلق بمخاصمة عبد الناصر، وإن أبقوا على حذرهم من سياساتهم، وميلهم إلى التفرد بالسلطة. ولم يُظهر الاشتراكيون العرب (أكرم الحوراني) امتعاضًا بسبب تعثر مفاوضات الوحدة وفشلها، والتقى هذا الموقف مع مزاج الأقليات الحذر من الوحدة. أما القوى الليبرالية ورجال الأعمال المدينيون، فأدركوا علامات المرحلة الشعبوية القاسية، وبادروا بالرحيل عن الوطن.

أبقت اللجنة العسكرية على البعث ورجاله المؤسسين في الواجهة، علها تستتر به سلطتها العسكرية الاستبدادية، قبل أن تطيح قادة البعث واحدًا بعد الآخر، وضخت في الحزب، أي حزب بعث اللجنة العسكرية، دماءً جديدة ورجالًا جددًا، وأعلت شأن الحزب العقائدي الطليعي القائد. استمر التعايش الصعب بين القيادة التاريخية المؤسسة للحزب تنظيميًا وفكريًا، وبين العسكرية اليسراوية المتطرفة، حتى كان عام 1966، إلى أن رتبت الأخيرة قواعدها في الجيش العقائدي وأجهزة الاستخبارات. عندها، أطاحت حركة شباط العسكرية بهذه القيادة التي أصبحت

(16) مصطفى دندشلي، **حزب البعث العربي الاشتراكي، 1940-1936**، تعريب يوسف جباعي (بيروت: دار النهار للنشر، 1969)، ج 1، ص 349.

مهددة بأحكام الإعدام، فلجأت إلى المنافي (خُطف شبلي العيسمي، آخر مؤسسي البعث، من لبنان مع بداية الثورة السورية في عام 2011)، كتب سيل يقول: «كان النظام قد خرج من ثلاث سنوات من الصراع على السلطة أعقبت انقلاب عام 1963. أما بعد دحر المنافسين الناصريين وإخماد المعارضة اليمينية والدينية في حماه (1964)، وإزاحة الجيل القديم من البعثيين، فقد صفا الجو للجنة العسكرية، وأُفسح لها المجال لتحكم. وأدى ذلك إلى تغيير أدوات السلطة. فحتى تلك اللحظة، كانت اللجنة العسكرية نفسها هي الجهاز المركزي الذي يفرض الضباط إرادتهم من خلاله. أما في عام 1966، وبعد أن ضعفت اللجنة بخروج محمد عمران منها، ازدادت ذبولًا وفقدت كثيرًا من مبررات وجودها حالما احتكر الضباط (ممثلين بصلاح جديد الأمين القطري، وحافظ الأسد وزير الدفاع) جهاز الدولة في قبضتهم. ولم تعد هناك حاجة للمؤتمرات السرية»[17]. هنا انتهى دور اللجنة العسكرية، بعد أن تحولت صلاحياتها وقوتها إلى الثنائي صلاح جديد وحافظ الأسد.

على الرغم من ذلك الانقلاب الدراماتيكي وحرص قادة هذه المرحلة على إبقاء الحزب منظمة طليعية مغلقة، انتقوا العناصر الجديدة بعناية، ليس حرصًا على نقاوة الحزب الأخلاقية والنضالية وحذرًا من تسرب عناصر غير موثوقة أو خاضعة إلى الدرجة الكافية، فهم استلهموا في سعيهم إلى البقاء في السلطة التجربة السوفياتية العتيدة في بناء صرح الاستبداد الشمولي، مع

(17) سيل، ص 144.

ترييف الحزب تدريجًا. عملت قيادة الحزب العسكرية اليسارية على الظهور بإهاب الأنتليجنسيا التي تحركها الأفكار لا المصالح، مستخدمة الارتقاء في سلم السلطة لخدمة هذه الأفكار، وليس لجني الثروة، متجنبة مظاهر البذخ والاكتناز والفساد. وعلى الرغم من مفاعيل قوانين الطوارئ والتضييق الأمني، بقيت المعارضة باتجاهاتها كلها ناشطة فاعلة تعبر عن حيوية قديمة اكتنزها المجتمع السياسي السوري، قبل أن يسقط تدريجًا في هاوية الصمت مرغمًا. لكن، وراء ذلك كله كانت مداميك الدولة الأمنية ترتفع تدريجًا، وكانت سطوة مراقبة المجتمع وقهره التدرجي يتوطدان في شتى المجالات، فكان أن أنتجت قائدها الملهم حافظ الأسد، الممثل الملائم للدولة الأمنية.

في غضون شهور عدة، حقق البعث بقيادة اللجنة العسكرية المرحلة الأولى في مركزة سلطة الدولة في يديه، وإبعاد شتى المنافسين، على الرغم من أن السلطة الجديدة العصبوية دفعت ثمنًا باهظًا، عنوانه الرئيس العزلة الخانقة، و«عداء قطاعات واسعة من الجمهور المهتم سياسيًا، التي التزمت بقوى سياسية أخرى. وكان بعضهم من أعداء البعث المألوف، فقد عمل البعث على حرمان الطبقة العليا التقليدية من السلطة السياسية، وكان يهددها بالاشتراكية؛ إذ كان الإخوان المنافس التاريخي الذي أدى استيلاء البعث على السلطة إلى إيقاف نجمه الصاعد سياسيًا. كما أن قطاعات بارزة من اليساريين القوميين الذين اصطفوا مع جمهور البعث (الانتخابي)، أو كانوا جزءًا منه في الخمسينيات، باتت في المعارضة أيضًا. كما أن الديمقراطيين الاجتماعيين، بمن فيهم البعثي السابق أكرم الحوراني، رفضوا نمط حكم الحزب الواحد،

وأدى الارتياب وعدم الثقة التاريخي إلى فصل الشيوعيين عن البعث. وأجزاء كبيرة من الرأي العام القومي العربي أصبحت ناصرية، وبالتالي تم إبعادها»[18].

في شق طريقها إلى احتكار السلطة، استثمرت اللجنة العسكرية الإرث السلطوي الذي بناه عبد الناصر في سورية في أثناء الوحدة، واستثمرت رجاله المخلصين للـ «جهاز» أكثر من إخلاصهم للأشخاص والأفكار. شرعت الجمهورية العربية المتحدة «في بناء نظام حكم شعبوي تسلطي متماسك. والأهم من ذلك، أنها أسست استراتيجية قمعية ومؤسساتية لتحرك مضاد، ولشرعية مؤسسات دولة قوية، وبإدارة الدولة للاقتصاد. وعززت الانتقال إلى نظام الحزب الواحد، والاعتماد على خطابات الصراع الطبقي، ومعاداة الغرب والاشتراكية»[19]. قادت تلك السياسة الراديكالية اليسارية، وما صاحبها من إجراءات اقتصادية على مستوى الإصلاح الزراعي والتأميمات، الرأسماليين إلى تهريب أموالهم، فارتفعت الأسعار، واضطُرت مشروعات كبيرة إلى التوقف عن العمل، ما خلق وضعًا أدخل صراعات جديدة إلى لوحة التناقض الرئيس حول الوحدة/ والانفصال بين الناصريين والبعثيين، فشهدت حماه في نيسان/ أبريل 1964 حوادث عنيفة قام بها الإخوان المسلمون. وفي 26 نيسان/ أبريل 1964، أعلن تجار دمشق إضرابًا عامًّا فقامت

(18) رايموند هينبوش، **تشكيل الدولة الشمولية في سوريا البعث**، ترجمة حازم نهار، مراجعة رضوان زيادة (بيروت: رياض الريس، 2014)، ص 202-203.

(19) ستيفن هايدمان، **التسلطية في سورية: صراع المجتمع والدولة**، ترجمة عباس عباس، مراجعة رضوان زيادة (بيروت: رياض الريس، 2011)، ص 183.

ميليشيات «الحرس القومي» بفتح المتاجر عنوة، وصدر مرسوم يعتبر إغلاق المحل بقصد الإضراب جريمة يعاقَب عليها بعشرين عامًا من السجن، مع مصادرة المحل التجاري.

كانت المرحلة 1963-1966 حتى انقلاب شباط/ فبراير 1966، مرحلة تصفية للناصرية في الجيش، والقضاء عليها سياسيًا. كما كانت في وجهها الآخر مرحلة الصراع بين اللجنة العسكرية من جهة، وقيادة الحزب التاريخية من جهة أخرى، على طريقة الخنق البطيء لإحلال حزب اللجنة العسكرية بدلًا من مؤسسي الحزب. ورويدًا رويدًا، عمل النظام على إخضاع الاجتماع السياسي السوري، منذ عام 1963، لنمط تسلطي شديد المركزية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، حين سيطرت السلطة منفردة على المجالين السياسي والاقتصادي في سورية، وتحكمت بآليات عمل الدولة ومؤسساتها السياسية والقضائية والإدارية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، إلى جانب احتكارها وسائل التعبير والنشر، ومجال حركية المجتمع المدني، من طريق إخضاع هيئاته المختلفة لتوجهاته، وبالطرائق التنظيمية التي ضبطت عملها العام: النقابات والجمعيات الأهلية، ويوازي ذلك ما فعلته على المستوى الاقتصادي - الاجتماعي، مُحدثة بذلك نوعًا من الامتزاج بين السلطة ونخبة تأتمر باللجنة العسكرية البعثية الحاكمة، وبما تناسلت من أشخاص وزمَر وجماعات، وتتحلق حولها، أعادت فيها تجديد نفسها بشكل نوعي موسع.

قامت السلطة بسلسلة من الإجراءات الاقتصادية - الاجتماعية بين عامي 1964 و1970، وسّعت فيه دور الدولة المركزي في الحياة

الاقتصادية، بإصدارها قانون الإصلاح الزراعي وشروعها بتأميمات واسعة للصناعة والمصارف، واحتكار واسع للتجارة الخارجية، خصوصًا القطن والحبوب. عملت السلطة بذلك على إعادة إنتاج البنية الاجتماعية، فغيرت من طريق تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وقانون العلاقات الزراعية، تركيبة المجتمع الريفي وفئاته، وميول التطور فيه، وغيرت بالقدر نفسه اتجاهات نمو الفئات الاجتماعية المدنية بتوسيعها القطاع العام وأجهزة الدولة والتوسع في العمالة والتوظيف. ومن ثم، استخدمت الفائض الاقتصادي الذي اقتطعته لزيادة الاستثمار والعمالة وتوزيع الدخل[20]. فقامت بتقسيم ثلث الأراضي المستولى عليها حيازات صغيرة للفلاحين المنتفعين. أما أغلبية أراضي الاستيلاء، نحو 57 في المئة، فأُجرت إلى الفلاحين والمتنفذين من الفئات الوسطى، وجرى تأجير أراضي أملاك الدولة للمتصرفين القدماء من الفئات العليا للطبقة الوسطى الريفية. ارتبط هذا التنظيم الجديد بفرض السلطة تسعيرة على المحاصيل الزراعية الأساسية: القطن والحبوب والشوندر[21].

في أثناء ذلك، تقلص عدد سكان الريف لمصلحة سكان المدينة، وجذبت الوظيفة والعمالة الحكوميتين والانخراط في الإدارة والجيش ومؤسسات الحزب الحاكم أفواجًا جديدة من الريفيين. فإذا كان عدد سكان سورية في بداية ستينيات القرن الماضي قد بلغ نحو أربعة ملايين وستمئة وواحد وخمسين ألف

---

(20) فولكر بيرتس، **الاقتصاد السياسي في سوريا تحت حكم الأسد**، ترجمة عبد الكريم محفوظ (بيروت: رياض الريس، 2012)، ص 70.

(21) موضوعات المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوري 1979، ص 9.

نسمة تقريبًا، اشتغل 64 في المئة منهم تقريبًا في الزراعة. وعندما أصبح عدد السكان في عام 1970 نحو ستة ملايين وثلاثمئة وأربعة آلاف نسمة، أصبحت نسبة من يشتغل بالزراعة 56 في المئة تقريبًا، وفي المدينة 43.5 في المئة[22]. تضخم جهاز حزب البعث، وتوسع مع توسع سيطرته على مؤسسات الدولة وسلطاتها المختلفة، وصار الحزب والأجهزة السلطوية التي يقودها إطارًا للارتقاء الاجتماعي. كان عدد أعضاء الحزب في بداية تسلمه السلطة لا يتعدى المئات من المحازبين، وعلى الرغم من انتشاره النسبي بين عامي 1964 و1970 بقي هذا العدد لا تتجاوز ثمانية آلاف عضو عامل، وسبعة وخمسين ألف مناصر، وبقي الحزب يعاني العزلة في المدن الكبرى، فلم تبلغ نسبة الدمشقيين والحلبيين 5 في المئة من العضوية[23]. وكان معظم الجهاز الحزبي، على مختلف مستوياته، يتحدر من الفئات الريفية. فكان الحزب أقرب إلى المنظمة الريفية منه إلى المنظمة المدينية، ويؤشر على ذلك خلو القيادة القُطرية خلال فترة 1960-1970 من أي عضو من دمشق وحلب[24]، فحدث ما يشبه «ترييف السلطة» وتمركزها بيد فئات وسطى ريفية دون غيرها[25]. بموازاة ذلك، عمل الحزب على تحويل الجيش من

---

(22) غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 229.

(23) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القُطرية في القطر العربي السوري، **تقارير ومقررات المؤتمر القُطري السادس، التقرير التنظيمي**، دمشق، ص 23-25.

(24) محمد جمال باروت، «حزب البعث في سوريا منذ عام 1970»، في: مجموعة مؤلفين، **الأحزاب والحركات القومية العربية**، 2 ج (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2002)، ص 428.

(25) سلامة، ص 277.

مؤسسة وطنية عامة وأحد أعمدة الدولة الراسخة، مهمتها حماية البلد من العدوان الخارجي وحراسة الدستور الديمقراطي وتداول السلطة في الداخل إلى مؤسسة خاصة لخدمة اللجنة العسكرية، تحت اسم «الجيش العقائدي»، بمعنى أنه مؤسسة متحيزة للجماعة التي سيطرت على السلطة والدولة، وعملت على اتباع سياسة التمييز في قبول العضوية في الجيش لحساب العضوية العلوية. في موازاة ذلك، بادرت هذه الجماعة إلى تأسيس ميليشيات في نهاية عام 1963 باسم «الحرس القومي»، تولى حمد عبيد قيادته، على غرار ما فعلته السلطة البعثية في العراق، ولا تختلف أفعاله عما يفعله «الشبيحة» اليوم، وكان مكونًا من حثالة المدينة والريف، ومن البروليتاريا الرثة، وضعت السلطة السلاح بيدهم وكلفتهم ليكونوا وكلاء لها في حكم المدينة والقرية السوريتين، فقدمت بذلك فرصة إلى هؤلاء المهمشين للارتقاء الاجتماعي وامتلاك وجاهة «قسرية» على أهل البلد، وأمدتهم بالمال، وارتكزت عليهم ليكونوا قاعدتها الاجتماعية، ورافدًا لعضوية حزب البعث السلطوي الذي تحول عنوانًا للنفوذ والارتقاء الاجتماعي والفساد والثراء، تقبع وراءه أجهزة استخبارات تتولى توجيه هؤلاء المهمشين وحثالة البروليتاريا ومراقبتهم، وهم أنفسهم كانوا من قبل الرصيد الشعبوي من قاع المدينة للناصري، فحولوا ولاءهم إلى السلطة الجديدة ليكونوا أداتها القهرية المحلية، وهم في أغلبيتهم العظمى من العرب السنة. بينما بقي الجيش والاستخبارات والطاقم القيادي المحوري قاعدة للأقليات، وأداة فاعلة بيدها، تحولت تدريجًا لمصلحة الزمر والفئات العلوية الريفية.

ثانيًا: حركة 23 شباط/ فبراير 1966

في 23 شباط/ فبراير 1966، قضي انقلاب صلاح جديد - الأسد على الازدواجية في تراتبية السلطة بين القيادة التاريخية للبعث واللجنة العسكرية. عادت السلطة بذلك إلى أصحابها الفعليين بلا مواربة. يومها، قاد الهجوم على منزل أمين الحافظ، رئيس الدولة، ثلاثة ضباط: عزت جديد ورفعت الأسد وسليم حاطوم. خرج مؤسس البعث هاربًا، معلنًا أن «لا هذا البعث بعثي، ولا هذا العسكر عسكري»[26]. عملت السلطة اليسارية على تأكيد دورها الاقتصادي المسيطر والقيادي في مجال المجتمع المدني، من طريق دمج عناصر جديدة، خصوصًا من الفئات الفلاحية، في الإدارة الحكومية وأجهزة الضبط الاجتماعي: الجيش والشرطة والأمن والمؤسسات، إضافة إلى الحزب الحاكم الذي رسخ مواقعه القيادية في الدولة والمجتمع بالممارسة والقانون والتشريع، وارتبطت جراء ذلك وظائف الحزب بوظائف الدولة وإدارتها؛ إذ تبنى حزب البعث العربي الاشتراكي فكرة «الديمقراطية الشعبية» التي فسرها بالقول «إن الحكم الديمقراطي الشعبي، يعني أن تستلم الطبقات المنظمة في حزب ثوري ومنظمات شعبية مناضلة دفة الحكم، وأن تعيد تنظيم السلطة السياسية في البلاد، وأن تستخدمها لتحقيق الثورة»[27]، كما يتضمن مبدأ الديمقراطية الشعبية «توجيه مناهج التعليم ووسائل الإعلام

---

(26) حازم صاغية، **البعث السوري: تاريخ موجز** (بيروت: دار الساقي، 2011)، ص 50.

(27) **في الديمقراطية الشعبية**، سلسلة الإعداد الحزبي 10 (دمشق: القيادة القطرية لحزب البعث، 1966)، ص 98.

بأنواعها كافة بما يرسخ أهداف الثورة»[28]، وهو ما يتضمن السيطرة على الأجهزة التعليمية والثقافية والهيئات الاجتماعية، حتى تصبح النقابات والإدارة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية تحت سيطرة أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي. وأوصت القيادة القطرية لحزب البعث في عام 1968 بضرورة «قيادة المؤسسات الاقتصادية من عناصر حزبية مؤهلة، كوسيلة أفضل لتنفيذ سياسة الحزب في الصناعة»[29]، وهو تعبير صريح على أن يشغل بعثيون المراكز الأولى في الإدارة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية، في أقل تقدير.

كما شددت وثائق حزب البعث على أن تكون هيئات المجتمع المدني، وفي مقدمها النقابات، أو «المنظمات الشعبية، وجه الحزب لتدافع عن شعاراته، وتوضح مواقفه، ثم «التنظيمات الشعبية، أجهزة يطرح الحزب من خلالها أهدافه وخططه على أوسع نطاق، وتكتل جهود الجماهير لتحقيق أهدافه»[30].

قدم قادة 23 شباط/ فبراير تصورًا يساريًا احتكاريًا للسلطة عقب وثوبهم عليها، يتمثل في مفهوم الديمقراطي الشعبي، وهو تصور لا يُعير الانتخابات والمجالس المنتخبة أهمية. لأن كما قلنا سابقًا، عن «الحكم الديمقراطي الشعبي، طبيعي أن يكون وصول تلك الطبقات إلى الحكم من طريق الثورة لا من طريق

---

(28) المرجع نفسه، ص 123.

(29) حول أعمال المؤتمر القطري الرابع العادي، 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1968، القيادة القطرية لحزب البعث في سورية، ص 6ـ8.

(30) **المناضل** (مجلة داخلية لحزب البعث)، العدد 19 (آذار/ مارس 1968)، ص 20.

الانتخابات النيابية»[31]. وإذا كان الحزب ممثلًا بقيادته القُطرية هو «القائد الحصري للدولة»، فإن المنظمات الشعبية (أي الاتحادات النقابية والهيئات الأخرى) «تمثل وجه الحزب الثوري، وتصب جهودها معه في النهر نفسه الذي تجري فيه الثورة... تُمثل الحزب، وتدافع عن شعاراته، وتوضح مواقفه في أية مرحلة من مراحل النضال»[32].

معلوم أن التضييق على القطاع الخاص جعل الدولة هي المنفذ شبه الوحيد لاستقبال العمالة، فغدت الوظيفة في الدولة أُمنيَةً صعبة المنال، ولا سيما بعد أن اقترن التوظيف بالولاء السياسي. لهذا، لم يكن تزايد مهمات الدولة الاجتماعية - الاقتصادية، أو متطلبات الإنتاج، مسؤولين وحدهما عن التضخم البيروقراطي الكبير، فتوسيع التوظيف كان يهدف في أحد جوانبه إلى إنشاء قاعدة اجتماعية للحكم، تلجأ السلطة بموجبها إلى ضخ مؤسسات الدولة بموجة جديدة من التوظيف. وكان للعامل السياسي دوره في توسيع السلطة إلى القطاع العام، وفي زيادة طابعها التدخلي اللذين أفضيا إلى احتكارها الفاعل مصادر القوة والسلطة في المجتمع، وإلى اتباعها سياسة توظيف لاعتبارات سياسية، أو توزيع الدخل، أو استيعاب فئات مهنية جديدة[33].

---

(31) **في الديمقراطية الشعبية**، سلسلة الإعداد الحزبي 10 (دمشق: القيادة القطرية لحزب البعث، 1966)، ص 98.

(32) **النقابات**، سلسلة الإعداد الحزبي (دمشق: القيادة القومية لحزب البعث، 1968)، ص 109 و160.

(33) **مؤتمر الإبداع الوطني والاعتماد على الذات: التقرير العام** (دمشق: الاتحاد العام لنقابة العمال، 1987)، ص 24.

كان لمنحى عقد الستينيات اليساري انعكاسه على البنية الاجتماعية السورية. هاجرت إلى خارج الوطن فئات واسعة من البرجوازية المدينية وأغنياء الريف التي تضررت من عمليات التأميم والإصلاح الزراعي. في المقابل، هاجرت إلى المدينة فئات واسعة من الشرائح الريفية للانخراط في الإدارة والجيش والأجهزة الأمنية وحزب البعث العربي الاشتراكي وقطاع الدولة الاقتصادي، فساهم ذلك في تغيير المشهد الاجتماعي في المدينة. استمر هذا النزوح من الريف لاحقًا، فارتفعت نسبة سكان الحضر بوتائر متسارعة. وبعد أن كانت نسبة سكان المدينة لا تتجاوز 37 في المئة من مجموع السكان في عام 1960، ارتفعت إلى 47 في المئة في عام 1981، وارتفعت نسبة سكان مدينة دمشق من 11.6 في المئة في عام 1960 إلى 13.1 في المئة في عام 1970، أي بزيادة قدرها 15 في المئة تقريبًا. حافظت هذه النسبة على حالها خلال السبعينيات. وكان من الملاحظ تركز 80 في المئة من المشروعات الاقتصادية في أربع محافظات: دمشق وحلب وحمص وحماه، وتركز 63 في المئة من هذه المشروعات في محافظتي حلب ودمشق[34].

إضافة إلى حملة تطهير الجيش، «فإن آلافًا من أبناء الأرياف من الأقليات الدينية، ومنذ 1963، أخذوا مكان الموظفين السنة في مؤسسة القطاع العام وإدارات الدولة»[35]. وعلق ديب على

(34) صفوح الأخرس، «العلاقة المتبادلة بين التوزيع السكاني والتنمية في القُطر العربي السوري»، ورقة مُقدّمة في: **الندوة الدولية حول السكان والتنمية وأهمية الرقم الإحصائي المنعقدة في حمص 2-27 تشرين الأول 1983**، إشراف مالك الأخرس (دمشق: وزارة الثقافة، 1985)، ص 117-120.

(35) المرجع نفسه، ص 349.

ذلك التحول الطائفي بالقول: «لم يكن ثمة برنامج مرحلي لهذه الغاية، ولم يكن ثمة مراعاة للأغلبية السنية، فاقتصر الأمر على دمج عشوائي للأقليات في الدولة، وتطوير الريف بطرق اعتباطية، ابتدعها أشخاص في السلطة كردات فعل على مظالم تاريخية، أو تطبيقًا لشعارات سياسية، من دون تخطيط»[36]. لذا، «نظر سكان المدن، ومعظمهم من السنة، ومن الطبقة المتوسطة البرجوازية، إلى البعث وقيادته وصفوفه، كعناصر ريفية من أقليات دينية، وأصول اجتماعية متواضعة. وبادل قادة النظام البعثي مشاعر هؤلاء السكان بمشاعر مشابهة من الحقد الدفين ضد أهل المدينة، وبتهمة المحافظة واليمينية، وواصلوا عمليات التأميم والتطهير منذ 1965»[37]. يمكن القول إن الجيش نجح منذ عام 1966 في تدشين فصل جديد، هو فصل انتصار الريف على المدينة، والأقلية على تجمع هش من الأكثرية، والعسكر على المدنيين، والجيش على الحزب. أصبح حزب البعث وسيلة بيد الجيش، أو بالأحرى، بيد مجموعة من الضباط، يُستعمل في مجالات الدعاية والتعبئة وتركيز الشرعية فحسب. أما المنحى اليساري جدًا الذي اعتمدته سورية في أيام صلاح جديد (1966-1970)، فكان إلى حد بعيد نوعًا جديدًا من الهروب إلى الأمام، ومحاولة لتأسيس شرعية قائمة على عناصر جديدة. أصبح الحزب أشبه بمنظمة (كادر) يسارية عسكرية[38]. غير أن اليسار حينها نظر بإيجابية إلى هيمنة عناصر علوية على الجيش

(36) المرجع نفسه، ص 349.

(37) المرجع نفسه، ص 370.

(38) رضوان زيادة، **السلطة والاستخبارات في سورية** (بيروت: رياض الريس، 2013)، ص 52.

والأمن ومؤسسات الدولة، «فالعلويون هم من الفلاحين الفقراء الذين يحلون محل الطبقة الوسطى المدينية (قوة ديمقراطية ثورية، تحل محل قوى ديمقراطية برجوازية!). وهم بصفتهم الطبقية هذه ليسوا علويين يسعون إلى تحقيق أهداف طائفية، بل ثوريون سيقلبون أوضاعًا طبقية جائرة كي يقيموا مكانها نظامًا أقرب إلى الاشتراكية، إن لم تكن الاشتراكية»[39].

عملت النخب العسكرية الحاكمة على الاستفادة من نظريات عفلق عن النخبة (الطليعة/ الأقلية) في بعث الأمة وإحداث الانقلاب الجذري فيها، ما يعيدها إلى طبيعتها النقية الصافية، وإلى وحدتها، بعيدًا عن الرجعية والإقطاع! يقول عفلق: «إذًا، فنحن لا نحارب الأوضاع الراهنة لأنها فاسدة، نحاربها لأننا مضطرون إلى أن نحارب، لأنه لا بد لنا من أن نحارب، لا بد للأمة أن تستكشف في نفسها بقايا القوى الصادقة والاجتماعية الزائفة الفاسدة، لا لمجرد إزالتها، بل أيضًا لكي تعود للأمة وحدتها في هذا النضال»[40]. كما أكد دورها الحاسم في الانقلاب: «فمن خصائص المرحلة الانقلابية إذًا أن تكون قيادة الحركة الانقلابية بيد أقلية تترجم حاجات الشعب العميقة»[41]. الحقيقة هي أن فكرة حزب الطليعة/ الأقلية كانت ملائمة لتنظيم اللجنة العسكرية الذي استولى على السلطة على نحو مفاجئ. وعندما وصل الحزب إلى السلطة، كان حزب أقلية

(39) محمود صادق، **حوار حول سورية** (بيروت: درياض الريس، 2013).

(40) ميشيل عفلق، **معركة المصير الواحد** (بيروت: دار الطليعة، 1963)، ص 18.

(41) المرجع نفسه، ص 18.

محدودًا من حيث العدد والتعاطف الشعبي[42]. استثمر العسكريون من نظريات عفلق ما يلائم تطلعهم إلى السلطة، فترجموا أقواله تلك إلى فكرة: يستحيل استمرارهم في الحكم من دون إحداث تغيير جذري في البنية الاقتصادية، حيث يتم إضعاف الدور الاقتصادي والتجاري لسكان المدن وملاك الأراضي، واستبدالهم بطبقة جديدة من الأقليات، «ولذلك فقد لجأوا إلى سياسة تأميم واسعة، أحدثت هزة كبيرة في عمق البنية الاقتصادية السورية، تزامن ذلك مع تشجيع الهجرة من الريف إلى المدينة»[43]. و«منذ اللحظة الأولى تقريبًا، كان عليهم أن يحكموا بالقوة وليس بالموافقة، ربما لأنهم كانوا مجموعة عسكرية منشقة عن حزب ميت، من دون قاعدة شعبية»[44].
شكل المسار اليساري نوعًا من الانقلاب الراديكالي، قاعدة انطلاقته صراع الطبقات، ممزوجًا بلون طائفي، وذلك «لأن المجموعات المذهبية المحرومة قد رأت في الثورة الطبقية حلًا لحرمانها. إضافة إلى ذلك، فإن عدم التوازن في تعبئة مختلف المجموعات المذهبية غالبًا ما يؤدي إلى تمثيل غير متكافئ للأقليات الراديكالية. وهو ما كان يحدث في سورية، حيث اعتنقت الأقليات المهمشة، من دروز وإسماعيليين، وفوقهم العلويون، الأشكال الأكثر راديكالية من

---

(42) يُنظر: زين الدين، ص 362.

«يؤكد الشويري أن عدد أعضاء حزب البعث عشية انقلاب 8 آذار/ مارس كان أقل من 400 عضو. وأكّد هذه الحقيقة محمد عمران في حوار مع إبراهيم ماخوس خلال اجتماع لضباط قطنا في عام 1965، حيث ذكر أن عدد أعضاء حزب البعث صبيحة 8 آذار/ مارس 1963 لم يكن يتجاوز 435 عضوًا. ويؤكد دريسديل أن عدد المنتسبين إلى حزب البعث عند انقلاب آذار/ مارس 1963 كان أقل من 500 عضو».

(43) زين الدين، ص 360-361.

(44) سيل، ص 142.

القومية العربية، كسبيل للاندماج في المجتمع الوطني. ولتقويض سلطة النخبة السنية المسيطرة من جهة أخرى»[45].

ثالثًا: هزيمة حزيران/ يونيو وازدواجية السلطة جديد والأسد

رفعت حركة 23 شباط/ فبراير التي سيطر عليها خط صلاح جديد المتطرف شعار «فلسطين طريق الوحدة»، واعتبرت أن تحرير فلسطين مهمة ناضجة اليوم، حتى إنها أضافت شعارًا جديدًا: «الجيش لحماية الثورة، وحرب التحرير الشعبية لتحرير فلسطين». تدافعت الحوادث بعدها، وصولًا إلى هزيمة 5 حزيران/ يونيو 1967[46]. وبصرف النظر عن مدى القناعات الراسخة بهذا الشعار، أدرك السوريون أن حكامهم الجدد استخدموا تلك الشعارات في سوق المنافسة والصراع مع الناصريين في الداخل، وفي ساحة الصراع مع عبد الناصر الذي يواليه على الأقل نصف الشعب السوري، بينما حكامهم يعتمدون القوة للبقاء بسبب عدم امتلاكهم قاعدة اجتماعية وطنية. في غضون ذلك، قادت هذه التوجهات التي اختلطت فيها روح المنافسة بانعدام الشعور بالمسؤولية بالنزعة السلطوية وحب السلطة بطريقة دراماتيكية، إلى الهزيمة القومية الكبرى في 5 حزيران/ يونيو، ولم تخرج الأمة العربية من هوتها الشنيعة إلى اليوم!

---

(45) رايموند هينبوش، **سورية: ثورة من فوق**، ترجمة حازم نهار، مراجعة رضوان زيادة (بيروت: رياض الريس، 2011)، ص 41-42.

(46) ياسين الحافظ، **الهزيمة والايديولوجيا المهزومة** ([بيروت]: التيار القومي العربي، 1978)، ص 105.

لتطبيق شعاراتها الراديكالية من دون حساب العواقب والتكاليف، استقدمت السلطة السورية حركة «فتح» الناشئة توًا كي تحرك الجبهة مع إسرائيل، في وقت كانت هذه الأخيرة تنتظر الفرصة والذريعة كي تزيد توسعها على حساب الأرض العربية. كان صلاح جديد كما يقول بطاطو، «يفتقر إلى رؤية واضحة للحقائق السياسية الأوسع، كان ينقصه على وجه الخصوص فهم توزع القوى الشرق الأوسطية. فمن خلال سماح صلاح جديد بردود غير حصيفة على الاستفزازات الإسرائيلية على الحدود، واتخاذ خط فدائي في المقاومة الفلسطينية، ومسألة الحرب الشعبية التي كانت من وجهة نظر عملية تتصل بالموقف أكثر منها بالسياسة، ونادرًا ما توافقت مع قدرات سورية الفعلية، انتهى الأمر بأفعاله إلى أن تعود بالضرر عليه، وبالفائدة على الإسرائيليين، وغير الدمار الذي أعقب تلك الحرب، تغييرًا دراماتيكيًا، المعالم الإقليمية والداخلية»[47].

كانت سياسة عبد الناصر تجاه فلسطين توجهها قناعة فعلية ترى أن هزيمة إسرائيل غير ممكنة إلا بعد تحقيق الوحدة العربية، مع تفوق عسكري عربي واضح، تساندها تنمية مستقلة وفاعلة[48]. في هذه الأثناء، وأمام الضغط النفسي الذي تركته اتهامات البعث لعبد الناصر بالتقصير عن مواجهة إسرائيل، وأمام تأكيدات قوية من الحكومتين السوفياتية والسورية في عام 1967 عن حشود إسرائيلية كثيفة على الحدود السورية، انزلقت خطوات عبد الناصر نحو الخطر

(47) بطاطو، ص 330.

(48) اليعازر بعيري، **ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي**، ترجمة بدر الرفاعي (القاهرة: سينا للنشر، 1990)، ص 123.

بإعلانه حالة الحرب مع إسرائيل، وإغلاق خليج العقبة، وسحب قوات الطوارئ الدولية، ما اعتبرته أميركا وإسرائيل كافيًا لتبرير العدوان في 5 حزيران[49]. أما شريكه في السلطة والحرب الفريق حافظ الأسد (وزير الدفاع)، فكانت خسارته وموقفه أدهى وأشد مفارقة تاريخية؛ إذ أذاع على الملأ نبأ سقوط القنيطرة بيد القوات الإسرائيلية، فوجدت إسرائيل في هذا الخبر العجيب الغريب فرصة للتوجه نحو احتلالها، بعد أن قررت فعليًا وقف تمددها. أعلن موشي دايان، وزير الدفاع الإسرائيلي: «لِيكن أي جندي إسرائيلي في تلك الساعة على مشارف المدينة»، وكانت الأوامر قد صدرت قبل ذلك من رئيس الأركان الإسرائيلي إسحاق رابين بالامتناع عن احتلال القنيطرة وتثبيت الخط الإسرائيلي. غير أن بث البلاغ رقم 66 غير مجرى الحوادث. فمن جهة، أثار البلاغ الرعب والمفاجأة في صفوف عناصر الجيش الذين راحوا يتخبطون في طريقهم إلى دمشق؛ ومن جهة أخرى، «لم يستطع الإسرائيليون أن يقاوموا إغراء معاودة الاندفاع إلى الأمام، لكنهم اكتفوا باحتلال سهل الجولان بسبب ضغط القوى العظمى»[50]. يعلق بطاطو على سلوك القيادة السورية المتمثلة بالثنائي الأسد – جديد بالقول: «من المحتمل أن الأسد وجديد اختارا – كما ظُن في ذلك الوقت – التضحية بأرض

---

(49) الحافظ، ص 115، وبعيري، ص 123، حيث يقول الكاتب: «لكن ناصر مدفوعًا بتحريض من سورية، وتبليغه من الاتحاد السوفياتي، وبتغليب العواطف على المنطق، أغلق مضايق تيران، وطالب الأمم المتحدة بسحب قواتها على الحدود المصرية – الإسرائيلية، وحشد قوات كبيرة من المدرعات والمشاة في مواقع متقدمة من شبه جزيرة سيناء».

(50) حول هذه الحوادث ودور الأسد فيها، يُنظر: بطاطو، ص 374–375.

سورية وبمصالح الجيش من أجل المحافظة على نظامهما. وما عزز ذلك الشك هو الشائعات القوية بأن وحدات الجيش الضاربة، وذات الأهمية السياسية - خصوصًا اللواء 70 المدرع بقيادة العقيد عزت جديد، وكتيبة الدبابات بقيادة النقيب رفعت الأسد - كانت أول من ترك الجبهة تحت جنح الظلام»[51].

لم تنفع هزيمة حزيران/يونيو 1967 في دفع السلطة إلى مراجعة سياساتها، بل زادتها غلوًا في عزلتها ويساريتها ونضاليتها الفظة التي قادت البلد إلى الهزيمة واحتلال الأرض، مع إفقار شامل للمجتمع. من الجهة الأخرى، ركز عبد الناصر جهوده بعد الهزيمة على إزالة آثار العدوان الإسرائيلي، فنادى بتعزيز العمل العربي المشترك، ودعا إلى وحدة الصف العربي، وصرف جهوده لترتيب البيت العربي كي تساهم الأطراف العربية كلها في المعركة، وإلى إعداد الجبهة الشرقية التي تضم سورية والأردن، فمد جسور التعاون بينه وبين السلطة السورية على أمل إقامة تنسيق بين الجبهة الجنوبية المصرية والجبهة الشرقية للوصول إلى قيادة عسكرية مشتركة، وهو ما توصلوا إليه فعلًا، وجرى اعتراف متبادل بين شقي الجمهورية العربية المتحدة سابقًا، مصر وسورية، فخلق هذا التنسيق والتعاون نوعًا من البلبلة في صفوف قيادة الاتحاد الاشتراكي بشأن كيفية التوفيق بين الهدف الأصل، أي استعادة الوحدة، واعتراف قيادة عبد الناصر بهذا الوضع، فكانت هناك إجابات مختلفة عن هذا السؤال في الأوساط القيادية للاتحاد الاشتراكي، وانشق الاتحاد الاشتراكي الذي كان يجمع عشرات

(51) المرجع نفسه، ص 377.

الآلاف من الأعضاء في صفوفه إلى تنظيمين: **الأول** بقيادة اللواء محمد جراح وحافظ على الأطروحات الناصرية التقليدية؛ **والثاني** يقوده جمال الأتاسي الذي مال إلى الماركسية وفكرة الحزب فيها. اقترب الحزب الشيوعي السوري من بعث/ اللجنة العسكرية بقدر ابتعاد هذا الأخير عن احتمالات الوحدة مع مصر؛ إذ أظهر تأييده منذ عام 1964 لليسار المتشدد المتحلق حول اللجنة العسكرية بقيادة صلاح جديد ضد تيار القيادة القومية. لهذا، دعا باسمه الشخصي إلى «تحرير سياسة البلاد من نفوذ جميع الضالعين مع الاستعمار، كالبعثيين اليمينيين وغيرهم من القوميين المزيفين (يقصد جماعة القيادة القومية والحركة الناصرية)»[52]. وأيد قرارات التأميم التي رفضها خلال عهد عبد الناصر. وعندما شكلت السلطة في عام 1965 مجلسًا وطنيًا، ضمت إليه من الشيوعيين السوريين نجاح ساعاتي وسميح عطية، في خطوة رمزية. وعندما آلت مقدرات السلطة لمصلحة تيار صلاح جديد المتشدد بعد 23 شباط/ فبراير 1966، دخل وزارة يوسف زعيّن وزير شيوعي هو سميح عطية باسمه الشخصي[53]. أما الحزب العربي الاشتراكي الذي نظرت إليه السلطة باعتباره منافسًا يساريًا قويًا، فعملت على حصاره إلى أن اضطُر زعيمه أكرم الحوراني إلى الهجرة إلى باريس، بعد أن عقد تحالفًا مع الاتحاد الاشتراكي - جمال الأتاسي في عام 1968 تحت اسم «الجبهة الوطنية التقدمية»، ردًا على هزيمة 5 حزيران/ يونيو، وترك أصحاب الجبهة تلك الباب مفتوحًا لحزب البعث

---

(52) خالد بكداش، **صفحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوري: وثائق وبرامج** (دمشق: [د. ن، د. ت.])، ص 167.

(53) نزير جزماتي، **الحزب الشيوعي السوري** (مخطوط)، ص 13.

للمشاركة. لكن السلطة عالجت هذا التحالف باعتقال كثير من الشخصيات والكوادر الناشطة[54]. أقام الحوراني في باريس باقي حياته، شأنه في ذلك شأن خالد العظم وناظم القدسي ومعروف الدواليبي ومأمون الكزبري ورشدي الكيخيا، والكثير من وجوه السياسة السورية البارزين الذين خرجوا من سورية وعاشوا في المنفى. قادت خطط مجموعة صلاح جديد اليسارية، النظرية التخطيطية وممارساتها السياسية، إلى الإفقار الشامل للمجتمع والدولة جراء مسلكها التقشفي الذي لم يترافق مع إنجاز حقيقي على مستوى الإنتاج، بل ركزت جهودها على توزيع الدخول والمصادرات والتأميم، فأحدثت نوعًا من الاستياء العام في المجتمع السوري، جعل هذا المجتمع برمته يتلهف إلى التغيير، وإن لم يكن يملك القدرة عليه!

---

(54) **سورية بين عهدين: قضايا المرحلة الانتقالية: بيانات ووثائق، حوارات وسجالات، مقالات**، إعداد وتقديم محمد جمال باروت وشمس الدين الكيلاني (عمّان: دار سندباد للنشر، 2003)، ص 24.

-7-

الأسد - الحركة التصحيحية
مجتمع تحت المراقبة والعقاب والرعب

ما لبثت الصراعات أن بلغت ذروتها في صفوف اللجنة العسكرية بعيد هزيمة 5 حزيران/ يونيو 1967 بين صلاح جديد الأمين القطري لحزب البعث، وحافظ الأسد وزير الدفاع. فشهدت سورية ازدواجية سلطة بين الرجلين امتدت بين عامي 1967 و1970، حسمها الأسد لمصلحته في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1970، في وقت مواتٍ؛ إذ كان المسرح السلطوي البيروقراطي قد أُعد لصعوده. فوراء الخطاب اليساري الشعبوي الذي أطلقه جديد ورفاقه، كان يرتفع صرح الدولة الأمنية، وتتوطد سطوة مراقبة المجتمع وقهره التدريجي في شتى المجالات. فكان أن أنتج هذا الصرح المهول قائده: الأسد الممثل الملائم للدولة الأمنية في وقت كان قد تم فيه إفقار الدولة والمجتمع، وأصبح الجميع بانتظار المنقذ. بعد أن خسر المعركة العسكرية الوحيدة التي خاضها في 5 حزيران/ يونيو 1967، انقض على رفاق الأمس، فأودع صلاح جديد السجن، واغتال محمد عمران في ملجئه في لبنان.

كان طبيعيًا أن يقوم الأسد بانقلابه الكبير. فالأجهزة القمعية

التي بناها (يسار حركة شباط)، وجدت في الفريق حافظ أسد، بطل حرب 5 حزيران/ يونيو وهزيمتها، ممثلها ورمزها المُرتجى، في الوقت الذي وجد فيها الأسد قاعدته الصلبة الملائمة للحكم. عبّرت الحركة التصحيحية عن صعود نفوذ تلك الأجهزة مع قائدها الجديد الذي أقام على أكتافها صرح الاستبداد شبه الشمولي، باعتماد حكم الأجهزة الأمنية السافر من دون أي مظهر مراوغ، أصبحت فيه هذه الأجهزة ممهورة بتركيبتها الطائفية المشرف الحقيقي على الحياة الداخلية للحزب، والقائد الفعلي للدولة والمجتمع، تحت يافطة «قيادة الحزب للدولة والمجتمع». منذ ذلك الحين، ارتبط الارتقاء السياسي وتراكم الثروة بالقرب من أجهزة الاستخبارات وقمم المؤسسة العسكرية التي تلونت مع الأيام بلون طائفي. ما لبثت تلك المجموعة، ومن خلال سيطرتها على الجسم الأساسي للمؤسسة العسكرية والأمنية، أن نشأت في ما بينها عصبية سلطوية علوية، تهيمن عليها نزعة السيطرة على الدولة والمجتمع. منذ أيار/ مايو 1971، راحت قيادة البعث الجديد كما يقول بطاطو، «تهلل لقائدها بوصفه قائد المسيرة، مطلقة بذلك عبادة الأسد. وفي حين اعترفت بأن التاريخ من دون شك ليس تاريخ أفراد وإنما تاريخ شعوب، فإنها أصرت على أن شعبنا بنتيجة تطوره الخاص وظروفه، يؤكد ضرورة وجود قائد.. وإنه بدأ يرى بالرفيق حافظ الأسد هذا القائد.. وسيمضي المؤتمر القطري الثامن إلى أبعد ليرفع شعار 'قائدنا إلى الأبد، الأمين حافظ الأسد'، وسيبذل المؤتمر أيضًا جهدًا عظيمًا، ليؤكد أن الولاء له هو ولاء للحزب وللشعب وللقضية، وسيحذر بأن الإخلال بالولاء، تحت أي صورة كانت، إنما يشكل انحرافًا خطيرًا

يرفضه الحزب، وترفضه الجماهير»[1]. في موازاة تلك القرارات، كان هناك على الأرض ما هو أدهى. نظمت السلطة المجتمع برمته على نحو يشابه كوريا الشمالية في داخل قفص شبكات منظمة، تجعل الجميع من القماط إلى القبر خاضعًا لإشراف الاستخبارات، وأصبحت سورية منتسبة للأسد (سورية الأسد)، وامتلأ الفضاء السوري بتلك التسمية، من مشفى الأسد إلى مطار الأسد، إلى مدرسة الأسد، وامتلأت معها الساحات العامة ومداخل المدن بالصور العملاقة لقائد المسيرة. وزُرعت التماثيل في شتى الفضاءات، ومن بعد، أورث ابنه مع السلطة تلك المظاهر من الإجلال والقدسية، حتى كاد المرء يظن أن السوريين تحولوا إلى العبادة الوثنية!

أولًا: مشهد سياسي متغير

استقبل الجمهور التحول في قمة السلطة بالترقب على أمل أن يتحسن الحال، بعد أن أفقر نهج صلاح جديد اليساري الجميع، بما فيهم الدولة والمجتمع. كما أستقبل السوريون بالترحاب دخول الأسد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 إلى جوار مصر، وانتظروا بترقب حذر مصير الوعود التي قطعها الأسد على نفسه في الحرية والمشاركة والعمل الجبهوي والوحدة العربية وإحياء التعاون العربي. نجح الأسد في تشكيل جبهة وطنية تقدمية انشطرت في إثرها الأحزاب القائمة إلى شطرين، حمل كل منها الاسم نفسه

(1) حنا بطاطو، **فلاحو سوريا: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم**، ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي، مراجعة ثائر ديب (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 337-338.

(الاتحاد الاشتراكي، الحزب الشيوعي، البعث)، شطر منهما اشترك في الجبهة الوطنية التقدمية. لعل مرد ذلك النجاح هو اليأس الذي أصاب بعض قادة الأحزاب وقواعدها من التغيير بالاعتماد على الشعب الذي أنهكته السلطة، بالمراقبة والعقاب والاحتجاز، ولعلها أملت بعد أن تخلصت من الفريق اليساري للسلطة والذي أفقر المجتمع ماديًا وروحيًا أن ينهج العهد الجديد نهجًا مختلفًا يسمح للقوى السياسية الأخرى بالمشاركة؛ إذ ما زالت الديمقراطية خارج اهتمام هذه القوى القومية واليسارية، فانقسمت تلك الأحزاب، وقبِل قسم منها المشاركة من موقع التابع للسلطة، وارتضت في النهاية أن تكون شريكًا صغيرًا في غنائم السلطة، لا في السلطة ذاتها.

تحولت تلك الأحزاب الجبهوية مع الأيام إلى ملاحق صغيرة لحزب السلطة، لا تتعدى عضويتها المئات، تنتظر دورها في نيل المكاسب والمناصب في الوزارات والإدارة المحلية والمراتب النقابية. أما الأقسام الثانية لهذه الأحزاب (القومية واليسارية/ الاتحاد الاشتراكي - الأتاسي، الحزب الشيوعي - المكتب السياسي) فابتعدت خطوطها عن السلطة، ولم تشارك في الجبهة التقدمية، ولم يكن خلافها مع السلطة حول الديمقراطية ومصير الحريات العامة، بل حول حدود مشاركتها في القرار ودورها في السلطة. لم تكن النخب القومية التقدمية السورية، والعربية بشكل عام، تختلف من حيث الجوهر في تصوراتها لدولتها المقبلة، القومية التقدمية التي اصطُلح على تسميتها في ما بعد «الديمقراطية الشعبية»، إلا بتشددها في استبعاد البرجوازية وممثليها من الوحدة الوطنية. وهذا ينطبق على النخب القومية، ومنها حزب البعث والنخب الماركسية ومنها الحزب الشيوعي السوري، وتقابلها أحزاب تحمل التسميات نفسها،

الحزب الشيوعي (المكتب السياسي) والاتحاد الاشتراكي (جمال الأتاسي) والاشتراكيون العرب (الحوراني) وحزب العمال الثوري (ياسين الحافظ)، وقفت بشكل متفاوت في معارضة النظام. غير أن الأمر لن يطول حتى يحدث نوع من القطيعة في إثر دخول الجيش السوري إلى لبنان، وتوجيه مَدافعه إلى صدر المقاومة الفلسطينية وما سُمي آنذاك الحركة الوطنية اللبنانية. شكل ذلك صدمة لمشاعر السوريين، فهذه أول مرة في تاريخ سورية يوجه جيشها الوطني نيرانه إلى الفلسطينيين أو اللبنانيين أو العرب. وبقيت ذكرى مأساة مخيم تل الزعتر (1976) في حصاره وما سقط فيه من ضحايا جرحًا نازفًا في ذاكرة السوريين.

شكل ذلك التدخل العسكري نقطة فاصلة في تاريخ علاقة الشعب السوري بنظام الأسد، انتهت معه مرحلة الهدنة غير المعلنة بين الشعب والمعارضة والنظام. أتى أول تحد جدي للنظام بين صفوف القوات المسلحة في ربيع عام 1976؛ إذ انطلق هذا التحدي من عدد كبير من الضباط والجنود الثائرين على أوامر التدخل في لبنان بعصيانهم لها في تأييد ميليشيات الجناح اليميني الماروني ضد اليسار الفلسطيني واللبناني. قامت قوات الأمن في نيسان/ أبريل باعتقال زهاء ستين ضابطًا برتب عالية، لكن الاضطراب كان قد امتد في آذار/ مارس إلى الكثير من القواعد الجوية.

في نهاية عام 1976، اعتقلت الاستخبارات العسكرية عشرات الضباط ومئات الجنود المتمردين. في الوقت نفسه، احتجت المعارضة الديمقراطية التي لا تؤمن بالعنف ولا تلوذ به على التدخل في شؤون لبنان، رافعة صوتها المطالب بديمقراطية أوسع،

واحترام أحكام القانون. ساهم المفكرون والمثقفون في النقد، وفي صيف عام 1976 قدم الكتّاب والسينمائيون والفنانون مُذكرة احتجاج على الحرب في لبنان وعلى المذبحة التي تعرض لها الفلسطينيون في مخيم تل الزعتر»[2]. احتجت المعارضة الديمقراطية التي لا تؤمن بالعنف على التدخل في شؤون لبنان، رافعة صوتها بالمطالبة بديمقراطية أوسع، واحترام أحكام القانون. أسس عدد من أعضاء نقابة المحامين لجنة لحقوق الإنسان في إثر موت المحاميين طارق حيدري وعادل كيالي في السجن، وكتبوا مذكرة عن هذا الحادث، فضلًا عن إشارتهم إلى انتهاكات حصلت في أثناء اجتماع لاتحاد المحامين العرب في تونس عُقد في تشرين الثاني/ نوفمبر 1976[3]. وجد المعترضون آذانًا صاغية في المدارس والجامعات، وبين أوساط الطبقة الوسطى بصورة عامة. ومع تضاعف شعور النظام بوقوعه في دائرة المحاصرة والحصار، أقر مجلس الشعب في آذار/ مارس 1978 قانونًا لمكافحة الإرهاب، منح فيه قوات الأمن والاستخبارات صلاحيات واسعة. قبل أن يصادر النظام قرار نقابة المحامين الحرة وحريتها النقابية ويحولها إلى جهاز للرقابة مرادف للاستخبارات، أصدرت قرارًا تطالب فيه «بإنهاء حالة الطوارئ، ثم قام رئيس نقابة المحامين السورية بتقديم طلب إلى الحكومة باحترام حكم القانون وإطلاق سراح جميع

---

(2) رقيب الشرق الأوسط - هيومن رايتس ووتش، **كشف سورية: قمع حقوق الإنسان في نظام الأسد**، ترجمة اللجنة السورية لحقوق الإنسان (نيويورك: يال يونيفرستي برس، 1990)، ص 21-23.

(3) المرجع نفسه، ص 23.

المحتجزين»[4]. في 28 شباط/ فبراير، أصدرت نقابة المهندسين قرارًا يدعو إلى إنهاء حالة الطوارئ، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين. وأضربت نقابة محامي حلب ساعتين عن العمل، مطالبة بالحريات الديمقراطية. وفي الذكرى السابعة عشرة لحركة 8 آذار/ مارس، غطت الإضرابات عموم الوطن السوري باستثناء دمشق[5]. وأصدر الحزب الشيوعي (المكتب السياسي) بيانًا ندد فيه بقوة باقتحام لبنان وضرب قوى المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية، واعتبر ذلك خدمة مباشرة لإسرائيل، منتقلًا إلى المعارضة الفعلية بعد أن حافظ فترة من الزمن على الوقوف على الحافة[6].

تتالى اصطفاف الأحزاب التي بقيت خارج الجبهة الوطنية التقدمية في صفوف المعارضة، الواحد بعد الآخر. ونشطت في هذه الأثناء مجموعات يسارية (طليعية) راديكالية عدة، بهدف تثوير الأحزاب القائمة التي تنتمي إليها لمواجهة تدخل الجيش السوري في لبنان. تشكلت في هذا السياق رابطة العمل الشيوعي من الحلقات الماركسية الراديكالية التي ازدهرت في سورية على خلفية أزمة الحركة الشيوعية السورية خصوصًا، والعربية عمومًا، في أوضاع ما بعد هزيمة حزيران/ يونيو الشنيعة. حاولت المنظمة الشيوعية

(4) المرجع نفسه، ص 24.

(5) المرجع نفسه، ص 23.

(6) شمس الدين الكيلاني، «الحزب الشيوعي السوري: تعقيدات النشأة والتطور والانقسام»، في: فيصل دراج ومحمد جمال باروت (محرّران)، **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**، مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين، 2 ج، ط 2 (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2000)، ج 1، ص 225.

العربية تنفيذ أعمال إرهابية، لكنها أُجهضت. وعملت مجموعة ناصرية دينامية مرتبطة بفكرة تنظيم الطليعة العربية الذي كان فتح الديب، مدير مكتب الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي بالقاهرة، قد أسسه بناءً على توجيهات الرئيس المصري جمال عبد الناصر، بهدف تثوير الحركة الناصرية والاستيلاء على قيادتها، على طريق بناء ما سُمي «الحركة العربية الواحدة». فأسست هذه المجموعة «التنظيم الشعبي الناصري» بقيادة المحامي رجاء الناصر(7).

لعل من الرجع البعيد لتدخل الجيش السوري في لبنان بروز ظاهرة الاغتيال والعمليات الإرهابية الأخرى. اتخذ بعض الاغتيالات منحًى طائفيًا؛ إذ استهدف شخصيات عسكرية ومدنية علوية. حمّلت السلطة في البداية النظام العراقي المسؤولية عنها، إلى أن تبين بوضوح أن مصدرها تنظيم الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين، وهي منظمة متطرفة/ جهادية انشقت عن الإخوان المسلمين، واختارت العنف طريقًا للتغيير(8). استهدفت الطليعة المقاتلة في طريقها لإسقاط النظام تثوير تنظيمها الأصلي، أي جماعة الإخوان المسلمين، ومن هنا اتخاذها اسمها.

بعد أن أغلقت السلطات أذنيها عن المشكلات الكبرى التي بات يعانيها المجتمع السوري، غيبت الحلول السياسية وسدت الأبواب أمام التحول إلى الديمقراطية، برزت ظاهرة العنف

---

(7) **سورية بين عهدين: قضايا المرحلة الانتقالية: بيانات ووثائق، حوارات وسجالات، مقالات**، إعداد وتقديم محمد جمال باروت وشمس الدين الكيلاني (عمّان: سندباد للنشر، 2003)، ص 29.

(8) رقيب الشرق الأوسط - هيومن رايتس ووتش، **كشف سورية**، ص 22.

(الطليعة المقاتلة للإخوان)، ذات الطابع الطائفي، التي ذهب ضحيتها كثير من الضباط، والتي بلغت ذروتها، بمذبحة مدرسة المدفعية في حلب، في حزيران/ يونيو 1979. وتجمعت في هذه الأثناء أحزاب المعارضة القومية والماركسية، وشكلت في ما بينها التجمع الوطني الديمقراطي، وقدمت برنامجًا للتحول الديمقراطي على حساب تصوراتها الشعبوية القديمة المعادية للديمقراطية. ففي موازاة عمليات الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين العسكرية الطائفية، برز تيار ديمقراطي طالب بدولة الحريات، تمثل بأحزاب التجمع الوطني الديمقراطي والمثقفين وطلاب الجامعات والنقابات المهنية. لم يكن المثقف خارج الميدان، فمن ديار الغربة باريس، صدر كتاب برهان غليون **بيان من أجل الديمقراطية** على غرار **البيان الشيوعي** ليعلن عن مرحلة جديدة في تاريخ الفكر والسياسات، عنوانها الرئيس «الانتقال نحو الديمقراطية». ومن بيروت، كان ياسين الحافظ يسجل مصالحته مع الليبرالية ولقاءه مع العروي، ويذهب بعيدًا في تشريح العمارة الاجتماعية والتمزقات العمودية، ويدعو إلى دمقرطة المجتمع والسياسات وعقلنتهما، في الوقت الذي كان يولد فيه المثقف والناشط الديمقراطي من الداخل، وعلى مدرجات دمشق[9].

---

(9) فايز سارة، «ديمقراطيو سوريا»، **الشرق الأوسط**، 8/ 6/ 2013، في:
https://goo.gl/UyZB1c.

في تلك الأيام، خرجت مجموعة من الديمقراطيين لقول كلمات حق ورأي في عالم الصمت هذا، ولعلّها حادثة لا يمكن أن تنسى في خلال الاجتماع التاريخي الذي حصل على مدرج جامعة دمشق في عام 1979، حيث تكلّم ديمقراطيون في مواجهة قيادة البعث والجبهة الوطنية التقدمية، فكشفوا عن طبيعة السلطة الاستبدادية الاستئثارية وعوراتها، وقوموا بصورة سلبية سياساتها وممارساتها في المجالات =

حاولت السلطة تطويق الأزمة، فشكلت لجنة تقصي الحقائق، ودعت عددًا من قادة الفكر والمثقفين إلى اللقاء على مدرج جامعة دمشق. عُقد الاجتماع في 9 تشرين أول/ أكتوبر 1979، واستغرق سبع ساعات متواصلة، طالب المثقفون والمفكرون في خلاله بتحولات جذرية، واستقال سفير سورية في الأمم المتحدة احتجاجًا على غياب الحلول الديمقراطية[10]. قيل كلام ثقيل على لسان المثقفين، في مقدمهم ميشيل كيلو وممدوح عدوان، اللذين التقيا برجال السلطة على مدرجات الجامعة. سُجل الكلام كله على شريط سُمي حينها «شريط الجبهة»[11]، وسَمِعَه مئات الألوف من السوريين، فأصغوا إلى كلمات ضاجة بالاحتجاج على الاستبداد والفساد والإفقار، والملتهبة بمتطلبات الديمقراطية والعدالة، فكانت لحظة تاريخية زاهية آذنت بولادة المثقف والناشط الديمقراطي، ممثلًا بميشيل كيلو أولًا وممدوح عدوان ثانيًا، وخلفهم كانت تُرصف تربة فكرية جديدة، رمزاها الأُولان: برهان غليون وياسين الحافظ[12].

= والمستويات السياسية كلها، وصولًا إلى إدانة استخدامها الإكراه والعنف في مواجهة الشعب وفي معالجتها المشكلات القائمة في الحياة السورية.

(10) المرجع نفسه، ص 25.

(11) لنتذكر ما فعل الكاسيت بإيران في عام 1979 نفسه، لم يفعل الشيء نفسه في دمشق، لكن كان يمكن مع شروط أخرى!

(12) ياسين الحاج صالح، «ميشيل كيلو وولادة المثقف السوري»، **الحوار المتمدن**، العدد 1570 (3 حزيران/ يونيو 2006)، في: https://goo.gl/Xr3U5m.

إذا كان هناك شخص تجسد فيه وقتها، واليوم، دور المثقف فهو ميشيل كيلو. في «الحوار» ذاك، وقد خلّده شريط كاسيت سُجلت عليه كلمات المرحوم ممدوح عدوان، والشاعر علي المصري، والشاعر عادل محمود، والشاعر الفلسطيني أحمد دحبور، الذي كان وقتها مقيمًا في دمشق وآخرين، فضلًا عن ميشيل كيلو. انتقد المثقفون السلطة وقالوا «الحقيقة» في وجهها. بصوته الجهير وعربيته الطليقة، تحدث ميشيل =

كان الاتحاد الاشتراكي - جمال أتاسي والحزب الشيوعي (المكتب السياسي) قد شرعا في حوار طويل، تمخض في هذه الأثناء بالتعاون مع أحزاب أخرى، عن تشكيل التجمع الوطني الديمقراطي ضمن برنامج يضع الديمقراطية في صدارة اهتماماته. فكان الحزب الشيوعي (المكتب السياسي)، والاتحاد الاشتراكي، ومعهما حزب العمال الديمقراطي (ياسين الحافظ)، من أول الأحزاب السورية التي تبنت فكرة الديمقراطية، بعد أن كُسف نجم هذه الديمقراطية في سورية، أكان في ممارسة السلطة وأيديولجيتها الناظمة، أو عند الأحزاب القومية واليسارية، حيث غدت الليبرالية والديمقراطية وأصحابها موضع سخرية واستهجان هؤلاء في إثر صعود نجم الديمقراطية الشعبية العتيدة! وبرزت معها تحولات في رؤية الأحزاب للديمقراطية، تجلت في موضوعات المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي (المكتب السياسي) الذي عُقد في عام 1978. وعندما طالب بالتغيير الديمقراطي خلال أزمة 1979-1980، وشارك في تكوين التجمع الوطني الديمقراطي، تعرض أكثر من غيره لحملات قمع متعددة استمرت عقدين وطالت معظم قادته وقواعده، وحولتهم إلى رموز حزب وخط سياسي[13]. خطا

=كيلو عن دور الجبهة في تحطيم أحزابها ومصادرة الحياة السياسية، وعن فساد كبار المسؤولين، وعن قيام العقيدة الرسمية على اتهام الشعب بالتآمر على نظام الحكم. ولم يقصر غيره في كشف زيف الخطاب الرسمي وطلاقه المنهجي مع الحقيقة، حتى حين يتعلق الأمر بانتشار وباء الكوليرا، بل حتى في درجات الحرارة، كما قال ممدوح عدوان، المثقف متعدد المواهب.

(13) محمد نجاتي طيارة، «الأحزاب السياسية في سورية»، في: مجموعة مؤلفين، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية** ([د. م.]: منشورات أوراب، 2001)، ص 96-98.

الاتحاد الاشتراكي (جمال أتاسي) الخطوة نفسها، وانضم إلى التجمع الذي أصبح فيه الأتاسي أمينًا عامًا. وكان له دور كبير في التوصل إلى هذه الصيغة من العمل الجبهوي، بدلًا من صيغة الحركة العربية الواحدة العزيزة على قلوب الناصريين. وكان ياسين الحافظ قد شرع في التركيز على الديمقراطية والمسألة الثقافية. وفي ذلك، قدم برهان غليون أطروحته الجذرية عن الديمقراطية، في **بيان من أجل الديمقراطية**، في عام 1979.

انصرفت جهود حزب الاتحاد الاشتراكي إلى تطوير وعيه الديمقراطي وتصليب عوده التنظيمي والحفاظ على قواه التي زادت ضعفًا وانكماشًا مع الزمن. فتحول بالنتيجة إلى حزب انتظاري يعتمد على ذاكرته الناصرية، وعلى الدور البارز لزعيمه الأتاسي[14]. كما انضم إليه الاشتراكيون العرب، سليلو الحزب العربي الاشتراكي بزعامة أكرم الحوراني الذي تشرذم بعد خروج زعيمه إلى المنفى في باريس، واعتمد على قاعدة حموية قوية وفكر اشتراكي انتقائي. خرج من تحت عباءة الاشتراكيين العرب ثلاثُ حركات: **الأولى**، انتقلت إلى صف المعارضة بقيادة اللواء السابق عبد الغني عياش، وشاركت في التجمع الوطني الديمقراطي؛ **والثانية**، بقيادة عبد الغني قنوت، أيدت الحركة التصحيحية، وشاركت في جبهتها؛ **والثالثة**، بقيادة عبد العزيز عثمان الذي خلفه ابنه غسان بعد وفاته[15].

أما رابطة العمل الشيوعي فوضعت نفسها ضد النظام والتجمع الوطني والإخوان المسلمين، رافعة راية التحول إلى

---

(14) المرجع نفسه، ص 95-96.

(15) المرجع نفسه، ص 99.

الاشتراكية بعد أن أيقنت أن ما يسمى «الثورة الوطنية الديمقراطية» بأبجدية الماركسية السوفياتية قد أُنجِز في سورية التي تنتظر قيادة البروليتاريا وحزبها للعبور إلى الثورة الاشتراكية المجيدة!، فما تعيشه سورية هي أزمة قيادة طبقية. انبثقت هذه الرابطة عن مؤتمر عُقد في عام 1976، وأُقر فيه توحيد مجموعة من الحلقات الماركسية الجديدة التي كانت قد ظهرت في جامعتي حلب ودمشق منذ أوائل السبعينيات على خلفية منظورات ماركسية راديكالية، تنتقد الماركسية النظرية السوفياتية الرائجة. أدى ناشطون ديناميون مثل فاتح جاموس وهيثم مناع (حتى 1978) وأصلان عبد الكريم دورًا كبيرًا في ذلك التحول، وفي إقرار دليلها النظري المسمى «الخط الاستراتيجي» الذي تبنى مفهوم القوميات العربية، عوضًا عن الأمة العربية، وطرحت الرابطة شعار إسقاط النظام، ما عرّضها لحملات ملاحقة متكررة خلال عامي 1977 و1978. كان لتقلب مواقفها من السلطة حين تفاقم صراعها مع حركة الإخوان المسلمين، ومن المعارضة، ومن الحزبين الشيوعيين، أكبر الأثر في تصدع صفوفها المحدودة[16]، علمًا أنها وقفت ضد خصوم النظام في الداخل، ومع أصدقاء النظام في الداخل والخارج ضد المعارضة في الداخل، المتمثلة بالتجمع والإخوان، وضد أعداء النظام في الخارج مثل منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح وكمال جنبلاط وياسر عرفات والتلاحم مع ما سُمي «فتح الانتفاضة» صنيعة النظام. ثم نما اتجاه سوفياتي التوجه في خطابها، خصوصًا في إثر تحولها إلى

---

(16) المرجع نفسه، ص 97.

حزب العمل الشيوعي في مؤتمر عام 1981. وفي ما بعد، حقق هذا التوجه بعض الصعود عندما نشط مع معارضي عرفات (فتح الانتفاضة) في فترة تسامحت فيها السلطة معه، وغابت خلالها المعارضة اليسارية الملاحَقة. لكن عادت السلطة إلى ضربه في إثر قيادته تظاهرة كردية في عام 1986، ثم فككته لاحقًا. ومنذ ذلك التاريخ، لم يعد للرابطة دور محسوس مع توافر رموز وتحليلات تحاول تجديد هذا الدور أخيرًا[17].

أسس التجمع الوطني الديمقراطي على أساس برنامج ديمقراطي ليبرالي يدعو إلى قيام سلطة دستورية ديمقراطية. التقى هذا البرنامج مع ما طرحته، آنئذ، النقابات المهنية من أطباء ومهندسين ومحامين قبل أن تهيمن عليها أجهزة السلطة، ما فتح الطريق أمام ظهور خيار ديمقراطي ثالث في خضم الصراع بين قوى استعملت الإرهاب كالطليعة المقاتلة للإخوان، وطريق عنفي تقوده السلطة، أرادت به أن تقضي على الحياة السياسية، وأن تروض المجتمع عبر قضائها على الإخوان المسلمين. ما لبثت الأجهزة أن حاصرت أحزاب التجمع الوطني، إضافة إلى تصفيتها حزب العمل الشيوعي والتنظيم الشعبي الناصري، وتفريغ المجتمع من أي نشاط سياسي حي. أما الأحزاب والحركات الكردية، فكان هناك أكثر من عشرين حزبًا وحركة ناشطة في الأوساط الكردية السورية، خصوصًا في منطقة الجزيرة. كلها غير مرخصة، وبعضها امتداد لأحزاب كردية منطلقة من خارج سورية، كالحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني،

(17) فاتح محمد جاموس، «أي حركة سياسية؟! أي حزب نريد؟ كيف نبدأ؟»، **الحوار المتمدن**، العدد 226 (21 آب/ أغسطس 2002).

وبعضها الآخر محلي كالتجمع الوطني الديمقراطي، وهي مختلفة القوة ومتفاوتة المطالب، لكنها تشترك في التعبير عن الهم السياسي للأقلية الكردية السورية[18]. غير أنها حافظت على علاقة تهدئة مع النظام تقترب أحيانًا من التعاون في ظل مناخ صراع حافظ الأسد وصدام حسين وتركيا، وهما الخصمان اللدودان للحركة الكردية، فكان أن وقفوا ضد صدام والإخوان المسلمين. بقي هذا الحال، إلى أن غدر نظام الأسد بعبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني، وطرده من سورية عقب تهديدات قوية من الحكومة التركية، بعد أن استضافه وسهل على رجاله التدريب سنوات طويلة في سورية والبقاع اللبناني، وفتح له مجال الهيمنة على الحياة السياسية الكردية في سورية، على ألا يقوم بما يهدد أمن النظام السوري.

ثانيًا: بناء صرح النظام التسلطي

بات الأسد يهيمن على نظام يمتلك أجهزة قمعية قوية واسعة الانتشار، واقتصاد أُعيد تنظيمه وفق نهج شعبوي شبه شمولي، فيما خضعت مؤسسات الدولة والمجتمع لإدارة تدخلية سافرة، غيرت فيه توزيع الثروة والنفوذ بطريقة تعسفية، وضعت فئات اجتماعية على الهامش، ورفعت قوى كانت هامشية إلى مواقع الصدارة في النفوذ والثراء.

تميزت الدكتاتورية العسكرية التي أقامها الأسد على مزج القمع بالمحسوبية، وهيبة السلطة ببذخها وثرائها؛ إذ «قام الأسد

(18) طيارة، ص 99.

ومجموعة من الجنرالات بتخصيص الدولة المركزية، من طريق السيطرة على المجتمع، ليس من خلال المؤسسات، بقدر ما فعلوا ذلك من طريق شبكة المحسوبية التي كونوها. الولاء له مقابل مادي، وتأتي الطائفة العلوية على رأس هذا النظام، حيث اختار منها الأسد أكثر الضباط ولاءً له، لحراسته ولضباط المخابرات، وقوات الأمن. قلب السلطة علوي إذًا، لكن القاعدة السياسية للنظام أكثر اختلاطًا»[19]. عمل الأسد على ترسيخ البناء السلطوي وتوطيده، وذلك بمأسسة الاستبداد من جهة، وشرعنته من الجهة الثانية. فلكل شيء في السلطة والدولة مكانه المكين، لا يصيبه التغيير أو النسيان، فركز جهوده على الانتقال من الشرعية الانقلابية إلى شرعية الاستبداد ومأسسته، وإعطائه تسويغات دستورية، متكئًا على تجربة استبداد الأنظمة السوفياتية الطويلة، وما يلوذ بها، وقدرتها الفائقة في ضبط المجتمع ومراقبته في كل اتجاه. وهو ما تجلى في استكمال بناء مؤسسات الديمقراطية الشعبية من خلال التوسع في تشكيل المنظمات الشعبية والاتحادات المهنية المرتبطة، كي تُقاد مباشرة من الأجهزة الأمنية/ الاستخبارات، واتباع سياسة «تبعيث» استيعابية لتوسيع حيز المنتفعين، وفتح الطريق للطامحين للثراء والنفوذ للتسلق على سلم السلطة، وذلك في الطريق لتشييد دولة الزعامة التسلطية.

أخذ النمط التسلطي المركزي أبعاده وأسسه الكبرى، في حقبة مابعد عام 1970، وحافظ على أسسه العامة حتى عام 2011،

---

(19) كارولين دوناتي، **الاستثناء السوري: بين الحداثة والمقاومة** (بيروت: رياض الريس، 2012)، ص 106.

وتوسع دور الدولة المركزي في الحياة الاقتصادية. عملت السلطة خلال ذلك على إعادة إنتاج البنية الاجتماعية، فغيرت بتطبيقها قانون الإصلاح الزراعي وقانون العلاقات الزراعية تركيبة المجتمع الريفي وفئاته، وميول التطور فيه. وغيرت بالقدر نفسه من اتجاهات نمو الفئات الاجتماعية المدنية بتوسيعها القطاع العام وأجهزة الدولة والتوسع في العمالة والتوظيف، ومن ثم استخدمت الفائض الاقتصادي الذي اقتطعه سابقًا لزيادة الاستثمار والعمالة، وتوزيع الدخل. فبحلول مطلع التسعينيات، صار ثلث القوى العاملة موظفًا عند الدولة، وغدا القسط الأعظم من سكان المدن، ولا سيما الطبقة الوسطى ذات الرواتب، والطبقة العاملة، يعتمد مباشرة على الحكومة، وعلى سياستها حيال الأجور والعمال[20]؛ إذ استعملت التوسع في الاستخدام وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي، واستيعاب فئات مهنية اقتلعتها التحولات الاقتصادية والتقنية، ولتوسيع دائرة القاعدة الاجتماعية للنظام. فتعهدت الدولة توظيف خريجي المعاهد والجامعات لإحكام سيطرتها على أوجه الاقتصاد الوطني كلها من جهة، وتحولها إلى أكبر رب عمل والمقاول الأول في البلاد[21]. بقي هذا النهج متبعًا إلى أن وصل هذا الأسلوب التنموي في عام 1985 إلى طريق التنمية المتبع إلى الأزمة، فبدأت العمالة والاستثمار الحكوميان يشهدان تحولًا ارتداديًا، فتضخم سوق العمالة والبِطالة واعترف تقرير اتحاد العمال التابع للسلطة في عام 1987 بالأخطاء

---

(20) فولكر بيرتيس، **الاقتصاد السياسي لسورية في ظل حكم الأسد**، ترجمة عبد الكريم محفوظ (مخطوط)، ص 70.

(21) خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 199-200.

التي اعترت سياسة التوظيف البيروقراطية؛ إذ لاحظ هذا التقرير أن هناك سبعين ألفًا من أصحاب الرواتب، من أصل مئة وأربعين ألفًا من الشغيلة في القطاع الصناعي العام، كانوا عمال إنتاج، والباقون كانوا إداريين[22]، فضلًا عن تركز الإدارة والمؤسسات السلطوية الأخرى. تبين المجموعة الإحصائية لعام 1986 أن نسبة سكان الريف إلى مجموع السكان تناقصت من 54 في المئة في عام 1976 إلى 44 في المئة في عام 1984، وتناقص عدد المشتغلين في الريف خلال الفترة ذاتها من 53 إلى 43 في المئة[23].

برزت ظاهرتان، صار لهما تأثيرهما في تطور البنية الاقتصادية - الاجتماعية في الريف السوري. فمنذ أواسط السبعينيات، طفِق كثير من البيروقراطيين المدنيين والعسكريين في استثمار ثرواته في الريف بشراء الأراضي الزراعية، كي يشيدوا حولها الفيلات الملائمة لهم، ويقيموا أشجار الفاكهة أو المداجن والبيوت الزجاجية، مستخدمين أحيانًا قوى عاملة عسكرية مجانًا. فتكاثر ما سمي «مزارع الضباط» حتى بلغت الآلاف في الأقل، وغدت تنتج لمصلحة السوق وتستخدم الأيدي العاملة المأجورة. جمعت تلك المزارع في أهدافها بين زيادة الثروة ومظاهر الوجاهة. كما ساهم الانفتاح الذي انطلق في عام 1986 في تعزيز تلك الاتجاهات بتشجيعه الاستثمار الخاص. ويمكن الاستخلاص من الجداول

---

(22) **مؤتمر الإبداع الوطني والاعتماد على الذات: التقرير العام** (دمشق: الاتحاد العام لنقابة العمال، 1987)، ص 24.

(23) عبد الله حنا، «جوانب من عملية التهميش في سوريا»، في: ثروت إسحق وآخرون، **هامشيون في المدن العربية** (دمشق: دار كنعان للدراسات، 1993)، ص 203.

الإحصائية لنتائج مسح سوق العمل لعام 2003 أن عدد المشتغلين بالزراعة وصل في عام 2003 إلى ما يقارب مليون ومئة وسبعين ألف ناشط اقتصادي من إجمالي عدد المشتغلين في الاقتصاد البالغ تقريبًا أربعة ملايين وسبعمئة وخمسين ألفًا. ثم إن ضخ قسم كبير من ميزانية الدولة في استثمارات طموحة غير مثمرة، نتيجة تنمية لا تعير التنمية الإنسانية والشرط الإنساني واتباع استراتيجية تصنيع بديل للاستيراد والفساد والتخطيط العشوائي أهمية، وهو ما قاد إلى تسارع التضخم وتراجع القيمة الفعلية للأجر. ازدادت الفجوة بين التدفقات النقدية والتدفقات السِلعية والمادية، فتضاعفت الكتلة النقدية بين عامي 1980 و1990، بما يعادل خمس مرات ونصف المرة، في حين لم يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 24 في المئة خلال الفترة نفسها، وانخفضت القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال الثمانينيات[24]. ومنذ عام 1973 حتى منتصف ثمانينيات القرن العشرين، كانت فجوة العجز في الميزان التجاري تتسع باطراد، حتى إذا وصلنا إلى منتصف العقد الثامن صارت الصادرات لا تغطي إلا ما يزيد زيادة طفيفة على ما نسبته 40 في المئة من الواردات[25].

في هذا الصرح، تبوأ حزب البعث الأسدي نظريًا موقع السيادة على السلطة، هذا الحزب الذي تحول إلى جهاز أمني - سياسي

(24) عامر محمود، «الاقتصاد السوري: الواقع والآفاق»، في: مجموعة مؤلفين، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية** ([د. م.]: منشورات أوراب، 2001)، ص 299.

(25) بيرتيس، ص 31-32.

تتحكم به العصبية السلطوية الطائفية التي رئسها الأسد - ويشرف على مؤسسات الدولة بالنيابة عن الأسد، واتجه إلى الهيمنة الشاملة على المجتمع بهيئاته المختلفة، بتصديق من الدستور بمادته الثامنة القائلة: «إن حزب البعث هو الحزب القائد للدولة والمجتمع»، فانتفت بذلك الاستقلالية القانونية والعملية لسلطات الدولة الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، فأصبح النظام ممثلًا بالرئيس مرجعية عليا لتلك السلطات، وارتسم خط قانوني واضح يميز بين الجماعات المرتبطة بالسلطة وحزبها، وبين من يقف خارجها في الوقت الذي اختلطت وظائف الحزب بوظائف السلطة، وعضوية الحزب، والموقع الوظيفي الذي يشغله المحازب في إدارات الدولة المختلفة، ما جعل شاغلي المراكز العليا في تلك الإدارات خارج دائرة المراقبة والنقد والمساءلة، وذلك لتداخل الوظيفة الإدارية بالوظيفة السياسية. فكان أن هيأ ذلك الأرضية الملائمة لاستغلال النفوذ والفساد الذي غدا يحكم تلك الحالة، وصار شأنًا ملازمًا وليس مجرد انحراف. لذا، لم تعد الأرقام الإحصائية عن رواتب تلك الفئات مؤشرات معبرة عن حالتها الاجتماعية الحقيقية ووزنها الاقتصادي.

أنهى الأسد عقلية العزلة التنظيمية، وتمسك النخبة الحاكمة بالسلوك التقشفي، وانتهج سياسة «التبعيث» لتوسيع دائرة الأتباع لتشمل الدولة والمجتمع، وحصر طرائق الصعود الاجتماعي بالهيبة والمال والولاء للسلطة وأجهزتها. واستعاض عن نهج التقشف الذي كان النهج السائد عند يساريي حركة شباط/ فبراير، بفتح الباب أمام الارتقاء الاجتماعي وتراكم ثروات الأفراد والجماعات، بربط ذلك الارتقاء بالولاء للسلطة.

اعتمد الأسد استراتيجية جديدة أعاد فيها إنتاج التركيب الطبقي للمجتمع، بدءًا من ذروة الهرم البيروقراطي للسلطة إلى أدنى السلم الاجتماعي. بدأت تتبلور مع الأيام ملامح فئة تحتل مواقع المسؤولية في السلطة وتفرعاتها، وتهيمن على قمم إدارة «القطاع العام»، وتسيطر على مفاتيح السياسة والاقتصاد والثقافة، وتحتل مكان رب العمل الجديد، وتمتلك حق التصرف بقطاع الدولة، وبالفائض الاقتصادي الاجتماعي. معروف أن هذه العلاقة من حق التصرف لا يُعبر عنها هؤلاء البيروقراطيون بصفتهم أفرادًا مستقلين، بل من خلال دورهم في السلطة وإداراتها المختلفة، وهو ما أهل مراتب واسعة منهم إلى استغلال مواقعهم بغياب أي رقابة، ولا سيما بعد أن أصبح الولاء معيارًا رئيسًا للارتقاء في سلم النفوذ والثراء، ليتحولوا إلى ما دُرج على تسميته «برجوازية بيروقراطية» عملت على إعادة تشكيل المشهد الاجتماعي برمته، فتوسعت بذلك قاعدة السلطة في المدينة والريف، مع انفتاح الإمكانات أمام هذه القاعدة للارتقاء.

تضاعفت عضوية الحزب في هذا السياق طلبًا للثراء والنفوذ والوجاهة، وتجنبًا للمخاطرة والمساءلة. ارتفع عدد الأعضاء حتى عام 1974 إلى 184.373 عضوًا بين عامل ومناصر. وكان عدد الأعضاء الفلاحين كبيرًا نسبيًا؛ إذ وصل إلى 46.238 عضوًا، بينما بقيت نسبة حلب (2 في المئة) ودمشق (2.7 في المئة) في الحدود الدنيا[26]. ثم وصلت العضوية في عام 2000 إلى رقم قياسي، اخترق فيها التبعيث مجمل المؤسسات الحكومية، السياسية

(26) **حزب البعث العربي الاشتراكي: التقرير التنظيمي للمؤتمر السادس** (دمشق: الحزب، [د. ت.])، ص 23-25.

والاقتصادية والثقافية، والجامعة والمدرسة والقضاء، ويتضح من التقرير التنظيمي للمؤتمر التاسع للحزب في عام 2000 أن عدد أعضاء حزب البعث بلغ في عام 2000 نحو 1.904.580 عضوًا، منهم 406.047 عضوًا عاملًا. ويوجد في الجيش السوري 27 فرعًا لحزب البعث و212 شعبة و1656 حلقة حزبية، بلغ عدد أعضائها 25.066 عضوًا. تشير المعطيات إلى تغلغل الحزب في قطاعات أخرى غير المؤسسة العسكرية؛ إذ بلغ عدد القضاة الحزبيين 998 قاضيًا من أصل 1307 قضاة عاملين في سورية. وتبلغ نسبة الحزبيين بين محاضري جامعة دمشق 56 في المئة، و54 في المئة من محاضري جامعة حلب، و79 في المئة من محاضري جامعة تشرين، و81 في المئة من محاضري جامعة البعث. ويهيمن الحزب على وسائل الإعلام بصورة مطلقة[27].

قاد احتكار المواقع العليا في الدولة والمجتمع، في غياب أي رقابة ومساءلة، إلى انتعاش في اقتناص الفرص على حساب قِيم العمل والإنجاز، وإلى انتشار الفساد على نطاق واسع. وظهر نوع من الشراكة المُضمَرة بين من يُمسك بمفاتيح الاقتصاد والاستثمار والعمالة من جهة، والقطاع الخاص التجاري والمتعهدين ورجال الأعمال الجدد. وبرزت مع الزمن فئة من الطبقة الوسطى، جرت العادة على تسميتها «البرجوازية البيروقراطية» من داخل الحكومة ومؤسسات القطاع العام وفروع الأجهزة وقادة المنظمات الشعبية. ازدادت تلك الفئة ثراءً، نائية بنفسها عن مواقعها الطبقية القديمة،

(27) إيال زيسر، **باسم الأب، بشار الأسد: السنوات الأولى في الحكم** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005)، ص 124.

وارتقى بعضها إلى مصاف البرجوازية ومصاف رجال الأعمال، ليتفرغوا لاستثمار ما اكتنزوه من النهب.

عمقت محنة الثمانينيات الطابع البوليسي التسلطي للنظام، ودفعت به إلى حدوده القصوى. عسكرت السلطة المجتمع، واستطاعت كسر الحركة العسكرية للطليعة المقاتلة، والحركة الديمقراطية للأحزاب والنقابات المهنية وطلاب الجامعات، سواء بالقتل أم بالمعتقلات، ثم ختمت انتصاراتها بالكثير من المذابح، قمتها مذبحة مدينة حماه بين 3 و5 شباط/ فبراير 1982، حيث توجه إليها اللواء 142 من سرايا الدفاع واللواء 47 دبابات واللواء 21 ميكانيكي والفوج 41 إنزال جوي (قوات خاصة) واللواء 138 سرايا الدفاع، فضلًا عن قوات القمع من استخبارات وأمن دولة وأمن سياسي وفصائل حزبية مسلحة، أنزلت بالمدينة قصفًا وهدمًا وحرقًا ورجمًا. هُدم بعض الأحياء بالكامل، مثل الكيلانية والنبكي والبارودية، ولقي 15 ألف شخص مصرعهم على الأقل، في حين أن عدد القتلى بين المقربين من السلطة ناهز نحو 3800 شخص، وشملت الاعتقالات أكثر من أربعة آلاف شخص[28].

(28) فيوليت داغر، «سمات حقبة (ملحق 1)»، في: مجموعة مؤلفين، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية**، ص 474-480. وقد ارتكبت السلطة الكثير من المذابح، فبعد محاولة اغتيال الفريق حافظ الأسد في 27 حزيران/ يونيو 1980، قام بعض وحدات سرايا الدفاع باقتحام سجن تدمر الصحراوي بواسطة الطائرات المروحية، ونفذت عمليات إعدام سريعة وجماعية داخل الزنازين شملت أعضاء حزب الإخوان المسلمين المعتقلين في السجن المذكور. استمرّت الإعدامات فترة طويلة في سجن المزة العسكري وسجن فرع التحقيق العسكري الواقع في منطقة البرامكة بدمشق، وفي مختلف مراكز الاستخبارات، ولا سيما فرع المداهمة والاقتحام الذي كان ينفذ أحكام إعدام سريعة. «بلغ عدد الذين تعرضوا للإعدام خلال فترة 1980- =

أرادت السلطة بذلك تأديب المجتمع وإرجاعه مرغمًا إلى بيت الطاعة. انتصر الأسد على المجتمع السوري فقيده بالأصفاد، وكانت التكلفة كبيرة للغاية على المجتمع والدولة. اختفى من المجال السياسي الرأي الحر وأصحاب الآراء المغايرة، وغدا كل شيء يُقاس بمعيار الأم والخنوع للسلطة وسياساتها، وتراجع دور المؤسسة السياسية والحزبية والجبهوية لمصلحة تضخيم الأجهزة الأمنية، وتدخلها العنيف في تفصيلات حياة الناس اليومية، وفي نسيج علاقتهم. تكاثر نصيب المراقبة وأدوات العقاب، ومعها جيش المخبرين. وفي النهاية، اختفى المجال السياسي أو دُمر، وتحولت الأجهزة الاستخباراتية من قوة خفية إلى سلطة فعلية تقرر مصير الناس ومصالحهم بصورة علنية. فخلدت سورية في مملكة الصمت والعسكرة والرقابة اللصيقة، وفوق هذا كله نصّب الأسد نفسه أبًا قائدًا إلى الأبد، فبايعه الجميع مرغمين أو مختارين. وكان طبيعيًا أن يُنصب ابنه وريثًا له، لاستمرار دولة الأسد الأبدية! فذلل بذلك أكبر المشكلات التي يمكن أن تعترض استمرار النظام، وهي وراثة الحكم

= 1984 ما يقارب عشرة آلاف مواطن ومواطنة، بين إعدامات جماعية وفردية، بمن في ذلك الذين أعدموا في سجن تدمر الصحراوي وفروع التحقيق الأخرى. وارتكبت السلطة المذبحة الأولى بحماه بتاريخ 12 نيسان/ أبريل 1980، حيث مشّطت كتيبتان من الوحدات الخاصة المدينة بيتًا بيتًا مع الضرب والنهب واعتقال المئات، فقتلت المئات من أبناء المدينة، بينهم عدد من أعيانها وشخصياتها، من أبرزهم عمر شيشكلي (45 عامًا)، رئيس جمعية أطباء العيون في سورية الذي تمّ قلع عينيه، وخضر شيشكلي (80 عامًا)، أحد زعماء الكتلة الوطنية وصاحب بيت الأمة في أيام العمل ضد الاستعمار الفرنسي، وتم حرقه بحمض الأسيد. كما ارتكبت القوات الخاصة، في صباح عيد الفطر في 11 آب/ أغسطس 1980 (مجزرة المشارقة) بحلب، حيث قتلت نحو مئة مواطن دفنتهم بالجرافات في ذلك الحي، بعضهم كان ما زال جريحًا لم يُفارق الحياة.

من بعده. فبعد زهاء ثلاثة عقود من شخصنة السلطة على حساب مؤسسات الحزب ومجلس الشعب ومؤسسات الدولة، شرع الأسد في نهاية التسعينيات بتأهيل نجله بشار ليرثه في موقع الرئاسة، فعمل على إنشاء قاعدة سلطوية بديلة له، متلازمة مع التخلص من منافسيه المحتملين. عيّنه قائدًا لقوات الحرس الجمهوري، وقدمه رجلًا مصلحًا رئس الحملة على الفساد، وفوّضه تدبير العلاقة السورية - اللبنانية، فكان المسؤول عن التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود ولاية ثانية. كما كلفه مبعوثًا شخصيًا إلى ملك السعودية، وإلى رئيس فرنسا جاك شيراك. فكانت تلك الإجراءات والصلاحيات العملية كلها المعطاة للوريث المفترض، تصب في قناة التمهيد لعملية التوريث التي غدت، في نهاية عهد الأسد الأب، من البداهة بمكان لدرجة، لم يعد أحد يضعها موضع الشك. لذا استقبلها الجميع، بعد استحقاق التوريث، (ولاءً أو كرهًا) بالدرجة نفسها من البداهة.

-8-

الأسد الابن بين إجهاض ربيع دمشق وانفجار الثورة

عند وراثة بشار الأسد كرسي الرئاسة عن أبيه، بعد أن رُتب لهذه الوراثة الإجراءات القانونية اللازمة والسريعة كلها، أكان من مجلس الشعب أو من نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام[1]،

(1) فور الإعلان الرسمي عن وفاة الأسد الأب، اجتمع مجلس الشعب السوري في جلسة طارئة نُقِلَت على الهواء مباشرة، وهي حالة نادرة في تاريخ جلسات مجلس الشعب السوري، نعى فيها الرئيس حافظ الأسد، وأعلن على الفور أسماء اللجنة التي ستتولى مناقشة تعديل المادة 83 من الدستور السوري الدائم عام 1973، التي تشترط على المرشح لمنصب رئاسة الجمهورية أن يكون متممًا الأربعين من عمره. اجتمعت اللجنة نصف ساعة وأقرت بـ «الإجماع» تعديل المادة 83، حيث تشترط في المرشح لرئاسة الجمهورية أن يكون متممًا الرابعة والثلاثين (عمر بشار الأسد آنذاك). عرض اقتراح اللجنة على مجلس الشعب، فوافق أعضاؤه بالإجماع أيضًا. بعد انتهاء الشق الدستوري، أصدر النائب الأول لرئيس الجمهورية عبد الحليم خدام في 11 حزيران/ يونيو 2000، أي بعد يوم من وفاة الرئيس حافظ الأسد، مرسومين تشريعيين يقضيان بترقية العقيد الركن بشار الأسد إلى رتبة فريق، وتعيين الفريق بشار الأسد قائدًا عامًا للجيش والقوات المسلحة. بعد ذلك، تقرّر عقد المؤتمر التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي في 17 حزيران/ يونيو 2000، جرى خلاله انتخاب قيادة قطرية جديدة، أمينها القطري بشار الأسد، ليجمع بعد ذلك بين المنصب العسكري كقائد عام للجيش، والمنصب الحزبي كأمين عام لحزب البعث العربي الاشتراكي، وبشكل تلقائي وفوري =

جرت عملية استفتاء لمصلحة مرشح واحد، نجح في إثرها بالطريقة المعهودة للأنظمة الاستبدادية حينما يتحول يوم الاستفتاء مناسبة تتخذه السلطة لاختبار طاعة الناس وخنوعهم لسطوتها، أُشيع خلالها أن الرئيس المرتقب لا يحب التبجيل في الإعلام الرسمي، ويحرص على اختفاء ظاهرة بناء التماثيل لتبجيله على غرار أبيه. أطلق بشار الأسد في خطابه الرئاسي الأول في مجلس الشعب وعودًا سخية للشعب، كانت بمنزلة تذليل أي عقبات ربما تواجهه في مرحلة انتقالية صعبة لوراثته سلطة عاتية، ينتظر الجميع فرج الخلاص منها، لكنه لا يملك المقدرة على إزاحتها بالقوة. أتى خطاب الأسد الابن في 17 تموز/ يوليو 2000 حاملًا نبرة مختلفة على صعيد احترام الرأي الأخر وطرح أفكارًا للتغيير. واتبع الرئيس الوريث خطابه بخطوات عملية، من قبيل: الإفراج عن 600 معتقل سياسي وإغلاق سجن المزة وعدم اتخاذ إجراءات بحق المثقفين والمعارضين كالاستدعاء الأمني للتحقيق أو المنع من السفر وغيرها. صحيح أن الخطاب الذي بدا إصلاحيًا في حينه لم يأتِ تحت ضغط المجتمع السوري، أو المعارضة، لكنه أتى كما بينت الأيام والسلوك اللاحق للأسد الابن استجابة لضرورة تمرير الأيام، إلى حين إمساكه بناصية السلطة وبمفاصلها وهيبتها، وهو أداء يتشابه وتكتيك أبيه، في إثر

= رئيسًا للجبهة الوطنية التقدمية. من ثم، قامت القيادة القطرية بترشيح بشار الأسد لمنصب رئيس الجمهورية وقدمت الترشيح إلى مجلس الشعب بحسب الدستور السوري. ومن جديد، وافق مجلس الشعب بإجماع أعضائه على ترشيح الأسد، وحدّد موعدًا للاستفتاء في 10 تموز/ يوليو 2000، حصل بعدها بشار الأسد على نسبة قدرها 97.94 في المئة ليصبح بذلك رئيسًا للجمهورية العربية السورية.

انقلابه على رفاق الدرب في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 في ما عُرف بالحركة التصحيحية.

أولًا: ربيع دمشق والاستجابة للوعود

التقط المثقفون وأصحاب الرأي تلك الإشارات الإصلاحية الغامضة (البحث عن الرأي الآخر)، وشرعوا بالاستجابة لما أوحاه لهم ذلك الخطاب من احتمال الإصلاح، والانفتاح على الرأي الآخر. فظهرت سلسلة من المقالات نُشرت بشكل رسائل إلى قمة السلطة السورية طوال صيف 2000، وبرزت في هذا السياق أصوات جديدة لأكاديميين ودبلوماسيين سابقين، مثل نظمي قضماني وبرهان أديب داغستاني، إضافة إلى مفكرين معروفين مثل أنطون مقدسي الذي تحدث في رسالته المعروفة إلى الرئيس الأسد الابن عن الغياب الطويل للشعب، وعن الحاجة إلى سنوات مديدة من تبادل الرأي، وأخذ الرأي الآخر في الحسبان، ومن ثم تحويل الشعب من وضع الرعية إلى وضع المواطنة[2]. شدد مقدسي في رسالته على أن «المطروح اليوم على بساط البحث في سورية، بحكم التطورات العالمية، هو فك الحصار عن الشعب، وإخراجه من صمته الألفي، وجعله يثق بذاته وبحكومته. وهذا ليس بالأمر السهل، ولا يمكن أن يتحقق بقرار يسوي الأمور بين عشية وضحاها، فالمطلوب اليوم هو إزاحة ثقل الأجهزة السرية عن شعب خنقته، وامتصت حيويته طوال

(2) **سورية بين عهدين: قضايا المرحلة الانتقالية: بيانات ووثائق، حوارات وسجالات، مقالات**، إعداد وتقديم محمد جمال باروت وشمس الدين الكيلاني (عمّان: دار سندباد للنشر، 2003)، ص 41.

نصف قرن»[3]. وكان قد عبّر التجمع الوطني الديمقراطي في أوائل أيلول/ سبتمبر - أي قبل بدء جلسة (منتدى الحوار الديمقراطي)، وأيضًا قبل صدور بيان 99 - عن التعاطي بروح إيجابية عامة، لما ورد في خطاب الأسد الابن، مع تفهم مبدأ التدرج في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، وفي مقابل تلك الإيجابية، شدَّد على ثوابت مطالبه الديمقراطية[4].

كان الوجه الأبرز الذي تصدر الحراك الثقافي - السياسي الجديد هو رياض سيف، رجل الأعمال وعضو مجلس الشعب الدمشقي الدينامي الذي قدم أفضل أنموذج لجيل جديد مختلف من رجال الأعمال الذين انخرطوا في العمل السياسي. تميز بديناميته وتفاؤله الكبير باحتمالات التغيير، واستعان بحصانته النيابية النسبية لتغطية تحركه، فاستقطب تعاطف طيف واسع من المثقفين النقديين والمعارضين الذين ينتمون إلى اليسار والتيار القومي، والذين استخدموا بدورهم مفهوم المجتمع المدني لإحداث تغيير يفضي إلى الحريات الديمقراطية والمشاركة، وتداولوا في ما بينهم لإحداث فاعلية ثقافية - سياسية تحت اسم «جمعيات أنصار المجتمع المدني» وأسماء أخرى، إلى أن استقروا على اسم «جمعية أصدقاء المجتع المدني». وتداولوا في ما بينهم الكثير من الأوراق لصوغ مفاهيمهم تلك، وعمل سيف على التخفيف من

---

(3) أنطون مقدسي، «بشار الأسد ودخول سورية القرن الواحد والعشرين»، **السفير**، 23/ 1/ 2001.

(4) «الافتتاحية: لسان حال التجمع الوطني الديمقراطي في سوريا»، **الموقف الديمقراطي**، العدد 59 (أيلول/ سبتمبر 2000).

اللغة الراديكالية في الوثيقة، بحضور نحو 25 ناشطًا من المثقفين، وقام هو وأصدقاؤه بتوزيعها. ثم اتجه ليبذل مساعيه الحميدة مع السلطة لمتابعة إجراءات الترخيص القانونية لجمعية «هيئة المجتمع المدني» من وزارة الشؤون الاجتماعية. لم تكن تلك الهيئة المدنية إلا تغطية لمطلب سياسي أعمق: الديمقراطية. لم يكلل مسعى سيف بالنجاح، فنصحه نائب الرئيس عبد الحليم خدام بالتريث ريثما يصدر قانون الأحزاب، فيطلب الترخيص لحزب لا لجمعية[5]. أخرجت مجموعة دينامية من المثقفين السوريين «بيان ألف»، شارك في التوقيع عليه مثقفون ينتمون إلى أحزاب التجمع الوطني، بينهم مثقفون من الحزب الشيوعي (يوسف فيصل) الجبهوي. أخرج البيان إلى العلن مطالب السوريين بالحريات الديمقراطية، وارتفع بعض الأصوات المستقلة في مجلس الشعب يدعو إلى كسر احتكار السلطة والحملة على الفساد. حاول النائب سيف تشكيل كتلة مستقلين في مجلس الشعب، وتشكلت لجان عدة لحقوق الإنسان، وبادر المرحوم محمود سلامة المعين توًا في رئاسة تحرير صحيفة **الثورة** إلى تشكيل فريق لصفحة القضايا، أغلبهم من مثقفي المعارضة، بمن فيهم يوسف سلامة ونجاتي طيارة وميشيل كيلو ورضوان زيادة ومحمد جمال باروت ...إلخ[6].

اتسعت حينها دائرة نشاط المنتديات الثقافية، وخرجت تباعًا

---

(5) **سورية بين عهدين**، ص 43-44.

(6) المرجع نفسه، ص 46. يُعتَبر محمود سلامة من الطاقم الإصلاحي للأسد الابن قبل استلامه السلطة، وكان إلى ذلك الحين يتعامل مع الأسد الابن بوصفه رجلًا إصلاحيًا، قبل أن يُصاب بخيبة أمل ويُفصل من الجريدة بعد شهور قليلة من تعيينه، فقضى كمدًا في مزرعته!

إلى العلن. نشأت منتديات جديدة في مدينة دمشق، مثل منتدى الحوار الوطني الذي أقامه سيف في منزله في إحدى ضواحي دمشق الجنوبية، ومنتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي الذي أقيم في منزل المفكر والقائد السياسي الراحل جمال الأتاسي، والمنتدى الثقافي لحقوق الإنسان الذي مُنع وهو في بدايته، ومنتدى اليسار الذي تألفت ركائزه من كوادر سابقة في حزب العمل الشيوعي في إحدى ضواحي دمشق. وأقيمت منتديات أخرى منها المنتدى الثقافي في مدينة الحسكة، ومنتدى جلاديت بدرخان الثقافي في مدينة القامشلي في الجزيرة شمال شرقي سورية، ومنتدى عبد الرحمن الكواكبي في مدينة حلب، ومنتدى المدى الثقافي في مدينة حمص، والمنتدى الثقافي الذي أعلنت عنه نجاح ساعاتي في حمص أيضًا، والندوة الثقافية التي أقامها الروائي نبيل سليمان في منزله باللاذقية، ومنتدى اللاذقية الثقافي الذي أعلنت عنه عضو مجلس الشعب سهير الريس، ومنتدى بانياس الثقافي، ومنتديان في مدينة طرطوس الساحلية، ومنتدى حمص للحوار الذي أقيم في منزل نجاتي طيارة، ومنتدى جرمانا الثقافي، ومنتدى جديد يُعنى بحقوق المرأة في إحدى ضواحي دمشق، ومنتدى ذو طابع إسلامي مستنير في منزل مظهر جركس في ضاحية دمشق الشرقية، وملتقى الحوار الوطني الديمقراطي في مدينة السويداء... وغيرها كثير في مدينة دمشق وضواحيها، وفي المدن والمناطق السورية الأخرى. وكانت السمة العامة الغالبة على المساهمين في تلك المنتديات أن أعضاءها يتحدرون من أصول يسارية وقومية وليبرالية[7].

---

(7) المرجع نفسه، ص 47 و49.

حاضر في هذه المنتديات عدد كبير من مثقفي سورية ومفكريها، فضمت طيفًا اجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا واسعًا، وازدهرت فيها لغة الحوار وثقافته، وتبلورت جملة من المطالب الجماعية عبّرت عنها تباعًا البيانات والوثائق العلنية والكتابات، كان أهمها البيان الذي وقعه 99 مثقفًا سوريًا، طالبوا فيه برفع حالة الطوارئ التي فُرضت على البلاد طوال أربعين عامًا، وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية والإفراج عن المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين وإطلاق الحريات السياسية وإصدار قانون للأحزاب والجمعيات وقانون لتنظيم الصحافة، وغير ذلك مما يتعلق بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن وسيادة القانون. في خلال هذا النشاط، برزت مقولة المجتمع المدني في معارضة السلطة الشمولية، وعبّر المثقفون عن توظيف هذا المفهوم سياسيًا بـ «الوثيقة الأساسية» التي أصدرتها الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني، والتي وقع عليها نحو 1200 من المثقفين والناشطين في الحقل العام من كتاب وصحافيين وفنانين ومحامين ومهندسين وأطباء وجامعيين ومعلمين ومدرسين من الجنسين. أطلقت الصحافة على هذه الوثيقة اسم «بيان الألف»، وتلتها وثيقة ثانية عنوانها «نحو عقد اجتماعي وطني في سورية: توافقات وطنية عامة».

أعلنت لجان الدفاع عن حقوق الإنسان عن إعادة تشكيلها واستئناف نشاطها بشكل أكثر علنية. وأصدرت عددًا من البيانات وتقريرًا سنويًا. وكان هناك مساعٍ جادة لتشكيل لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في سورية، أفضت إلى الإعلان بتاريخ 2 تموز/ يوليو 2001 عن تأسيس جمعية حقوق الإنسان في

سورية، التي عقدت أول جلسة لها بتاريخ 30 تموز/ يوليو 2001 في دمشق. ساهمت هذه الحركة المجتمعية التي بادر إليها المثقفون، وآزرتها أحزاب المعارضة الوطنية الديمقراطية، ولا سيما الأحزاب المنضوية في إطار التجمع الوطني الديمقراطي، في كسر حاجز الخوف ونبذ العنف بصوره وأشكاله كلها، من علاقات اجتماعية وسياسية وتحقيق نوع من التواصل بين المثقفين والحركة السياسية. كما بدأت تظهر ملامح عقد اجتماعي جديد يقوم على مبادئ حرية الفرد وحقوق الإنسان ومبدأ المواطنة والمساواة أمام القانون. وأصدِر ضمن هذا السياق أيضًا ميثاق شرف وطني للإسلاميين السوريين في الخارج، كما دعا التجمع الوطني الديمقراطي إلى المصالحة الوطنية. وإلى جانب السماح بإصدار صحف سياسية غير خاضعة للدولة مثل جريدة **النور** للحزب الشيوعي (يوسف فيصل) وجريدة **الدومري** الساخرة التي أصدرها فنان الكاريكاتير علي فرزات استعادة منه لمجلة **المضحك المبكي** لحبيب كحالة في العهد الليبرالي. لكن، وبعد مضي أكثر من سنة على تولي الرئيس الجديد مقاليد الحكم، بدت الأمور كأنها ما زالت تراوح إلى حد ما في مكانها، مع تحسن طفيف في بعض المسائل والمظاهر، لكن من دون تغيير أساسي في الجوهر[8].

بدا الربيع لكثيرين انقطاعًا عن تاريخ بقي راكدًا أربعين عامًا، على الرغم من التمردات والأصوات الغاضبة وبيانات الاحتجاج ودعوات التغيير والتضحيات الجسام التي قدمها السوريون، من

(8) فيوليت داغر، «مقدمة لمحة موجزة»، في: مجموعة مؤلفين، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية** ([د. م.]: منشورات أوراب، 2001)، ص 12 و17.

معارضين ومثقفين نقديين وأناس عاديين. كان الربيع ومضة أو رعشة هزت الركود، وأطلقت الحلم بالحرية الموعودة. يمكن أن نُطلق على ناشطيها صفة المثقفين، فناشطو هذا الربيع «في مجملهم، يمكن ردهم إلى الثقافي أكثر من وصمهم بالسياسي، على اعتبار أن الأحزاب السياسية شاركت بوقت متأخر في هذا الحراك، وبدا الناشطون أكثر حساسية للتغيير وطلبًا له، وحضًا عليه»[9]. لكن السلطة خشيت أن تكون المنتديات رأس جبل جليد إرادة الشعب السوري وتوقه إلى الحرية والديمقراطية فحسب، على الرغم من طول عهد الاستبداد. لم تكن المشكلة في تجمع مجموعة مثقفين بقدر ما كانت في احتمال أن يشجع ذلك جماهير واسعة على التعبير عن طموحها بالانتقال الديمقراطي، ولو بشكل تدريجي، فشرعت في مطلع انطلاقتها في عام 2001 في التضييق عليها[10].

ثانيًا: العودة إلى سياسة الأب القائد

ردت السلطة على مطلب الحوار الوطني كعادتها بقرار إغلاق المنتديات، واتهام المثقفين وتخوينهم، والإمعان في احتكار الحقيقة والوطنية، وفي الفساد الذي لم يتوقف، ولم يُفتح ملفه، إذا كان له أن يُفتح. شنت القيادة القطرية لحزب البعث، وتساندها أحزاب ما يُسمى الجبهة الوطنية التقدمية، والأجهزة الأمنية كلها، حملة تشهير

---

(9) رضوان زيادة (إعداد وتقديم)، **ربيع دمشق: قضايا، اتجاهات، نهايات** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، 2007)، ص 10.

(10) عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن** (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 389.

بالشعب وتخوينه باعتباره غير مهيأ للحرية، وحملة اتهام المثقفين بالتعامل مع السفارات الأجنبية ومع القوى الشيطانية الخارجية. كما راحت تعبئ الحزب والمنظمات الشعبية ضد المجتمع المدني، وراح الأسد في مقابلته مع صحيفة **الشرق الأوسط** وفي بعض تصريحاته اللاحقة يرسم الخطوط الحمر، ما يوحي بأن لا مجال لحرية الرأي والضمير[11]. وهكذا، أعاد الأسد الابن إنتاج سيرة أبيه، فـ «كان أمل حافظ الأسد الوحيد في الحياة هو اعتماد سياسة منهجية، من خلال بث الرعب في قلوب سكان بلده، فضلًا عن نشره هذا الرعب في عدد من الدول المجاورة. كذلك، فإن هذا النمط من التفكير قد انتقل إلى ابنه بشار، لكن بشيء مبالغ فيه إلى حد ما»[12].

اتجه النظام إلى خيارات مألوفة وموروثة تقضي بإخماد جذوة ربيع دمشق. راقت له النظرية الصينية للتنمية لجمعها بين الاستبداد في المجال السياسي والليبرالية في الاقتصاد، وترجمتها الفعلية تعني فتح الأبواب أمام تنافس المقربين من القصر، واستقواء رجال الدولة بسلطة الأجهزة، مع إتاحة المجال لأصحاب الاستثمارات الخاصة للمباراة في السوق، وليس لهم من سند إلا الله، والمال الذي جنوه، وشبكة علاقاتهم بالفئات النافذة، أي منافسيهم من رجال الدولة والنظام المنفلتين من عقالهم. فتحت السلطة الأبواب أمام صعود القطاع الخاص الذي بات «يسيطر عليه الرجال المقربون

---

(11) الجباعي، في: مجموعة مؤلفين، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، ص 38-40.

(12) ديفيد ليش، «تقييم القمع في سورية»، في: روبرت آي. روتبرغ وسيث د. كابلان، **كيف تحولت سورية من دولة مارقة إلى دولة فاشلة**، ترجمة حازم نهار (بيروت: رياض الريس، 2014)، ص 22-23.

من السلطة. تحول إذًا اقتصاد السوق الاشتراكي إلى رأسمالية يملكها ويقودها رجال السلطة وأصدقاؤهم، التي سمتها دوناتي «رأسمالية الأصدقاء» التي تميزت بتشكيل احتكار القلة لقطاعات اقتصادية رئيسة[13]. فصار لابن خال الرئيس: رامي مخلوف[14] في عام 2009 – إضافة إلى شركة سيرياتل للاتصالات – مصالح في تسعة مصارف من أصل اثني عشر. كان أمثال رامي مخلوف يكونون في الماضي ثرواتهم من طريق القطاع العام (نهب القطاع العام)، بينما يحتكر ابن خال الرئيس القطاع الخاص بالكامل تقريبًا. تميز عهد بشار الأسد بـ «أنه رأسمال الأصدقاء، يصحبه استمرار التسلط الذي يجعل من النظام البعثي نظامًا استبداديًا»[15].

واصل النظام العمل موجب منهجه المعتاد الذي يقوم على مبادلة حصص من السوق في مقابل الولاء والسمسرة، وذلك بتكيّف الممارسات غير الشرعية (النهب والسمسرة المشبوهة والرشوة في الظلمة) لفترة رأسمالية الدولة (التي يسيطر عليها ما يُسمى القطاع العام/ الدولة) مع اقتصاد جديد، شرعت بالسيطرة عليه حيتان الرأسمال الجديد الذين جمعوا بين سلطة الثروة والجاه والنفوذ

---

(13) كارولين دوناتي، **الاستثناء السوري: بين الحداثة والمقاومة**، ترجمة بشير البكر (بيروت: رياض الريس، 2012)، ص 334.

(14) راجع: كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011** (بيروت: دار النهار، 2011)، ص 153-156. رامي مخلوف هو ابن (الرقيب محمد مخلوف) الذي انتمى إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، وشارك في عملية اغتيال العقيد عدنان المالكي في 25 نيسان/ أبريل 1955. أخرجه زوج اخته أنيسة حافظ الأسد من السجن بعد استلامه السلطة مع اللجنة العسكرية في عام 1963، وصار من أعمدة الحكم والمال مع أبنائه.

(15) دوناتي، ص 357-358.

والقرابة، بعد أن تحولت الرشى إلى استثمارات حقيقية والمناقصات المزورة إلى عقود تجارية، وغدت تعمل المحسوبية والفساد في إطار المنطق الاقتصادي، ونجح رجال الأعمال (الأصدقاء وذوي القربى) في إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي، مع ربط تراكم رأس المال بالولاء للنظام. تسوق دوناتي مثالًا على التداخل بين الاستثمار الاقتصادي والولاء السياسي: في عام 2007، اضطُر رجال الأعمال إلى المشاركة في برنامج جمع التبرعات (التبرع الإجباري) الذي نظمه رامي مخلوف لتمويل حملة الاستفتاء الرئاسي؛ إذ دعا ابن خال الرئيس أكثر من 600 شخص إلى العشاء في فندق شيراتون دمشق، «وأجبر كلًا منهم على دفع 250 ألف ليرة سورية (3980 يورو)، كشرط لاستمرارهم في مزاولة أنشطتهم الاقتصادية»[16]. لذا، لم يتغير الوضع المعيشي بين عامي 2000 و2005 في عهد الأسد الابن؛ إذ استمرت عملية التكيف الهيكلي، مع الإبقاء على الآليات الحاكمة نفسها لعمل السلطة، وعلاقتها بالمجتمع والدولة. استمرت عملية التكيف هذه بوصفها محاولة لتكييف الاقتصاد السوري مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة وتأثرات تيارات العولمة، ومع استحقاقات المنطقة الحرة العربية والدخول في الشراكة الأوروبية. فإذا كانت التجربة التاريخية تشير إلى أن معدل الأجور يجب أن يتراوح بين 40 و60 في المئة من الدخل الوطني، فإن تطور الأجور في سورية يشير إلى أن معدل الأجور بلغ في عام 2002 ما نسبته 21.4 في المئة من الدخل الوطني[17]. تصف دوناتي المشهد الاجتماعي الاقتصادي

---

(16) المرجع نفسه، ص 367.

(17) ضحى الشيخ حسن، **تخطيط معدلات النمو الاقتصادي** (مخطوط)، ص 62.

ماقبل الثورة بالقول: «إن الهاجس الطائفي لسلطة يحتجزها في منطق ضيق الأفق، يجعلها تضع العلويين في أهم أجهزة الدولة، وتستغل التضامن الطائفي لمواجهة الأغلبية السنية. وفي نهاية العقد الأول من القرن العشرين، ازدادت مؤشرات فشل النظام، وهي شديدة الخطورة. لم تستفد من الانفتاح الاقتصادي، سوى أقلية، بينما يبقى هذا الانفتاح هشًا، لأنه قائم على المضاربة، ولا يوفر فرص عمل، ويزيد من الفوارق الاجتماعية، وأدى إلى زحف سكان الريف المهمشين نحو المدن، بأعداد هائلة، وكثيرًا ما تكون خريطة الفقر، مرتبطة بالخريطة الطائفية في سورية»[18].
هيمن بذلك نمط ريعي طفيلي على الاقتصاد، فبدلًا من اعتماد الإنتاج معيارًا للاقتصاد، دخلت سورية في دوامة إعادة توزيع الثروة لمصلحة المتنفذين في أجهزة السلطة، في ظل تراجع قيمة العمل والإنجاز لمصلحة المحسوبية ومظاهر القوة المستمدة من السلطة، والانتهاز والفهلوية، هذا هو المعنى الحقيقي لفشل التنمية وتراجع مستوى الإنتاجية والدخل ولمعنى اللبرلة. تحولت السلطة والقوى المساندة لها إلى طغمة استطاعت أن تنسج لها وللمحيطين بها شبكة من مصالح مشتركة ملموسة معززة بقانون القوة: الأجهزة الأمنية ومنظمات الضبط الاجتماعي (البعث والمؤسسات النقابية والشبيبة وغيرها).

على الرغم من تحذيرات الباحثين الوطنيين وخبراء الأمم المتحدة من الكارثة الاقتصادية التي يمكن أن تحدث إذا بقي نهج السلطة من دون تغيير، استمرت هذه السلطة في خططها

(18) دوناتي، ص 546-547.

وممارساتها الاقتصادية، في حين أكدت دراسات المنظمات الدولية أن سورية احتلت في أيار/مايو 2002 المرتبة 15 من أصل 18 في الشرق الأوسط لجهة أدائها الاقتصادي. كما احتلت المرتبة 102 من أصل 185 على المستوى العالمي، فأتت وراء بنغلاديش والهندوراس. وانخفض الدخل المتوسط للفرد 10 في المئة بين عامي 1980 و2000. أما البِطالة فاستمرت في الارتفاع حتى وصلت إلى 20 في المئة من عدد السكان[19]. يختصر هذا المشهد فشل الدولة السورية، في ظل حكم عائلة الأسد بالقول إنها تقوم على «تنافس المجموعات على استخدام المؤسسات الرسمية لأغراضهم الشخصية، فإذا ما سيطرت مجموعة ما على أدوات الدولة، فإنها تُقحِم عناصرها في المناصب المهمة، وتبدأ باستنزاف ثروات البلد. وعوضًا عن تشكيل سياسة تشجع النمو، تعمل العُصبة الحاكمة، على التحكم بالأصول المالية لتكوين الثروات. وتُقيد الأسواق، والمجموعات التي هي خارج الدولة، ترى أن الدولة غير شرعية، وتسعى إلى تجاوزها»[20].

ما يوحد السوريين هو أنهم جميعًا محكومون، بالقانون وبالفعل، في المرتبة الاجتماعية الثانية، ويقفون جميعًا في مواجهة الحاكمين قادة الدولة والمجتمع. فإن الطغمة الحاكمة اليوم مكونة أساسًا من أناس كونوا ثرواتهم بالنهب وسطوة القوة. تقف فوق رؤوسهم جميعًا عصبة طائفية سلطوية، تسيطر على الجيش والاستخبارات وتحمي رأس النظام الذي يشكل رمزًا

---

(19) المرجع نفسه، ص 334-335.

(20) روتبرغ وكابلان، ص 24.

أصيلًا لعصبيتها الصلبة. من هنا، وقفت الكتلة الطائفية المسيطرة على الجيش والأجهزة القمعية عقَبة كأداء أمام صبوات الشعب السوري نحو التغيير الديمقراطي، وواجهت المتظاهرين الثائرين بكل ما تملك من قوة وبطش، لأنها وجدت في الثورة الديمقراطية تهديدًا جديًا لتفردهم في السيطرة على قمة هرم السلطة، وأجهزتها القمعية في الجيش والاستخبارات، وبالتالي تهديدًا لثرائها القائم على استغلال النفوذ والفساد.

ثالثًا: محاولات يائسة للمعارضة في ترتيب بيتها إعلان دمشق

برهن النظام على عدم رغبته في عملية الإصلاح، غير أن المعارضة أمّلت نفسها في أن يستفيد النظام من الدرس العراقي، وأن يبادر إلى خطوات إصلاحية ديمقراطية، وإجراء حوار وطني يحصن سورية من التوظيف الاستعماري لمسألة «الديمقراطية». كانت ردة فعل النظام مغايرة لتوقعاتها. فقد ضيّق عليها، وزج ببعض شخصياتها في السجن؛ إذ اعتبرت وثيقة إعلان دمشق في أحد بنودها النظام السوري القائم، «بأنه العائق الوحيد لعملية التغيير الديمقراطي في سورية، وأنه غير راغب، أو غير قادر، على القيام بأي إصلاح، أو تغيير جدي»، وتعزز نهج النظام القمعي بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في 14 شباط/ فبراير 2005[21]. فلم يستسلم المثقفون النقديون وأقسام من المعارضة، بل استجمعوا قواهم في هذه الأثناء وشرعوا في تأسيس ما سُمي «إعلان دمشق»

(21) بشارة، ص 391–392.

في عام 2005، بمشاركة أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي، ووجوه ثقافية من ناشطي هيئة المجتمع المدني وشخصيات ليبرالية بارزة. كما انضم إليه أيضًا الإخوان المسلمون في ضوء تبنيهم فكرة الدولة المدنية الديمقراطية.

اكتمل بذلك عقد المعارضة السورية بأطيافها كلها، باستثناء بعض المجموعات اليسارية الراديكالية. ولو حافظت على وحدتها هذه، لوفرت مسبقًا مركزًا قياديًا للثورة الشعبية فور انفجارها، وأمنت وحدة القيادة، أي العنصر المهم لمساعدة الثورة على النجاح. فقد اتفقوا على هدف مشترك، وهو مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وإقرار دستور ديمقراطي يستند إلى رابطة المواطنة الحديثة، والتوجه إلى أطراف الاجتماع السياسي السوري كلهم، من دون استثناء[22].

---

(22) للاطلاع على نص «إعلان دمشق» والتعليقات التي أثارها؛ إذ جاء فيه: «يتطلب تعبئة جميع طاقات سوريا الوطن والشعب، في مهمة تغيير إنقاذية، تخرج البلاد من صيغة الدولة الأمنية إلى صيغة الدولة السياسية، لتتمكن من تعزيز استقلالها ووحدتها، ويتمكن شعبها من الإمساك بمقاليد الأمور في بلاده والمشاركة في إدارة شؤونها بحرية. إن التحولات المطلوبة تطال مختلف جوانب الحياة، وتشمل الدولة والسلطة والمجتمع، وتؤدي إلى تغيير السياسات السورية في الداخل والخارج... التغيير الديمقراطي في هذه المرحلة يكتسب أهمية خاصة في إنجاز هذا التغيير على يد الشعب السوري، ووفق إرادته ومصالحه، ويساعد على تجنب الانتهازية والتطرف في العمل العام، فقد اجتمعت إرادتهم بالتوافق على الأسس التالية: إقامة النظام الوطني الديمقراطي، هو المدخل الأساس في مشروع التغيير والإصلاح السياسي. ويجب أن يكون سلميًا ومتدرجًا ومبنيًا على التوافق، وقائمًا على الحوار والاعتراف بالآخر. نبذ الفكر الشمولي والقطع مع جميع المشاريع الإقصائية والوصائية والاستئصالية، تحت أي ذريعة كانت، تاريخية أو واقعية، ونبذ العنف في ممارسة العمل السياسي، والعمل على منعه وتجنبه بأي شكل ومن أي طرف كان». الموقعون على البيان: التجمع الوطني الديمقراطي في سورية والتحالف الديمقراطي الكردي في سورية ولجان إحياء =

غير أن هذا التحالف الوطني الكبير لم يدم طويلًا؛ إذ ما لبث أن واجه المصاعب في إثر قرار حزب الاتحاد الاشتراكي، وهو جزء من التجمع الوطني، بتجميد عضويته، بحجة أن النافذين في الإعلان تقصدوا تهميش موقعه في الهيئة القيادية، إضافة إلى خلاف سياسي عبّر عنه أحد قياديي حزب الاتحاد الاشتراكي بالقول إن الاتحاد معني «بالعمل لمواجهة المخاطر الخارجية التي تستهدف سوريا وأمتها العربية، فلا معنى للحديث عن الديمقراطية بمواجهة المتطلبات الوطنية واللاديمقراطية، في ظل الاحتلال والهيمنة الخارجية»[23]. وعلى هذا، أبدى الحزب انشغاله بما يعتقد بوجود مؤامرة ضد سورية تستهدف، من جملة ما تستهدف في مضمون رأيهم، النظام نفسه. مالَ الحزب إلى ما يُسمى الممانعة، واستعاد - على غرار القوى الناصرية العربية - شعارات جبهة الرفض التي وقفت دائمًا ضد عبد الناصر وقبوله خيار السلام والقرار رقم 242 الأممي التفاوضي. استبدل الحزب خط عبد الناصر الاستراتيجي (إزالة آثار العدوان وقبول التسوية والانفتاح على العالم والتعامل معه على أساس الممكن والمصالح وميزان القوى) برؤية سوداء للعالم، لا ترى في الغرب وأميركا إلا عالمًا شيطانيًا لا يخضع لمنطق السياسة المعهود. في النتيجة، انحاز هذا التحالف إلى سياسة حزب الله،

= المجتمع المدني والجبهة الديمقراطية الكردية في سورية وحزب المستقبل (الشيخ نواف البشير)، والشخصيات: رياض سيف وجودت سعيد وعبد الرزاق عيد وسمير نشار ود. فداء حوراني ود. عادل زكار وهيثم المالح ونوايف قيسية، يُنظر: «إعلان دمشق للتغيير»، 16/10/2005، في: https://goo.gl/feR2jU.

(23) رجاء الناصر، «قراءة لقرار اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي حول إعلان دمشق»، **مقاربات** (مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية)، العددان 12-13 (حزيران/ يونيو 2008)، في: https://goo.gl/d67Py2.

وربما إيران، مع تأييد خجول للسياسة الخارجية للسلطة وممانعتها اللفظية، مع استخفاف بتأثير العامل الخارجي، وتشكيك بمعارضة الخارج لتبرير تقاعسه عن الانضمام إلى الثورة. أما الضربة الأخرى لهذا التحالف فأتت من الإخوان المسلمين الذين فاجأوا الجميع في حزيران/ يونيو 2006 بتأسيس «جبهة الخلاص» مع نائب الرئيس السابق عبد الحليم خدام. ولم يطل الأمر بهم حتى أعلنوا في 7 كانون الثاني/ يناير 2009، لمناسبة الحرب على غزة، انسحابهم من جبهة الخلاص، «توفيرًا لكل الجهود للمعركة الأساسية!»، إلى أن أنهوا هذه الهدنة بعد سنتين، فأثاروا التشكيك بتقلباتهم السياسية.

كان حصيلة ذلك تمزيق المعارضة. وقام النظام من جهته بالواجب؛ إذ عاجلت الاستخبارات جماعة «إعلان دمشق» بحملة اعتقالات طالت فداء الحوراني رئيسة المجلس الوطني لإعلان دمشق، وأحمد طعمة أمين سر المجلس الوطني، وأكرم البُني، وأعضاء الأمانة العامة علي العبد الله وجبر الشوفي ووليد البُني وياسر العيتي ورياض سيف رئيس مكتب الأمانة، وأعضاء المجلس الوطني لإعلان دمشق محمد حجي درويش ومروان العش وفايز سارة وطلال أبو دان. أتى ذلك في محاولة دائمة اعتادتها السلطة لإجهاض أي تحرك ديمقراطي في مهده. غير أن هذا لم يوقف قوى التغيير والمثقفين السوريين عن التحرك.

كانت هذه حال المعارضة السورية عشية الثورة في آذار/ مارس 2011: معارضة ممزقة مترهلة تنتظر التغيير ولا تعمل له، ومثقفون ومعارضون في المعتقلات والسجون. ولأن القبضة الأمنية ضربت العمل السياسي المنظم، اقتصر هذا العمل على تجمعات صغيرة

تنتظر المناسبات لتعلن موقفًا على صفحات جرائدها السرية التي لا يعلم بها إلا المئات. وفي مقدمة هذه القوى التجمع الوطني الديمقراطي الذي كان تشكيلًا مُعتَبرًا في عام 1979، لكن لم يبق منه مع الأيام إلا العنوان، يستثمر في الماضي الذي لا يستطيع فيه صنع المستقبل، لا تتعدى عضوية أحزابه مجتمعة إلا المئات على الصعيد الوطني، وتصدر له صحيفة سرية كل شهور عدة. يتصدر قيادته عدد من الرجال الذين اعتمدوا العمل من أجل الحفاظ على البقاء والعنوان، ولا يملكون تطلعات وممارسة دينامية إبداعية. وإلى ذلك، ضرَبه في نهاية أيامه التفكك والخلاف بين محوريه: حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، وحزب الشعب الديمقراطي الذي تمخض عن الحزب الشيوعي (المكتب السياسي). كان يمكن التجمع أن يختم مشواره بطريقة مثمرة، بإخلاصه مجتمعًا لـ «إعلان دمشق»، والحفاظ على وحدته، لكنه نقل أمراضه معه إلى الإعلان، فأضعفه ومزقه بدلًا من أن يقويه.

-9-

ثورة الكرامة والحرية

تفجرت الثورة السورية في خضم حركة الربيع العربي، ولأسباب اجتماعية وسياسية داخلية عميقة الجذور. تقدمت بمطلبها الأعظم: الحرية والكرامة والعدالة للسوريين كلهم من دون تمييز. استمدت الثورة شرعيتها وعدالتها المبدئية من مواجهتها نظامًا يعامل الشعب باحتقار، كأنه مجموعة من العبيد، وبتمييز يقارب التمييز العنصري. ترافق قهره الشعب وترسيخ عبوديته بنهبه له وسلبه ثروته. أحاط باللبرلة اقتصاد محكوم بقبضة رجال الطغمة الحاكمة، وهي في جوهرها إطلاق يد رجال السلطة في ثروة البلاد بعد أن امتلكوا رقاب السوريين ونفوسهم، فجمعوا بين امتلاك السلطة/ القوة واستثمار الثروة الناتجة منها، مع السماح لشركاء صغار في السوق بالتحرك إلى جوارهم وتحت هيمنتهم. هذا كان معنى اللبرلة الحقيقي في سورية.

لم يكن هذا الوضع إلا استمرارًا للنهج الذي افتتحته الحركة التصحيحية التي ربطت باب الثراء والارتقاء بسلم السلطة وأجهزتها، ثم حولت الولاء الأمني، منذ ثمانينيات القرن الماضي، إلى رافعة شبه وحيدة لتنامي الثروة، ومعها النفوذ. فغدا الفساد منهجًا معتمدًا، وليس

انحرافًا، لإعادة صوغ التركيب الاجتماعي من فوق ... من رأس هرم السلطة.

أولًا: علامات الثورة وبروز مراكز جديدة للقيادة

شرعت علامات الثورة بإطلالاتها في بدايات عام 2011. فمن سوق الحريقة بدمشق سرت جرثومة الثورة في 17 شباط/ فبراير 2011: تظاهرة احتجاجية بعد إهانة شرطي مرور شابًا في السوق. تجمهر الناس في السوق احتجاجًا على المذلة، وكان عنوان هذا الاحتجاج «الدفاع عن الكرامة المهدورة». رفع الناس أصواتهم بهتاف «الشعب السوري ما بينذل». كان هذا صوت لمهدوري الحقوق في ظل الاستبداد الذي أرخى كاهله على البلد قرابة نصف قرن، وارتفع الآن احتجاجًا على ما يعتصر قلوبهم من شعور بالمذلة. اعتصم مئات من الشباب في 22 شباط/ فبراير 2011 أمام السفارة الليبية في دمشق، يرفعون شعارهم المدوي «خاين إللي بيقتل شعبه». ثم جرى اعتصام أمام وزارة الداخلية بدمشق في 16 آذار/ مارس 2011 من أجل حريات المعتقلين السياسيين. كانت الحركة الاحتجاجية قد أسمَعت إيقاعاتها القوية درعا. ففي 12 آذار/ مارس 2011 رفع تلامذة صغار شعارات على جدران المدارس والمنازل: «جاك الدور يا دكتور» و«الله، سورية، حرية وبس» في مقابل شعار السلطة «الله، سورية، بشار وبس». أوقف رئيس جهاز الأمن عاطف نجيب والمحافظ فيصل كلثوم 70 شخصًا، معظمهم من الأطفال دون 12 عامًا، فحول وجهاء درعا يوم جمعة 18 آذار/ مارس إلى يوم احتجاجي كبير. ومن درعا، انطلقت الثورة في أنحاء البلاد السورية كلها. ثم توسعت بسرعة فائقة بعد الانتفاضة الشعبية في درعا لتشمل

البلاد كلها. فبرز الطابع الجماهيري السلمي للتظاهرات الشعبية العارمة، لكنها افتقرت إلى قيادة منظمة على المستوى الوطني، تُوجِّه وتنظم وتعطي للتحرك هدفًا شاملًا.

إنها شبيهة تمامًا بالحالة التونسية، لذلك وجدنا في البداية خروج التظاهرات في المدن السورية كلها تقريبًا من دون تنظيم مسبق، وبعشوائية في طريقة رفع الشعارات على الرغم من تركيزها الكبير على الحرية والكرامة التي هي بالتأكيد العنوان الرئيس للثورة السورية. مع الأيام، صنعت الثورة لنفسها قادة ميدانيين في كل مدينة، استطاعوا تنظيم تظاهرات شعبية واسعة فيها، واختاروا الشعارات التي يجب أن تُرفع. أدى هؤلاء القادة الميدانيون دورًا محوريًا في تصاعد هذه الاحتجاجات، وعكست طريقة تنظيم التظاهرات وجود تنسيق ما بدأ يؤتي ثماره في تنظيمها على المستوى الوطني[1].

ترافق تعاظم التظاهرات وشعاراتها مع تعاظم القمع والدم. فمن شعارات إصلاحية «حرية، سورية وبس» إلى الشعار الجذري «الشعب يريد إسقاط النظام». ثم برز المكون العسكري للثورة حين انشق آلاف الجنود والضباط عن الجيش النظامي، وفي حالات أقل عن أجهزة أمنية، واجتمعوا تحت مظلة عامة هي «الجيش السوري الحر». على الرغم من سوء تسليحهم وقلة عددهم، نجح جنود الجيش السوري الحر في فرض درجة من الردع في بعض المناطق. شقت الحركة الشعبية طريقها من دون انتظار مشاركة المعارضة

---

(1) رضوان زيادة، «من يقف وراء الاحتجاجات في سورية؟»، السوريون نت، نقلًا عن جريدة **الحياة** (21 آب/ أغسطس 2011)، في: https://goo.gl/TrqwLm.

التقليدية ونصائحها، واجترحت لنفسها قيادة على تلاحم مع تجربتها الفعلية، وأكثر التزامًا وثقة بمستقبلها وبأهدافها، إلى أن توصلت إلى تشكيل هيئاتها القيادية الميدانية، أي التنسيقيات والهيئة العامة للثورة. فكل ما كان يحتاجه هؤلاء هو إطار جامع للتيارات السياسية كلها، يستطيع أن يشكل قطبًا تمثيليًا للشعب السوري، يساهم في قيادة عملية الانتقال إلى الديمقراطية.

ثانيًا: هيئات ميدانية وتواصل اجتماعي

فوجئت المعارضة المنظمة، على اختلاف أطيافها، شأنها شأن النظام الحاكم باندلاع الحركة الاحتجاجية في 15 آذار/ مارس 2011، وانتقال الشرارة إلى درعا، وإلى عدد من المدن والمحافظات، حتى إن بعض القوى السياسية، كالأحزاب الكردية، دأب على منع محازبيه وأنصاره من المشاركة في تظاهرات دعا إليها ناشطون قبيْل الثورة، وذلك لاعتباراتٍ نتج معظمها من خبرتها الأليمة في جولاتها مع سياسات النظام الأمنية القمعية في السنوات الماضية. كما تحفظت جماعة الإخوان المسلمين على التعاطي إيجابًا مع هذه الدعوات[2]. فكان لا بد للناشطين على الأرض من أن يُبدعوا صيغًا جديدة للتنظيم، وللتنسيق في ما بينهم، لتأمين استمرار التحرك الديمقراطي وإعطائه الفاعلية والانضباط المطلوبين، وتهيئة السبل لتقديم المساعدات الطبية والإسعافية، وتأمين الاتصالات والتغطية الإعلامية للحوادث والمواقف.

---

(2) **عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن** (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 396-397.

أصدرت لجان التنسيق المحلية في 11 حزيران/ يونيو 2011 بيانًا شاملًا، حددت فيه الطبيعة الديمقراطية للثورة، وهدفها إرساء الديمقراطية ودولة القانون. وحددت برنامجًا للمرحلة الانتقالية الديمقراطية تبدأ بتنحي الأسد. وجاء في البيان: «لا نرى غير واحد من مخرجين: إما ترتيب تفاوضي سلمي للتحول نحو نظام ديمقراطي تعددي قائم على الانتخابات الحرة، يطوي صفحة نظام الحزب الواحد والرئيس الذي تتجدد ولايته إلى الأبد، والحكم الوراثي وحصانة الأجهزة الأمنية، واستخدام الدولة لحماية سارقي الشعب والإعلام التحريضي الكاذب، أو دفع البلاد في نفق المجهول عبر المضي في خيار العنف ضد الاحتجاجات الشعبية السلمية، والتضحية بسورية من أجل بقاء نظام غير أخلاقي لا يحترم نفسه ولا شعبه. إننا نخاطب هنا الشعب السوري بمختلف أطيافه، ومن يُحتمل أن لديهم شيئًا من الغيرة على وطنهم من القريبين من النظام، ليساهموا في تجنيب البلاد المصير الذي تقودها إليه الطغمة الحاكمة. وندعو إلى وقفة ضميرية تصون سورية وشعبها، وتفتح لهما أبواب المستقبل. نقول للجميع بكل وضوح إن القضية المركزية والهدف الأول للثورة هو تغيير النظام السياسي، متمثلًا كنقطة انطلاق من إنهاء ولاية الرئيس الحالي، المسؤول سياسيًا وقانونيًا، عما ارتكبه نظامه بحق سورية والشعب السوري. هنا نقطة البداية للخروج من الأزمة، وغير ذلك هو التفاف على تضحيات الشعب السوري، وتمديد للأزمة الوطنية التي تهدد مستقبل المجتمع السوري وكيان البلاد»[3].

(3) «رؤية لجان التنسيق المحلية لمستقبل سورية»، أخبار الشرق (15 حزيران/ يونيو 2011)، في: https://goo.gl/kbKZjF.

بحسب ما تذكر سمر يزبك، برزت في الأسابيع الأولى ثلاثة تجمعات رئيسة، هي: لجان التنسيق المحلية واتحاد التنسيقيات والهيئة العامة للثورة. وشهدت هذه لاحقًا حالات اندماج وتحالف مع مجموعات مستجدة، كما في تحالف لجان التنسيق مع حركة 17 نيسان للتغيير الديمقراطي، وتجمع «نبض» للشباب المدني السوري الذي شكل ما عُرف بـ «تحالف غد». بسبب ما توحده الهيئة من تنسيقيات ومجموعات وفرق عمل ولجان مختصة، تُعتبر البنية الأكبر حجمًا بين هذه الكتل التنسيقية كلها التي خرجت من قلب حركة الاحتجاج. لم تتشكل هذه المجموعات مع بدء الانتفاضة، بل يعود تشكلها إلى مطلع شباط/ فبراير 2011، حين نُظمت اعتصامات تضامن أمام سفارات مصر وتونس وليبيا. وفي أواسط الشهر ذاته، اجتمع مصادفة أقل من 20 شابًا وفتاة، ينتمون إلى إثنيات وطوائف مختلفة، وناقشوا واقع الحال في سورية. كانت الفكرة الأولى إنشاء صفحات على موقع فيسبوك تحاكي صفحة «كلنا خالد سعيد» في مصر، وتتناول المطالب الاجتماعية والاقتصادية والخدمية للمواطنين، وتلقي الضوء على نظام الاستبداد بعد 15 آذار/ مارس. وبتأثير من التظاهرة الواسعة والممتدة، بدأ الحراك يفرز شبابًا يعملون طوال الوقت بتفرغ تام. تواصلت هذه العملية من خلال المجموعات التي تعارفت في ما بينها، وصارت تعرف غيرها باعتماد كبير على موقعي فيسبوك وسكايب. وكان كل شاب يلم شمل مجموعة تدخل مباشرة في تنسيق مع مجموعة أخرى. فكان أن رأى مصطلح «التنسيقيات» النور في بداية الشهر الخامس. غدت

هذه التجمعات الأهم والأكثر فاعلية في الانتفاضة، لأنها على تماس مع الحراك الشعبي، ومنه خرجت[4].

ثالثًا: البحث عن قيادة جامعة

لكن، بقيت الثورة تفتقر إلى قيادة وطنية جامعة، لها ممثلوها وشخصياتها التي يُفترض بها أن تتواصل مع الجمهور، وتقود مسعاه الحركي والسياسي، وتمثل الثورة أمام العرب والعالم. عانت الثورة السورية منذ انطلاقتها فراغًا في جسمها القيادي السياسي، على الرغم من بروز قيادة ميدانية من المثقفين الشباب، وهيئات سياسية فاعلة على غرار لجان التنسيق المحلية، والهيئة العامة للثورة، إلا أنها بقيت متهيبة من التصدي لمهمات قيادة العمل الوطني، فلم يتمكن المثقفون والناشطون الميدانيون في الداخل الذين برزوا خلال الشهور الأولى السلمية للثورة، من تكوين جسم سياسي وطني يكون ممثلًا سياسيًا للثورة. انتظروا من المفكرين وقادة الأحزاب وذوي الخبرة السياسية من السوريين المبادرة إلى تشكيل الهيئة القيادية السياسية للثورة، في وقت كانت فيه الحياة السياسية في حالة شلل وانطفاء، وكانت فيه المعارضة تعاني الضعف والتفكك، ولا سيما بعد أن انقضّت أجهزة النظام على آخر محاولات ما بقي من معارضة للتلاقي تحت سقف «إعلان دمشق» في عام 2005. وزادهم إرباكًا وضعفًا انسحاب حزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي، على ضعفه، من «إعلان

(4) سمر يزبك، «ولادة «التنسيقيات» ومستقبل دورها في الانتفاضة السورية»، **الحياة**، 18/ 8/ 2011، في: https://goo.gl/EipTdX.

دمشق» بذرائع غير جدية لتغطية رغبته في عدم قطع الخيوط كلها مع النظام، ولا سيما بعد وفاة قائده جمال الأتاسي، وتعاظم تأثير خير الدين حسيب وقيادة ما يُسمى المؤتمر القومي العربي في قيادته من جهة، وانتقالات الإخوان المسلمين السريعة من الانضمام إلى «الإعلان» إلى ملاقاة عبد الحليم خدام، ثم إعلانهم المفاجئ عن الاستنكاف عن معارضة النظام في أثناء حرب غزة بذريعة عدم إشغال النظام عن احتمال المواجهة من جهة أخرى. أضاف ذلك إلى ضعف المعارضة وانعدام الثقة بين أطرافها. فلم يبق من «إعلان دمشق» إلا حزب الشعب الديمقراطي وبعض القوى والشخصيات في الداخل والمنافي، بينما اصطفت قيادة حزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي **متأرجحة بين الصفوف المتلاطمة للثورة الشعبية والنظام**[5].

اقتصر حراك المعارضة السورية في البداية على مبادرات واجتماعات ارتجالية، كاجتماع اسطنبول في 26 نيسان/ أبريل 2011، ومؤتمر أنطاليا يومي 1 و2 حزيران/ يونيو 2011. تداعت له مجموعة من الفاعليات وشارك فيه بعضُ الأحزاب والتيارات المعارضة كالإخوان المسلمين. تمخض عنه بيانٌ دعا إلى استقالة الأسد وتسليم مهماته لنائبه. بعد ذلك، عُقد اجتماع بروكسل في 4 حزيران/ يونيو 2011، وشاركت فيه تياراتٌ وشخصياتٌ إسلامية وعشائرية، وتمخض عنه تشكيل «الائتلاف الوطني لدعم الثورة السورية». شارك في هذا المؤتمر 200 شخصية تنتمي أغلبيتهم

---

(5) «بيان اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي في سوريا»، **مجلة الوعي العربي** (16 نيسان/ أبريل 2012)، في: https://goo.gl/cQxgMh.

إلى التيار الإسلامي، ونتج منه تشكيل ثلاث هيئات لدعم الثورة السورية، انضمت لاحقًا إلى المجلس الوطني. ثم نُظم لقاءٌ تشاوري ضم شخصياتٍ من المعارضة الوطنية في الداخل بصفتهم الشخصية، وبصفتهم أصحاب رأي مستقلين، عُقد في دمشق في فندق سميراميس بتاريخ 27 حزيران/ يونيو 2011. نتج منه دعوة إلى إسقاط النظام الاستبدادي وإنهاء الخيار الأمني كشرطٍ للحوار الوطني مع النظام(6).

مع عجز المؤتمرات السابقة عن تمثيل قوى الثورة في الداخل وتلبية مطالبها والتعبير عن التيارات السياسية السورية، تداعت قيادة سياسية إلى تنظيم مؤتمر الإنقاذ في اسطنبول التركية، والقابون في دمشق بشكل متوازٍ، بالاستعانة بشبكة الاتصالات. عُقد هذا المؤتمر في اسطنبول في 16 تموز/ يوليو 2011، بمشاركة 400 شخصية برئاسة المحامي هيثم المالح، لكن تعذر على القادة في القابون الاجتماع؛ إذ تعرضوا لقصف مدفعي راح ضحيته 14 شهيدًا. وبدوره، فشل المؤتمر في تقديم قيادة سياسية تُرضي الناشطين وقوى المعارضة التي انحازت إلى الثورة، وغلب على تنظيم المؤتمر الارتجال والفردية التي ميزت قيادته، وخيب آمال كثير من الناشطين وشكل صدمة لهم بعد أن عولوا عليه في إيجاد قيادة قادرة على تمثيل الثورة وتوحيد المعارضة المنحازة إليها(7). في المقابل، نظمت السلطة مؤتمرًا في متنزه «صحارى» بقيادة نائب

---

(6) بشارة، ص 397-398.

(7) حازم نهار ولؤي صافي، **المعارضة السورية** (تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2013)، ص 238-239.

الرئيس فاروق الشرع، تمخض عن توصيات لتخفيف التوتر، غير أنها لم تُبصر النور.

استمر الجدل في سورية بعد مؤتمر سميراميس للناشطين المعارضين المستقلين، ومؤتمر صحارى التشاوري الذي نظمته السلطة برئاسة الشرع حول مسألة الحوار مع السلطة بشأن مستقبل سورية، وآفاق تطورها السياسي. لكن هذين المؤتمرين، كما المؤتمرات الأخرى على اختلاف مقاصدها، أفسحا في المجال أمام إيضاح وجهتي النظر في صفوف المعارضة: عبّر عن الوجهة **الأولى** قادة الانتفاضة الميدانيون (التنسيقيات) وكثير من الناشطين والمثقفين، وأكثر المعارضين في الخارج (مؤتمرا أنطاليا وبروكسل). إلى جانب اعتقاد هؤلاء جميعًا أن السلطة لم تقترح برنامجًا جديًا للحوار يمكن البناء عليه بسبب اعتمادها نهج العنف وإرهاب المجتمع لمعالجة الأزمة الوطنية العامة، فإنهم رأوا أن طبيعة النظام الاستبدادية تقف على النقيض من النظام الديمقراطي، وتمنعه من التحول داخليًا إلى نظام ديمقراطي تعددي، ما دام ميزان القوى لم يختل لمصلحة الشعب الثائر. متى حصل هذا الاختلال، يكون الحوار مجديًا، لأن الممكن الوحيد فيه تسليم السلطة لهيئة انتقالية ديمقراطية. فالمقارنة بين النظامين الديمقراطي والأسدي تبين ذلك بوضوح؛ إذ إن مؤسسات الدولة في النظام الديمقراطي (الجيش والشرطة، والسلطة القضائية والتشريعية، والمؤسسات التربوية العمومية) تمثل الإرادة والمصلحة العموميتين للمجتمع بفئاته كلها، وهي مستقلة عن مجال الصراع السياسي والاجتماعي، ولا تخضع عمومًا للتغير والتبدل مع تغير النخب الحاكمة، بينما المجال السياسي المفتوح هو المجال الذي يبرز فيه التنافس

والصراع السياسي الديمقراطي، في سياق التداول السلمي للسلطة وإدارة الحكم، وتنبثق منه عبر صندوق الاقتراع الأكثرية والأقلية السياسيتان. ومن ثم، تتداول هذه الفئة الاجتماعية أو تلك السلطة، في سعيها إلى تطبيق برامجها الانتخابية في إطار الدستور، من دون أن تمس استقلالية مؤسسات الدولة ووظائفها الثابتة؛ إذ لا يحق للسلطة ورجالها التطاول عليها، أو تغيير وظائفها، فضلًا عن تحويلها إلى أداة تسخرها لمصالحها الخاصة.

إن الزمرة التي استولت على السلطة باسم حزب البعث لم تهيمن على الحكم وحده، بل صادرت مؤسسات الدولة وسخّرتها لمشروعاتها الحزبية ولتوابع البعث وأجهزته السلطوية، كما فرضت التبعية على المؤسسات الثقافية والتربوية، وعلى هيئات المجتمع المدني كلها، فغدت الهيئات النقابية والحزبية مُلحقة بقيادة الحزب وأجهزته، فأدخلت المجتمع برمته في منظمات تابعة للسلطة وحزبها لتلقينه أخلاقية الطاعة والاستتباع.

على هذا، رأى قادة الحراك الشعبي للتنسيقيات والهيئة العامة للثورة وأقسام من المعارضة القديمة، بمن فيها بقايا «إعلان دمشق» ومؤيدوهم، أن انتقال سورية من النمط التسلطي إلى الأنموذج الديمقراطي للدولة يحتم البدء بتحرير مؤسسات الدولة من طابعها الحزبي (البعثي) ومن هيمنة السلطة وأجهزتها، لتصبح مؤسسات للسوريين كلهم، تحمي حقوقهم العمومية من تعديات السلطة السياسية وأصحابها، وتراقب شرعية سلوكها، بدلًا من أن تكون خادمتها. كما يستدعي إلغاء ما هو مُتبع من تبعيث القضاء والتعليم والجيش والنقابات والمجتمع المدني والفضاء الاجتماعي برمته،

وتحرير هذه القطاعات من التبعية القسرية للحزب وأجهزته القمعية، وإلغاء التمييز/ التقسيم القائم حاليًا في المجتمع السوري بين مجموعة من السادة البعثيين، لها وحدها الحق في حكم المجتمع والدولة وقيادتهما، ومجموع الشعب السوري الذي عليه الطاعة والخضوع، عندها فحسب، يتوافر الشرط اللازم - غير الكافي - لتأسيس الديمقراطية. وهذا ما لا يمكن أنه يقره النظام إلا إذا كان في حالة هزيمة أمام الحركة الشعبية، وصار عاجزًا عن الدفاع عن مواقعه.

ليست مسألة الانتقال إلى الديمقراطية مسألة قانونية أو حقوقية فحسب، بل هي مسألة عملية في الأساس، تتعلق بتفكيك الأجهزة القمعية، وبالتفكيك العملي لعلاقة التبعية القائمة بين الأجهزة الحزبية والقمعية للنظام ومؤسسات الدولة. يتعلق هذا الأمر بتبدل موازين القوى بشكل جذري لمصلحة الشعب والانتفاضة، ويدل عليه ظهور إشارات جدية على تفكك النظام، وتراجع ثقته بنفسه، كإعلان الاستقالة أو الوعد بعدم التجديد. فلن تستطيع قوى المعارضة أن تحصل بالحوار إلا على نمط شبيه بنظام مبارك الذي سمح بتعايش الاستبداد بديمقراطية مقيدة تقتصر على حرية نسبية للصحافة وتعددية حزبية وانتخابات نيابية، وحريات عامة منضبطة تحت قبة النظام، أو كما تقول السلطة «تحت سقف الوطن»!

هذه الحجج وغيرها تسوقها المعارضة الرافضة الحوار مع السلطة، لتبرير شكّها في صدق نوايا السلطة وقدرتها على التحول إلى الأنموذج الديمقراطي. يعزز وجهة نظرها تلك عمق الحركة الاحتجاجية التي ازدادت اتساعًا وتنظيمًا، وارتفع عدد شهدائها ومعتقليها وجرحاها.

أما وجهة النظر **الثانية**، فعبرت عنها أغلبية المعارضة المدنية القديمة التي كانت تميل قبل انطلاق الانتفاضة السورية إلى الحوار مع السلطة باعتباره سبيلًا للإصلاح الديمقراطي، كحال بقايا التجمع الوطني الديمقراطي: الاتحاد الاشتراكي وحزب العمل الشيوعي والاتحاد الوطني الديمقراطي الكردستاني وبعض المثقفين اليساريين والقوميين. دعا أنصار وجهة النظر هذه السلطة إلى عقد مؤتمر وطني للحوار يجمع أطياف المعارضة كلها مع ممثلي النظام، بحثًا عن مخرج لتحول سورية إلى الديمقراطية بطريقة سلمية، وهي اقتراحات قدمها سابقًا «إعلان دمشق» ومؤتمره الوطني، فجُوبهت هذه الدعوة حينها بالاعتقالات، حتى طالت أمينة المؤتمر فداء الحوراني، ابنة الزعيم أكرم الحوراني. بناءً عليه، اتجهت أغلبية هذه القوى إلى المساومة مع النظام، والحوار معه للوصول إلى الهدف الديمقراطي.

كان بعض القوى القومية/ الناصرية واليسارية الراديكالية والكردية في الداخل قد استبق تشكيل المجلس في محاولة لفرض مركز للمعارضة كأمر واقع، وشكلوا «هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي»، وأصدروا بيانًا أكدوا فيه أن المخرَج من الأزمة الراهنة عو عقد مؤتمر وطني عام وشامل، وهذا يحتاج إلى إطلاق حوار جاد ومسؤول يبدأ بتهيئة البيئة والمناخات الملائمة، ليكتسب صدقيته والثقة به، وإلى وقف الخيار الأمني - العسكري[8]. غير أن هذه الهيئة بمكوناتها اليسارية والإصلاحية، وهي قيادة تفتقر إلى

(8) راجع نص الوثيقة كاملة في: «الوثيقة السياسية لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني الديمقراطي في سورية»، دمشق، 30/ 6/ 2011.

جمهور يعاضدها واختارت الحوار والسلمية خيارًا وحيدًا لتحركها، بقيت بعيدةً عن مزاج الثورة السورية وعن توجهات قادتها وناشطيها الميدانيين، كما أن الأحزاب التي تجمعت في مؤتمر هيئة التنسيق الوطنية هي أحزاب لا يتعدى تكوينها كثيرًا من الرجال، ومنها ما تشكل على عجل للبحث عن دور مفقود. ولا يُستثنى من ذلك حزب العمل الشيوعي و«تيم»، وهي مجموعة من الشخصيات اليسارية المستقلة، وما سُمي الحزب الشيوعي (المكتب السياسي)، انتحالًا لاسم الحزب المعروف، و«معًا»، بينما عمل عضوها الآخر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني كل ما بوسعه لمحاربة الثورة بالتواطؤ مع النظام، وبرهن عن أنه يحمل مشروعًا انفصاليًا فاشيًا، فعمل بالقوة على إحلال إدارة ذاتية كردية، وحارب الفصائل الكردية الأخرى والجيش الحر[9]. ورفعت الهيئة شعار «إسقاط

---

(9) «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، في: https://goo.gl/uTM9rT.

ضمّت هيئة التنسيق الوطنية عند تأسيسها شخصيات وأحزابًا معارضة، أبرزها التجمع الوطني الديمقراطي المكوّن بدوره من خمسة أحزاب، أكبرهم حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي الذي يرئسه حسن عبد العظيم، وهو الناطق الرسمي باسم التجمع الوطني الديمقراطي ورئيس هيئة التنسيق الوطنية. كما يضمّ التجمع الوطني الديمقراطي حزب العمال الثوري العربي المتمثل بحازم نهار، وحزب العمل الشيوعي المتمثل بعبد العزيز الخير، وحركة الاشتراكيين العرب المتمثلة بمنير البيطار، وحزب الاتحاد السرياني، إضافةً إلى حزب الشعب الديمقراطي الذي لم يكن له تمثيل ضمن المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق. كما ضمّت الهيئة أحزابًا تجمع اليسار الماركسي، وحركة معًا من أجل سورية حرة ديمقراطية التي أسسها المعارض منذر خدام، ولجان أحياء المجتمع المدني المستقلين. وضمّت هيئة التنسيق صالح مسلم محمد/ ممثل حزب الاتحاد الديمقراطي (صاحب المشروع الانفصالي)، ونصر الدين إبراهيم/ ممثل الحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي). لكن الأحزاب =

النظام الأمني الاستبدادي» بديلًا من شعار إسقاط النظام، ولا مانع لديها من بقاء الأسد، يحدوها الأمل في أن يساهم الحوار في عملية تغيير ديمقراطي بطريقة تفاوضية أو تشاركية آمنة، من دون البحث عن تغيير ميزان القوى.

تموضعت الهيئة بذلك في موازاة الحركة الشعبية والنظام في الوقت نفسه[10]، في وقت حَزَم النظام فيه أمره على استخدام السلاح والاعتقال والقتل والتدمير سبيلًا وحيدًا للتعامل مع الشعب، وفي توجه آخر يستند إلى قوة الثورة ويقدم تصورًا للتغيير الديمقراطي، متكلًا على تنامي قوى الثورة وتعديلها ميزان القوى. اصطفت قيادة الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي مترددة بين الثورة والنظام، باحثة عن حلول وسط معه، في وقت كانت القوى الشعبية الفاعلة قد وصلت إلى يقين راسخ بأن النظام مصمم على المجابهة الدامية، من دون الاكتراث بأي حل سياسي، وذلك من خلال دماء المتظاهرين السلميين الغزيرة التي أسالها النظام. قادت هذه الحالة الصعبة الحزب إلى الانقسام. لم يرضَ الجمهور الناصري عن سلوك قيادته في هيئة التنسيق، وأثار ذلك اللغط عند قواعد الحزب نفسه، التي ما لبثت أن نبذت توجهات القيادة وأصدرت بيانًا عقب اجتماعها في نيسان/ أبريل 2012 طالبةً أن تسحب القيادة تمثيلها من هيئة

= الكردية، باستثناء حزب الاتحاد الديمقراطي، انسحبت من الهيئة في كانون الثاني/ يناير 2012 بعد تشكيلها المجلس الوطني الكردي في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، إلى جانب أحزاب كردية أخرى كانت انضمت إلى المجلس الوطني السوري.

(10) صرّح رجاء الناصر، عضو المكتب السياسي في الاتحاد الاشتراكي العربي، في 18 أيلول/ سبتمبر 2011 أن المعاضة لا تقول الإسقاط ولا الإصلاح وإنما بينهما. يُنظر: نهار وصافي، ص 115.

التنسيق. جاء في البيان: «صادقت اللجنة المركزية على البيان الصادر بتاريخ 25 كانون الثاني/ يناير 2012، القاضي بانسحاب حزبنا من هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي، واعتبرت أن كل عضو من حزبنا ما زال يعمل مع الهيئة، تكون علاقته بحسب صفته الشخصية»[11]. كما دفعت مواقف قيادة حزب الاتحاد الاشتراكي بعض المثقفين الناصريين، وفي مقدمهم خالد الناصر وآخرون، إلى تشكيل تنظيم ناصري بديل، سُمي «التيار الشعبي الحر»، وأعلن اندماجه في الثورة بشكل كامل، ومثله خالد الناصر في المجلس الوطني السوري عضوًا في أمانته العامة، ثم في الائتلاف الوطني لقوى الثورة. أكد خالد الناصر أن «التيار ملتزم إرادة الحراك الشعبي التي تطالب بكل وضوح بإسقاط النظام بكامل رموزه ومرتكزاته، ولا تقبل أي حوار معه، اللهم إلا التفاوض على رحيله وتسليم السلطة»[12].

(11) «بيان اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، الأحد، 15 أبريل 2012»، كتّاب عراقيون من أجل الحرية (موقع إلكتروني) (16 نيسان/ أبريل 2012)، في: https://goo.gl/rHx7sU.

(12) «حوار أجراه الدكتور الهادي الغليوني مع الدكتور خالد الناصر»، موقع صوت العرب - صوت الناصريين (26 تشرين الأول/ أكتوبر 2012)، في: https://goo.gl/ofnSo3.

-10-

المجلس الوطني السوري

لم تتوقف محاولات ملء الفراغ القيادي في الثورة. فمنذ انطلاقها، ما كانت المسألة الأساسية تكمن في إيجاد تمثيل فعلي للمعارضة أو حتى توحيدها، بل في تشكيل هيئة تمثيلية للثورة تشمل المعارضة التي انحازت إليها فعلًا، والتعبير عن أهدافها بإسقاط النظام وإرساء نظام ديمقراطي فعلي على أساس رابطة المواطنة. فهمت أوساط «هيئة التنسيق» أن الأمر يتعلق بلملمة المعارضة عساها توجه الثورة إلى الصواب! عُقدت مؤتمرات عدة لتشكيل هيئة قيادية جامعة ملتصقة بالثورة، كان أبرزها المؤتمر الذي عُقد في الدوحة على هامش ندوة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات تناولت الشأن السوري، وجمع أطراف المعارضة بمن فيها هيئة التنسيق في أيلول/ سبتمبر 2011. تمخض عن هذا المؤتمر وثيقة برنامجية تتعلق باستراتيجية الثورة، لا تختلف عن الوثيقة التي صدرت لاحقًا عن «المجلس الوطني السوري» بعد تشكيله. في ما بعد، حاولت «هيئة التنسيق» فرض شروط تعجيزية للتوقيع على الوثيقة[1]، ثم تنصلت من الاتفاق حين أصدرت بيانًا

(1) عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن =

رحبت فيه بالائتلاف الذي اقترحه اجتماع الدوحة بطريقة توحي كأنها ليست طرفًا فيه. كما صاحب بيانها هذا تصريح قيادي في الهيئة أكد فيه أن «إسقاط النظام ليس من أولوياتنا»[2]، وهو ما ينسف الاتفاق برمته! لكن وقائع هذا المؤتمر وأفكاره مهدت الطريق أمام المجلس الوطني.

التأم مؤتمر اسطنبول للناشطين السياسيين وبعض معارضي الداخل والمنافي في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، بعد سبعة شهور من اندلاع الثورة، تحت ضغط المتظاهرين السوريين الذين اعتبروا «هيئة التنسيق» رديفًا للنظام، عندما رفعوا شعار «هيئة التنسيق لا تمثلني»، وطالبوا أطراف المعارضة الأخرى بالوحدة في «جمعة وحدة المعارضة»[3]. كان أحد أهداف ناشطي الثورة الميدانيين دفع المعارضة إلى تشكيل هيئةٍ سياسية تمثل أهداف الثورة المعلنة وتوجهاتها لإسقاط النظام، والتحول إلى نظام ديمقراطي، فشكل هذا حافزًا لاستعجال تأسيس المجلس الوطني والتوقيع على

= (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 402. جاء في شهادة عزمي بشارة حول هذه الواقعة قوله: «كانت شروط هيئة التنسيق تعكس رغبتها في التنصل من الاتفاق، بخاصة وأنها كانت تحضر لعقد مؤتمرها الأول في 15 أيلول/ سبتمبر 2011. وفي اعتقادنا أن قيادة هيئة التنسيق رفضت المصادقة على بيان يتضمن صراحة «إسقاط النظام بكامل رموزه ومرتكزاته، ورفض أي حوار معه»،... تراهن على إمكان تسوية مع النظام. وحصل اتصال مباشر بين ممثلي إعلان دمشق ومجموعة اسطنبول للاستغناء عن جماعة الداخل والانتقال إلى التعاون في اسطنبول».

(2) حازم نهار ولؤي صافي، **المعارضة السورية** (تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2013)، ص 291.

(3) «دعوة جديدة للتظاهر في سورية في جمعة وحدة المعارضة»، جمعية حقوق الإنسان (9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011)، في: https://goo.gl/Cts3KS.

وثيقته التأسيسية، وذلك في اجتماع للمعارضة في اسطنبول ضم قوى إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي والهيئة الإدارية الموقتة للمجلس الوطني السوري وجماعة الإخوان المسلمين في سورية وأحزاب وقوى كردية والمنظمة الأشورية الديمقراطية وشخصيات وطنية مستقلة وقوى اجتماعية أخرى بمن فيها العشائر الكريمة ولجان التنسيق المحلية والمجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية. وبدعم من الهيئة العامة للثورة السورية، توصلوا إلى صيغة توافقية لا تختلف عن الصيغة البرنامجية التي توصلوا إليها في الدوحة من قبل، جاء فيها: «تعلن القوى الموقعة على هذا البيان عن تشكيل المجلس الوطني السوري، إطارًا لوحدة قوى المعارضة والثورة السلمية وتضافرهما. يشكل المجلس الوطني العنوان الرئيس للثورة السورية، ويمثلها في الداخل والخارج، ويعمل على تعبئة فئات الشعب السوري كلها، وتوفير أنواع الدعم اللازم كلها من أجل تقدم الثورة، وتحقيق آمال وتطلعات شعبنا بإسقاط النظام القائم بكل أركانه ورموزه، بما فيه رأس النظام، وبناء نظام ديمقراطي تعددي في إطار دولة مدنية تساوي بين مواطنيها جميعًا من دون تمييز على أساس القومية أو الجنس أو المعتقد الديني أو السياسي. يؤكد المجلس أن سوريا الجديدة بنظامها المدني الديمقراطي تشكل أفضل ضمان لمكونات الشعب السوري كافة، ولحل القضية القومية للشعبين الكردي والأشوري (السرياني) حلًا ديمقراطيًا عادلًا في إطار وحدة سورية أرضًا وشعبًا، مع ممارسة حقوق المواطنة وواجباتها المتساوية»[4].

(4) «البيان التأسيسي للمجلس الوطني السوري»، في: https://goo.gl/Tt1CBh.

كان مؤتمر اسطنبول في مقرراته وتوجهاته السياسية استمرارًا لما جرى في الدوحة، مع انضمام قوًى جديدة: لجان التنسيق المحلية والهيئة العامة للثورة السورية والمجلس الثوري، مع فارق بسيط هو اختيار اسم المجلس الوطني بدلًا من الائتلاف. ثم جرى ضم عدد متساوٍ من أطراف هذا الائتلاف، والخروج بصيغة المجلس الوطني بتاريخ 2 تشرين الأول/ اكتوبر 2011»[5]. كان القائمون على المجلس الوطني السوري يأملون في إنهاء النقاشات كلها التي تُركت مفتوحة بشأن أجهزته وميثاقه وتركيبته في برهة قصيرة. كان بيان الإعلان التأسيسي الذي قرأه برهان غليون، نيابة عن الهيئة العامة للمجلس، قد وضع الأسس التي يقوم عليها المجلس وأهدافه، وتفصيل تلك الأسس وخريطة العمل لتحقيقها ينتظران اجتماعات تكميلية، تتم فيها بلورةٌ أفضل لما جاء في بيان التأسيس، وتشكيل المكاتب الفرعية وبحث خطتها. وفي خلال ذلك يُمد الحوار ليضم أكبر عدد ممكن من الشخصيات والهيئات والتيارات السياسية التي لا تزال حتى الآن خارج إطار المجلس الذي يعول عليه جزء من السوريين كي يكون مترجمًا لحراك الثورة السورية، وداعمًا لها في أوساط المجتمع الدولي، في رحلة يشبهها البعض برحلة المجلس الانتقالي الليبي، على الرغم من تأكيد عدد كبير من أعضاء المجلس الوطني السوري اختلاف الأوضاع والتركيبة، وربما المسير أيضًا[6].

---

(5) نهار وصافي، ص 293.

(6) تقول بسمة قضماني، عضو الأمانة العامة للمجلس: «إن اجتماعات بين أكاديميين ومستقلين انطلقت قبل تشكيل المجلس بنحو شهرين، جرى خلالها وضع تصور لتشكيل مجلس يمثل مختلف التيارات المعارضة، من خلال جرد مئات الأسماء لمعارضين سوريين، وتم العمل على انتقاء الأسماء التي يمكن التوافق بينها، =

أعلن الثائرون تأييدهم هذه الخطوة التوحيدية في تظاهرات جمعة «المجلس الوطني يمثلني»، ومباركتهم تأسيس المجلس الوطني[7]. وصرح رئيس المجلس المُنتخب برهان غليون أن المجلس يشكل إطارًا موحدًا للمعارضة السورية، يضم الأطياف السياسية كلها، من الليبراليين إلى الإخوان المسلمين، ولجان التنسيق المحلية والأكراد والأشوريين، «وهو يشكل العنوان الرئيس للثورة السورية، ويمثلها

= مع الحرص على عدم تغييب أي تيار، وانتهى العمل جزئيًا إلى إعلان هيئة تأسيسية للمجلس الوطني في 16 أيلول (سبتمبر) في اسطنبول من 70 اسمًا، والمعايير حينها لم تكن حزبية أو مناطقية وإنما مبنية على اختيار أسماء مرنة يمكنها التعامل مع الآخر من دون صدام». لكن العمل بقي منقوصًا، وتعرض لانتقادات كان أهمها اعتبار أن نصف الأسماء المذكورة محسوب على الإسلاميين، وإن كان تيار الإخوان لم ينضمّ بعد إلى تلك التشكيلة التي شاء بعض أطياف المعارضة اعتبارها تحالفًا بين بيروقراطيين وإسلاميين تعمل من أجل ضمّ تيارات أخرى، فتمّ الحديث مع تيار الإخوان وإعلان دمشق وتنسيقيات الداخل والتيار الليبرالي، ما أفضى بعد ذلك إلى تشكيلة المجلس الحالي وإعلان قيامه في 2 تشرين الأول/ أكتوبر بمشاركة 230 اسمًا من ستة تيارات أساسية، هي كتلة الإخوان المسلمين، وكتلة إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي، وكتلة مجلس اسطنبول الذي عقد في 15 أيلول/ سبتمبر 2011 المكون من 70 شخصًا، وكتلة المستقلين، والكتلة الكردية التي تضم أحزابًا وشخصيات مستقلة، وبعض شباب تنسيقيات الثورة ممثلًا بلجان التنسيق المحلية الأقرب إلى الخط السياسي لإعلان دمشق، والمجلس الأعلى لقيادة الثورة ذو التوجهات الإسلامية، فيما بقيت الهيئة العامة للثورة خارج المجلس بعد رفض طلبها إعطاء التنسيقيات وشباب الثورة الثلث المعطل، لكنها دعمت المجلس من دون المشاركة فيه. وتتمثل هذه التيارات أيضًا في الأمانة العامة المكونة من 29 شخصًا، ومن المفترض أن يتم انتخاب هيئة تنفيذية أو رئاسية مكونة من 7 أو 8 شخصيات.

يُنظر: يوسف الشريف، «رحلة شاقة في اتجاه تشكيل معارضة سوريّة موحدة ومستقلة»، سعورس (20 تشرين الأول/ أكتوبر 2011)، في: https://goo.gl/yGEGCm.

(7) «مظاهرات المسيفرة: جمعة المجلس الوطني يمثلني»، يوتيوب، 7/ 10/ 2011، في: https://goo.gl/Jxxh6G.

في الداخل والخارج، ويوفر الدعم اللازم لتحقيق تطلعات شعبنا، بإسقاط النظام القائم بكل أركانه، بما فيها رأس النظام، وإقامة دولة مدنية من دون تمييز على أساس القومية أو الجنس أو المعتقد الديني أو السياسي، وهو مجلس منفتح على جميع السوريين الملتزمين مبادئ الثورة السلمية وأهدافها». وردًا على سؤال بشأن السعي إلى الاعتراف الدولي بالمجلس، قال غليون: «إن تشكيل المجلس كان أصعب، والاعتراف الدولي سيكون أسهل، وتنتظر دول عربية وأجنبية إطارًا للمعارضة السورية يتحدث باسمها حتى تؤيده كبديل للنظام الذي فقد ثقة العالم تمامًا»[8]. كما صرح غليون للصحافة قائلًا إن المجلس سينظم الجيش الحر ويخصص له رواتب منتظمة، بناءً على وعود جدية تلقاها من بعض الوزراء العرب[9].

عمل المجلس الوطني على وضع نقاطٍ محددة للمرحلة الانتقالية، أصدرتها أمانته العامة في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، أعطت تصورًا واضحًا عن المستقبل، تضمنت تأكيد أن «يتولى المجلس الوطني مع المؤسسة العسكرية تسيير المرحلة الانتقالية، وضمان أمن البلاد ووحدتها، حال سقوط النظام - يشكل المجلس حكومة انتقالية لإدارة شؤون البلاد - ويدعو المجلس إلى مؤتمر وطني جامع تحت عنوان: التغيير الديمقراطي، لوضع برنامج وملامح المرحلة الانتقالية، مع ممثلي المجتمع السوري بكل

(8) «اسطنبول: المعارضة تعلن تأسيس مجلس وطني»، بي بي سي عربي (2 تشرين الأول/ أكتوبر 2011)، في: https://goo.gl/kN6Y64.

(9) مقابلة شخصية مع الدكتور برهان غليون في الدوحة (آذار/ مارس 2014).

أطيافه، وبمن لم تتلطخ أيديهم بدماء الشعب، أو بنهب ثروة الوطن من أهل النظام – تتكفل الحكومة الانتقالية بتوفير المناخ المناسب لعملية تنظيم الحياة السياسية في البلاد، وتوفير الشروط التي من شأنها ازدهار المجتمع المدني، عبر هيئاته المختلفة، بما في ذلك النقابات الحرة – تُنظم الحكومة الموقتة خلال سنة كحد أقصى انتخابات حرة بمراقبة عربية ودولية لانتخاب جمعية تأسيسية، مهمتها وضع دستور جديد للبلاد، يتم إقراره بعد طرحه على الشعب عبر استفتاء عام، وتجرى الانتخابات النيابية الحرة في مدة أقصاها 6 أشهر، وفقًا للدستور الجديد»[10].

توافقت هذه التصريحات المتفائلة من رئيس المجلس مع حجم الوعود التي قطعتها الأطراف العربية والدولية. وإلى جانب التأييد الشعبي، حظي المجلس بترحيب عربي، ولا سيما من دول الخليج العربي، وفي مقدمها قطر والسعودية ومعهما ليبيا، وبترحيب من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة مع الكثير من الحذر والتشكيك. أعلن مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي «ترحيبه بالجهود التي تبذلها المعارضة السياسية في سورية من أجل إنشاء كيان موحد. إن إطلاق المجلس الوطني السوري خطوة إيجابية»، بينما اعترف المجلس الوطني الليبي به، وأغلق السفارة السورية الرسمية[11]. لكن هذا التأييد اقتصر على الأقوال ولم يتجاوزها إلى الأفعال!

---

(10) الأمانة العامة للمجلس الوطني السوري، موقع إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي (5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011).

(11) مراد مراد، «باريس لن يثنيها «الترهيب» عن دعم الشعب و«الانتقالي الليبي» يغلق سفارة دمشق: الاتحاد الأوروبي يرحب بتأسيس المجلس الوطني السوري»، **المستقبل** 14/ 11/ 2011، في: https://goo.gl/FVU9qe.

غير أن آلية عمل المجلس المؤسسة على قاعدة التوافق والتوازن والمحاصصة بين مكوناته المختلفة (الإخوان المسلمون وإعلان دمشق ومجموعة العمل الوطني والمستقلون) عطلت دينامية انطلاقه وطبعت أداءه بالرتابة. فإن حرص مكوناته على الإبقاء على التوازن بين كتلها على ما هي عليه منع من توسيعه ليشمل ما يمكن من أطياف المعارضة الأخرى والمكونات الجديدة المجتمعية التي بزغت في مخاض الثورة. كما أن الحرص على تطبيق قاعدة تداول الرئاسة دوريًا كل ثلاثة شهور عطلت استقراره القيادي، وجعلت من كل دورة مناسبة لاحتمال اندلاع أزمة. لكن الأهم من ذلك كله تقصير الأصدقاء والأشقاء عن دعم المجلس الوطني. فلم يدخل في صندوقه طوال فترة عمله إلا 40 مليون دولار، بينما كان من المؤمل أن تصل المساعدات إلى 100 مليون دولار شهريًا، تخصص منها رواتب لأفراد الجيش السوري الحر وضباطه[12]. فوجد المجلس نفسه عاجزًا أمام ثقل مسؤولية إغاثة ملايين السوريين، وأمام حاجات الجيش الحر والتكفل برعايته، وتأمين الإنفاق المنتظم الذي يحتاجه. وبذلك، تعطلت عملية ربط الجيش الحر بمركز قيادي واحد على صلة بالمستوى السياسي، ولم يتمكن المجلس من تحقيق قدر أكبر من التماسك أو الهيكلة في صفوف الجيش الحر، أو حتى تأمين

---

(12) قال غليون في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر أصدقاء سورية في اسطنبول في 2 نيسان/ أبريل 2012، إننا «نريد دعم الجيش السوري الحر لتأمين حماية المدنيين. نريد الاعتراف بالمجلس الوطني ممثلًا شرعيًا وحيدًا للشعب السوري. نريد التزامًا دوليًا بإعادة إعمار سورية بعد سقوط النظام المحتم». وأوضح غليون أن «المجلس سيتكفل بتخصيص رواتب ثابتة لجميع الضباط والجنود والمقاومين الفاعلين في الجيش السوري الحر». يُنظر: برهان غليون، «الشعب مستمر في كفاحة وسنخصص رواتب للجيش الحر»، **السياسة** (الكويت)، في: https://goo.gl/byZjuB.

الحد الأدنى اللازم لإثبات فاعليته في علاقته بالسوريين، وحاجاتهم الصحية والإنسانية والدفاعية. يعود السبب الأساس في ذلك إلى الافتقار للدعم العربي الذي تدفق على أطراف أخرى على الأرض السورية، وإلى تقاعس أميركا والغرب وتنصلهما من وعود قطعاها. تُرك المجلس وحيدًا يغرق في مشكلاته الداخلية ومهماته القاصر عن تلبيتها، فتأكّلت شرعيته أمام الجمهور بقدر انكشاف عجزه وافتقاره إلى أبسط الإمكانات لدعم صمود السوريين. وزاد من أزمة المجلس أيضًا خروج بعض الأصوات العالية من داخل صفوفه وخارجها، تعدى أذاها النيل من سمعة المجلس إلى النيل من سمعة المعارضة السورية مجتمعة! ترافق ذلك مع شيوع ظاهرة الانسحاب والاحتكام إلى الشتائم وإطلاق الاتهامات أمام الإعلام، ما أفقد المعارضة احترام جمهورها قبل أن يفقدها احترام الرأي العام العربي والعالمي، واحترام الدول التي استخدمت ذلك ذريعة لتبرير تقاعسها.

إن حفاظ الإدارة الأميركية على توجهٍ ثابتٍ تجاه الثورة السورية، وبالتالي تجاه ممثليها في المجلس، هو استمرار لاستراتيجية مفادها تغيير سلوك النظام لا تغييره، التي انتهجتها إدارة بوش السابقة. لذا دعت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون الأسد نفسه إلى قيادة التغيير. لم يطرأ إلا تعديل طفيف على هذه السياسة بعد أن صرح الرئيس الأميركي باراك أوباما أن الأسد فقد شرعيته. استمر التمسك بالنظام مع التسليم بتنحي رئيسه. من هنا، لم تُقوّم الإدارة الأميركية المجلس الوطني بديلًا للنظام، بل نظرت إليه من منظور إن كان يُعتَمَد عليه مُحاورًا مقبولًا مع النظام للوصول إلى تسوية تحفظ بقاء النظام، وتُجري تغييرات لسياساته وأدائه. وحرصت هذه الإدارة على الابتعاد عن أي خطط ربما تكلفها الانخراط جديًا، ولو

على المستوى السياسي، في المسألة السورية، وهي سياسة طبعت أسلوب إدارة أوباما في التعاطي مع القضايا الدولية التي يمكن اختصارها بسياسة «تجنب المواجهة» أو دفع التكلفة.

تأثر الموقف الغربي عمومًا بالأداء الرخو الذي اتسمت به سياسة أوباما العالمية، ولا سيما في ما يخص المسألة السورية. ففي الوقت الذي ساهمت أميركا ودول أوروبا الغربية في إضعاف المجلس الوطني، والنيل من صدقيته ودوره، وبالتالي إضعاف قدرته على جذب قوًى أخرى إلى صفوفه، وبروزه قائدًا فعليًا للثورة، فقد أضعفا كل إمكان لتصدره المشهد السياسي، وكانا يصران على جمعه كل قوى المعارضة بطريقة تعجيزية تعكس ترددهما في دعم الثورة وتشكيكهما بمستقبلها. وبقي الغرب وأميركا يتذرعان بقصور المعارضة وافتقادها الوحدة والبرامج والتصور الواضح وعدم جمعها القوى كلها الممثلة للمجتمع في صفوفها، علمًا أن مطالبهما تلك لم تتحقق في العالم بأسره. وإذا قارنا موقفهما من المسألة السورية بمثيله في ليبيا، فقد كان كافيًا في حالة ليبيا أن يتشكل المجلس الوطني من مصطفى عبد الجليل وكثير من القيادة التي انشقت عن النظام ليقدما إليها الاعتراف والمساندة المفتوحة، علمًا أن المجلس الوطني السوري لم يفتقر إلى البرامج وإلى الوحدة النسبية. إحجام العالم عن تقديم الدعم إلى المجلس وإبقاء الدعم السخي للنظام من أصدقائه المخلصين هما ما أضعفا المجلس، وأظهرا قصوره في أداء المهمات الجسام التي ألقيت على عاتقه. وهذا أضعف قدرته على ضبط العمل العسكري، وفتح الطريق أمام فوضى السلاح، وتنامي تأثير الوافدين التكفيريين الذين لم يفتقدوا يومًا إلى المال والسلاح!

حاولت جامعة الدول العربية مساعدة المجلس الوطني في سعيه إلى توحيد المعارضة - لسد الذرائع أو لاستخدامها - واقترح مجلسها خريطة الطريق لحل الأزمة السورية، تقتضي تفويض الرئيس السوري نائبه محاورة المعارضة، على أن تتولى الحكومة السورية الانتقالية الإعداد للإشراف على انتخابات نزيهة. وفوضت الجامعة كذلك الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان تطبيق الخطة الانتقالية. وعندما أشرفت خطة أنان على الفشل بسبب عرقلة النظام، عمل الروس والأميركيون على بلورة اتفاق جنيف-1 بين كلينتون ووزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف. اجتمع فريق العمل الدولي حول سورية في جنيف، بمشاركة وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، إضافة إلى وزيري خارجية تركيا والكويت، وأمين عام جامعة الدول العربية والمبعوث الأممي والعربي كوفي أنان، في 30 حزيران/ يونيو 2012، فتم في الاجتماع التصديق على خطة جنيف-1[13] التي جاء فيها: «أن أي عملية انتقالية يجب أن تتضمن تشكيل جسم حكومي انتقالي، يمكنه أن يخلق جوًا حياديًا يمكن أن تجري فيه العملية الانتقالية، وهذا يعني أن الحكومة الانتقالية ستتمتع بكامل سلطتها التنفيذية، ويمكن أن تتضمن أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة، ومجموعات أخرى، وينبغي أن تشكل على أساس من التوافق المتبادل.. وأكدت أن الشعب السوري هو الذي سيحدد مستقبل بلاده.. ويمكن أن يُجري مراجعة للنظام الدستوري والنظام القانوني»[14]. وفي حين

---

(13) «بدء اجتماع «فريق العمل الدولي حول سوريا» في جنيف»، مصرس (30 حزيران/ يونيو 2012)، في: https://goo.gl/QHe9Vf.

(14) «ملف مركز الشرق العربي: مؤتمر جنيف بشأن الأزمة السورية: اختلاف =

كان المجلس الوطني يعتقد أن تعزيز مهمة أنان تتطلب توافر مناخ حقيقي للحوار بإقرار الاتفاق تحت الفصل السابع، حتى يشعر النظام أنه مجبر على الحوار، لا مخير، بعد وقف القتل وسحب الجيش وإطلاق سراح المعتقلين ووضع مسألة تنحي الرئيس على الطاولة، علق رئيس المجلس الوطني عبد الباسط سيدا على مؤتمر جنيف قائلًا إن أي حل للوضع في سورية لا يمكن أن يكون فاعلًا من دون تنحي الأسد والزمرة التي حوله، مع الترحيب بأي مؤتمر دولي للمساعدة في إيجاد حلول للموضوع السوري بعيدًا عن تقطيع الوقت[15]. كان المتوقع أن يستدعي اتفاق جنيف الذي يوجب تشكيل هيئة انتقالية للحكم على قاعدة التفاهم المتبادل بين النظام والمعارضة، إجراء مفاوضات مع النظام، ما جعل لزامًا على المجلس الوطني أن يثبت قدرته على قيادة معارضة موحدة، وتوفير إطار بديل للحكم.

عقب مؤتمر جنيف -١، تزايدت الضغوط الدولية والعربية على المجلس الوطني وعلى المعارضين الآخرين لتوحيد الصفوف. فما كان يُنقل همسًا عن المسؤولين الأميركيين من تسريبات بشأن ضغوط أميركية لتشكيل هيئة جديدة للمعارضة السورية تتجاوز المجلس الوطني السوري، أعلنت عنه كلينتون صراحةً، مطالبةً المعارضة السورية بمواجهة ما سمتها «محاولات المتطرفين خطف الثورة السورية». قالت: «حان الوقت لتجاوز المجلس الوطني

= على تفسير البيان الختامي»، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية (لندن) (١ تموز/ يوليو 2012)، في: https://goo.gl/LRifUz.

(15) المرجع نفسه.

السوري وضم من يقفون في خطوط المواجهة يقاتلون ويموتون اليوم»[16]. وبينما كان المجلس، ومن بعده الائتلاف، يشكلان رصيدًا للاعتدال والتوجه المدني، كانت المعارضة تفهم هذه الانتقادات على أنها تبرير لسلوك الغرب المتخاذل. لكن، لا يمكن تجاهل تأثيرها، فنظمت المعارضة مؤتمرًا برعاية جامعة الدول العربية في القاهرة لزيادة وحدة المعارضة، يومي 2 و3 تموز/ يوليو 2012. اتفق المشاركون في هذا المؤتمر على إنشاء حكومة انتقالية تنشئ مناخًا محايدًا، بمشاركة أطياف المجتمع السوري كلها في المرحلة الانتقالية، مع مراجعة الإطار الدستوري والنظام القانوني في سورية، وتُعرض النتيجة في استفتاء على الشعب السوري، وبعد ذلك يمكن إجراء انتخابات حرة للمؤسسات الجديدة[17].

استطاعت المعارضة السورية، باستثناء المجلس الوطني الكردي، حينها توحيد رؤيتها السياسية والمستقبلية في وثيقتي «العهد الوطني» و«المرحلة الانتقالية». اقترحت اللجنة التحضيرية تشكيل لجنة متابعة تنسق بين أطراف المعارضة وتلتزم تنفيذ كل ما ورد في وثيقتي المؤتمر ومقرراته الهادفة إلى توحيد الرؤية السياسية تجاه المستجدات كلها. وتكون الخطوة الأولى على طريق عملية التوحيد الضرورية لجهود المعارضة على جميع الصعد هي الاتفاق على مرحلة انتقالية يعرفها المؤتمرون بـ «المرحلة الفاصلة بين هذا الرحيل وبين انتخاب رئيس وبرلمان، على أساس دستور جديد

---

(16) «كلينتون: كيان جديد للمعارضة السورية يتجاوز المجلس الوطني»، أخبار الشرق (1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)، في: https://goo.gl/E3Vefh.

(17) «بدء اجتماع «فريق العمل الدولي حول سوريا» في جنيف».

للدولة السورية، وانبثاق حكومة تمثل البرلمان المنتخب. كلتا المرحلتين تتطلبان لإتمامهما إجراءات توافقية بين قوى المعارضة على الصعد السياسية والقانونية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على صعيد العدالة الانتقالية»[18]. أقر المؤتمر وثيقة العهد الوطني وجاء فيها: «يقر دستور جديد أسس النظام الديمقراطي التعددي المدني، ونظام انتخابي عصري وعادل يضمن حق مشاركة التيارات الفكرية والسياسية كافة، ضمن قواعد تؤمن أوسع تمثيل للشعب، واستقرار النظام البرلماني، وتضبط بشكلٍ دقيق الموارد المالية وإنفاق الأحزاب والجماعات السياسية. الجيش السوري هو المؤسسة الوطنية التي تحمي البلاد، وتصون استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتحرص على الأمن القومي ولا تتدخل في الحياة السياسية. تعتمد الدولة مبدأ اللامركزية الإدارية، بحيث تقوم الإدارة المحلية على مؤسسات تنفيذية تمثيلية، تدير شؤون المواطنين والتنمية في المحافظات والمناطق، بهدف الوصول إلى تنمية مستدامة ومتوازنة»[19].

شكل المؤتمر لجنة متابعة، لكن الجهود لم تستمر في الاتجاه نفسه للبناء على إنجازات مؤتمر القاهرة. ولم تُستثمر نتائجه، فظهر الأمر وكأنه استئثار تمارسه مكونات المجلس الوطني بالمواقع القديمة، وتقاعس عن التعاون مع شركاء جدد من المعارضة،

---

(18) «ملف مركز الشرق العربي: مؤتمر المعارضة السورية في القاهرة»، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية (لندن) (3 تموز/ يوليو 2012)، في: https://goo.gl/4sPBbF.

(19) يُنظر: «وثيقة العهد الوطني»، في: المرجع نفسه.

ولا سيما بعد أن رفض المجلس أن يمنح لجنة المتابعة المتمخضة عن المؤتمر صلاحيات قيادية، فتزايدت الضغوط عليه شعبيًا ودوليًا. ظهر بعض المبادرات، بما فيها مبادرة برهان غليون المتضمنة تشكيل هيئة حكماء قيادية. ثم انتقدت الولايات المتحدة المجلس الوطني بقوة، لعدم نجاحه في توسيع قيادته. وذهبت كلينتون إلى حد التصريح بأن الإدارة الأميركية ستقترح أسماء شخصيات ومنظمات للانضمام إلى أي قيادة جديدة للمعارضة السورية يمكن أن تنبثق من مؤتمر الدوحة[20]. فبدا المجلس الوطني للإدارة الأميركية عقبة أمام فتح سبل التسوية والتفاوض، بينما لم تكن هناك من عثرة إلا إصرار النظام على الحسم العسكري بالتدمير والقتل والاعتقال. ربما كان الأمر لا يتعدى التسويف، والابتعاد عن مواجهة قرارات يتجنبها أوباما، الرئيس المتردد!

(20) «أميركا تدعو لتوسيع تمثيل معارضة سوريا»، الجزيرة نت (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)، في: https://goo.gl/QT7S7P.

-11-

الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة

أتت مبادرة رياض سيف في هذا الوضع لتؤكد أن «الحاجة تبرز أكثر من أي وقت مضى إلى أن تتداعى فصائل المعارضة السياسية والقوى الثورية التي تناضل من أجل إسقاط نظام الأسد، وإنهاء معاناة شعبنا والانتقال نحو دولة ديمقراطية مدنية تعددية قوية ومستقرة، كي تلتقي في إطارٍ قيادي جامع»[1]. فغدت هذه المبادرة نقطة تقاطع التقت عندها القوى المختلفة، حيث نجحت قوى المعارضة في اجتماع الدوحة بين 8 و11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 في تشكيل «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية». ضمت هيئته العامة المكونة من 63 شخصًا معظم تكتلات المعارضة السورية، باستثناء هيئة التنسيق الوطنية[2]. انتُخب الشيخ معاذ الخطيب رئيسًا للائتلاف بـ 54 صوتًا[3]، واعترفت جامعة الدول العربية

---

(1) «رياض سيف يوضح حول المبادرة الوطنية السورية: مشروع جامع لدعم الثورة وإسقاط نظام الأسد»، كلنا شركاء (1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)، في: https://goo.gl/ckBXHK.

(2) «النص الرسمي لاتفاق تشكيل «الائتلاف الوطني السوري»، **المستقبل**، 12/ 11/ 2012، في: https://goo.gl/HPJsaM.

(3) «تعرف على الائتلاف السوري لقوى المعارضة والثورة»، الجزيرة نت (9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014). في: https://goo.gl/EKGN6z.

بالائتلاف ممثلًا شرعيًا لتطلعات الشعب السوري[4]، وهي صيغة مختلفة عن تلك التي قدمتها دول الخليج العربي، والتي اعتبرت الائتلاف الممثل الشرعي للسوريين. كما اعترفت به فرنسا وإيطاليا وتركيا «ممثلًا شرعيًا وحيدًا للشعب السوري»[5]. فأُحيطت ولادة الائتلاف بمظاهر من الحفاوة الدولية والعربية، وبتوسع دائرة التأييد له بين ناشطي الثورة السورية المدنيين والعسكريين، رافقها نوع من التفاؤل في أوساط الائتلاف الوطني عند سماعها بوعود الاعتراف الدولي وبتعهدات مالية كبيرة من جهات عدة.

أولًا: الخطيب وتردده القيادي

لاقى انتخاب الخطيب تأييدًا شعبيًا، وجذب حضوره الشخصي وخطاباته وزياراته إلى الداخل تأييد قطاع واسع من الشعب. دخلت هيئات جديدة إلى الائتلاف، في مقدمها هيئة أركان الجيش الحر بعد تشكيل قيادة أركان عامة[6]. غير أن المشكلات الكبرى والمسؤوليات الجسام التي واجهت الائتلاف، وتوازنات القوى داخله، أثقلت كاهل قيادته. كان في مقدم تلك المشكلات الحصول على الدعم العربي والدولي، وتشكيل حكومة موقتة تشرف على المناطق المحررة، وانتزاع الشرعية من النظام.

---

(4) «ملف مركز الشرق العربي: الائتلاف الوطني والاعتراف به ممثلًا شرعيًا للشعب السوري»، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية (لندن) (15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)، في: https://goo.gl/4NQe9u.

(5) المرجع نفسه.

(6) «ملف مركز الشرق العربي: تشكيل قيادة موحدة للجيش الحر»، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية (9 كانون الأول/ ديسمبر 2012)، في: https://goo.gl/2hZSih.

لم يستطع الخطيب الوصول إلى الدعم المطلوب، واستمر المجتمع الدولي وجماعة أصدقاء سورية في تخييب آمال الخطيب والمعارضة، ولم يقرر الائتلاف المشاركة في اجتماع أصدقاء سورية في إيطاليا في 28 شباط/ فبراير 2013 إلا في اللحظات الأخيرة، «ورفض جون كيري، أثناء اجتماعه مع معاذ الخطيب في روما، تقديم سلاح للمعارضة السورية»[7]. وكان الخطيب قد خاب أمله من اجتماعه بأصدقاء سورية في باريس، فتقدم بمبادرة للحوار في 30 كانون الثاني/ يناير 2013 أعرب فيها عن استعداده للجلوس والتفاوض مع ممثلين عن النظام السوري شرط «أن يطلق النظام في دمشق سراح مئة وستين ألف معتقل»[8]. غير أن النظام لم يكترث بمبادرته، فكانت ردات فعل المعارضة صاخبة وتسلل المزيد من الخلافات إلى صفوف الائتلاف الوطني[9]، بينما قُوبلت مبادرته بقدر كبير من الدعم الشعبي؛ إذ لاحت معها بارقة سياسية تعيد السياسة إلى التداول[10].

---

(7) حسان فياض قنيبر، «واشنطن ترفض رسميًا تسليح المعارضة: مسؤولون غربيون وعرب يبحثون في اسطنبول الاثنين دعمًا عسكريًا للمعارضة»، العربية نت (28 شباط/ فبراير 2013)، في: https://goo.gl/74ikYB.

(8) «ملف مركز الشرق العربي: مبادرة الشيخ معاذ الخطيب وردود الفعل حولها»، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية (5 شباط/ فبراير 2013)، في: https://goo.gl/gUeeFB.

(9) يُراجع ردات الفعل على مبادرة الخطيب، في: «معاذ الخطيب مستعد لمحاورة ممثلين عن النظام»، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية (30 كانون الثاني/ يناير 2013)، في: https://goo.gl/prDPns.

(10) «ماذا تتضمن مبادرة أحمد معاذ الخطيب»، **النهار**، 23/ 2/ 2013، في: https://goo.gl/Xq2Dc4.

إضافة إلى تلك المسائل، تحول موضوع تشكيل الحكومة الموقتة إلى موضوع خلاف، ولا سيما أن مجلس وزراء الخارجية العرب اشترط منح الائتلاف الوطني مقعد سورية في قراره في 6 آذار/ مارس 2013، مع تشكيله حكومته الموقتة. عارض الخطيب تشكيل الحكومة لضيق اليد، ولخشيته أن تفضي إلى تقسيم البلاد، وبانتظار مآل مؤتمر جنيف. لكن مضى الائتلاف الوطني قدُمًا في انتخاب غسان هيتو رئيسًا للحكومة الموقتة لإدارة المناطق الخاضعة لسلطة المعارضة، فعلق اثنا عشر عضوًا في هيئته العامة عضويتهم احتجاجًا، وشكوا من هيمنة جماعة الإخوان المسلمين وأمين عام الائتلاف مصطفى الصباغ على القرار[11]. لم تلقَ حكومة هيتو الدعم الإقليمي أو الدولي والداخلي فاستقالت، ما قوض رأسمال الائتلاف الرمزي، وفوت فرصة تقدمها في إدارة الأرض المحررة وأضاع الوقت. لم تتألف الحكومة الجديدة البديلة برئاسة أحمد طعمة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 حتى وقعت بعض مناطق الجيش الحر في الشمال وإدلب تحت قبضة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وظهرت تصدعات جيوسياسية بعد الاتفاق الكيماوي الذي أتاح للنظام استعادة أنفاسه وطموحاته في قلب المعادلة.

لم يلقَ انتخاب هيتو ترحيبًا في الداخل السوري، أكان من العسكريين أم المدنيين، من خلال إصرار بعض أعضاء الائتلاف والكتائب المقاتلة على رفضه. زادت الأمور تعقيدًا عندما قدم

---

(11) يزيد صايغ، «حكومة المعارضة السورية المؤقتة جدًا»، مركز كارينغي للشرق الأوسط (28 آذار/ مارس 2013)، في: https://goo.gl/2jiYrv.

الخطيب استقالته في 22 آذار/ مارس 2013[12] قبل يومين من انعقاد القمة العربية في الدوحة. وكانت قطر قد دعت المعارضة السورية إلى القمة وسط أنباء عن إمكان تسلمها مقعد سورية في جامعة الدول العربية[13]. زاد من إرباك المعارضة حصول هذه الاستقالة في غمرة النجاح الدبلوماسي الذي حققه الائتلاف. لم يحضر الخطيب مؤتمر القمة المنعقدة في الدوحة في 24 آذار/ مارس 2013 إلا بعد وساطات من قادة قطر. أدخل تردد الخطيب وضعفه القياديان الائتلاف في أزمة شاملة دامت شهورًا. ولولا اعتراف الأمم المتحدة بالائتلاف ممثلًا للشعب السوري لكانت خسارة الائتلاف أكثر جسامة[14]. وقبل استقالته بأربعة أيام، كان الخطيب قد دعا جبهة النصرة إلى فك ارتباطها بتنظيم القاعدة، وجدد التأكيد برفض قوى الثورة في سورية صراحةً لفكر تنظيم القاعدة[15]، فكان هو الإسلامي المعتدل المؤهل لتوجيه النقد المحسوب إلى المتطرفين الإسلاميين.

اصطدم الخطيب أيضًا بطريقة تنظيم مؤسسات الائتلاف وطريقة اتخاذ القرار في داخلها، حيث توزعت الصلاحيات بين

---

(12) «ثوار سوريا: لا لهيتو لأنه جُلبَ من أمريكا.. والخطيب يستقيل»، العربية نت (24 آذار/ مارس 2013)، في: https://goo.gl/vj2yV9.

(13) «سوريا: لماذا استقال الخطيب من زعامة الائتلاف المعارض؟»، بي بي سي عربي (24 آذار/ مارس 2013)، في: https://goo.gl/DZXJ1Z.

(14) «الائتلاف نرحب بقرار الأمم المتحدة لكنه غير كاف لإنهاء معاناة السوريين»، المركز السوري الوطني للإعلام (صدى) (20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)، في: https://goo.gl/uoWBzS.

(15) «الخطيب يدعو النصرة لفك ارتباطها بالقاعدة»، الجزيرة نت (16 نيسان/ أبريل 2013)، في: https://goo.gl/f8QwEw.

رئيس الائتلاف وأمينه العام مصطفى الصباغ، فوجد الخطيب نفسه مقيدًا بصلاحيات الأمين العام وكتلته الضخمة في الائتلاف، ولعل ذلك كله هو ما قاده إلى الاستقالة، مفوتًا على الثورة فرصة الاستقرار القيادي بعد أن محضه جمهور واسع الثقة والارتباط الوجداني، بسبب تردده القيادي وافتقاده إلى صلابة الزعامة وشكيمتها اللازمين في أوقات الثورة العصيبة، ولا سيما في الانعطافات الكبيرة.

ثانيًا: قيادة موقتة لملء الفراغ

تركت استقالة الخطيب إرباكًا وفراغًا قياديًا، وفتحت باب الجدل على مصراعيه بشأن عمل الائتلاف وضرورة إصلاحه. قرر الائتلاف تكليف جورج صبرة أن يتولى الرئاسة بالتعاون مع نائبي الرئيس[16]. رأى كثيرون من داخل الائتلاف وخارجه في هذا الأمر تكرارًا للأخطاء المرتكبة في المجلس الوطني، وارتفعت الأصوات داعيةً إلى إعادة تجديد الائتلاف وتوسيعه ليشمل قوًى وشخصيات جديدة. عقد أكثر من مئتي شخصية سورية لقاءً تشاوريًا في القاهرة، في يومي 12 و13 أيار/ مايو 2013، أسفر عنه تشكيل اتحاد الديمقراطيين السوريين الذي تفاوض مع الائتلاف فاتفقا على ضم 18 من أعضاء الاتحاد إلى الائتلاف. لكن الهيئة العامة في اجتماعها في 22 من الشهر نفسه عرقلت هذه التوسعة. امتدت المفاوضات إلى نهاية الشهر، استند فيه رافضو التوسعة إلى أن الاتحاد يريد بدخوله الائتلاف الدفع نحو جنيف-2. غير

(16) «تصريح من الهيئة السياسية للائتلاف الوطني السوري»، أخبار العرب. نت (22 نيسان/ أبريل 2013)، في: https://goo.gl/CKPpzp.

أن عددًا من الدبلوماسيين العرب والأجانب ساهم في إبرام اتفاق التوسعة[17]. بالتزامن مع اجتماعات التوسعة في اسطنبول، أصدرت قوى الحراك الثوري بيانًا طالبت فيه بتمكين الثوار من خلال ممثليهم السياسيين من المشاركة الفاعلة في صنع القرار داخل الائتلاف، وذلك بمنحهم نسبة لا تقل عن 50 في المئة من مقاعد الائتلاف ومؤسساته القيادية[18]. أعلن صبرة في ختام اجتماع للائتلاف المعارض في اسطنبول في 31 أيار/ مايو 2013 عن دخول 43 عضوًا جديدًا إلى الائتلاف: 15 من هيئة الأركان، و14 من الحراك الثوري، وقائمة الاتحاد الديمقراطي المؤلفة من 14 عضوًا يرئسها المعارض ميشيل كيلو. وأصدر الاجتماع وثيقتين تتصلان بالرؤية السياسية والمبادئ التأسيسية وخطة المرحلة الانتقالية التي تضع هدفًا لها قيام دولة مدنية ديمقراطية. كما شكل لجنة وطنية للصحة، ولجنة وطنية لحصاد الحبوب، ولجنة وطنية للتربية[19]. كان جيش النظام وحزب الله آنذاك يحاصران القصير.

ثالثًا: رئاسة أحمد عاصي الجربا والميل نحو الفردية

في يوم السبت 6 تموز/ يوليو 2013، انتخب أحمد عاصي الجربا رئيسًا جديدًا للائتلاف، فأتى هذا الانتخاب تتويجًا

---

(17) عمر كوش، «ماذا بعد توسعة الائتلاف الوطني السوري»، الجزيرة نت (14 حزيران/ يونيو 2013)، في: https://goo.gl/1DC7Ad.

(18) «توسيع الائتلاف السوري وتأجيل انتخاب رئيسه»، الجزيرة نت (30 أيار/ مايو 2013)، في: https://goo.gl/8qLWe6

(19) «الثوار يطالبون بنصف المقاعد»، المركز السوري الوطني للإعلام، في: https://goo.gl/vMpzBa.

للتوسعة الأخيرة. وفي غمرة حصار النظام حي الخالدية في حمص بعد سيطرته على القصير، حصل الجربا على 55 صوتًا في مقابل 52 لمصطفى الصباغ، حليف الإخوان المسلمين، وانتُخِب ثلاثة نواب للرئيس[20]. لم يكن فوز الجربا توافقيًا، فأوحى بغلَبة فريق الجربا - كيلو على فريق الصباغ والإخوان المسلمين، وإن كان انتخاب بدر جاموس للأمانة العامة قد خفف الصدمة. كان الائتلاف يواجه مسؤوليات جسامًا، تتعلق بتوثيق العلاقة بمساندي الثورة من العرب، وفي مقدمهم قطر والسعودية، وبأصدقاء سورية طلبًا للدعم السياسي للتصدي لتبعات جنيف-2، وطلبًا للدعم العسكري لمواجهة النظام الذي انتقل إلى الهجوم في حمص والقصير، ومواجهة تصاعد خطورة تطرف داعش وانفصالية الاتحاد الديمقراطي الكردي، ومعالجة ضرورات ترتيب العلاقة مع المناطق المحررة ومعالجة مشكلات السوريين الإنسانية. غير أن تراجع مؤشرات الحل السياسي وبروز اشتراك حزب الله علنًا في المعارك إلى جانب الميليشيات الشيعية الأخرى دعمًا للنظام في القصير وحمص، والتهيئة لمعركة حلب، مسائل غيرت أولويات الجربا إلى توفير مستلزمات المواجهة. فقام بجولات عربية، ثم زار فرنسا ومجلس الأمن، وحاول إقناع الرئيس الفرنسي آنذاك فرنسوا هولاند بالمساعدة بالسلاح، لكن فرنسا - كما أميركا - أعربت أنها لن تسلم المعارضة السورية أسلحة فتاكة، في وقت غدت المجموعات المسلحة للجيش الحر

---

(20) «أحمد الجربا رئيسًا للائتلاف السوري المعارض»، إيلاف (6 تموز/ يوليو 2013)، في: https://goo.gl/dtDsWk.

تواجه النظام والقوى الإرهابية التكفيرية وعلى رأسها داعش التي تحولت إلى عامل مساعد للثورة المضادة، لذا سهّل نظاما المالكي والأسد صعودها وساهما في صنعها لتخويف العالم من الإرهاب على حساب الوجه الديمقراطي للثورات الشعبية، ولوضعه العالم، خصوصًا الغرب، أمام خيار حاسم: الإرهاب أو الاستبداد. فساهم الأسد في تعزيز انخراط الحركة الجهادية في الثورة السورية، حيث قامت استراتيجيته على العمل لإخراج المعتقلين الجهاديين من سجونه. وبناء على ذلك، أخرج على عجل من سجونه مخضرمي الأوساط الجهادية المختلفة، مثل: «جيش الإسلام وكتائب عزام إضافة إلى أفراد الإخوان المسلمين والقاعدة مثل أبي خالد السوري الذي كان مع بن لادن في أفغانستان، كما أفرج النظام أيضًا عن بعض الأكراد والمعتقلين السياسيين. بلغ مجمل عدد الذين أُفرج عنهم نحو ألف متشدد، ظهروا في فترة لاحقة في صفوف جبهة النصرة، أو كتائب أحرار الشام أو داعش»[21]؛ فقد «كان صعود الدولة الإسلامية في سوريا طوق النجاة للرئيس بشار الأسد بعد عام 2011: إذ انصب كل الاهتمام الدولي على محاربة جيش «الدولة الإسلامية» الإرهابي، بينما واصل النظام السوري قصفه للمدنيين واستخدام الغازات السامة والإبادة الجماعية للمعتقلين»[22]. فبدأ تنظيم «الدولة الإسلامية» «مرحلة التعاون مع نظام بشار الأسد. واعتبارًا من

---

(21) كريستوفر رويتر، **السلطة السوداء: الدولة الإسلامية واستراتيجيو الإرهاب**، ترجمة محمد سامي الحبال (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016)، ص 65-76.

(22) المرجع نفسه، ص 11.

مطلع عام 2014 حاربت كتائب «الدولة الإسلامية» في سورية إلى جانب الجيش السوري ضد العدو ذاته، المتمردين السوريين. لقد غض سلاح الطيران السوري الطرف عن قصف مواقع سيطرة داعش، بالمقابل طلب أمراء داعش من مقاتليهم عدم توجيه أسلحتهم إلى جنود الجيش السوري»[23].

لهذا انصب تفكير «الائتلاف» على توفير السلاح للجيش الحر أمام مخاطر تصاعد إرهاب داعش، فأعلن الجربا بوضوح أن داعش منظمة متطرفة وتكفيرية أضرت بالثورة، وكانت في كثير من المواقع تقاتل الجيش السوري الحر، وأنها تنتهي؛ إذ لم يعد لها أي حاضنة شعبية[24]. في المقابل، قدم في 8 آب/ أغسطس 2013 فكرة تأسيس جيش وطني يلتزم توجهات الثورة المدنية، ويكون على صلة بالائتلاف لمواجهة مخاطر التطرف[25]، فلاقى اقتراحه الكثير من تشكيك الكتائب المسلحة الإسلامية وتخوفها.

رابعًا: من مذبحة الكيماوي إلى استحقاقات جنيف

في 21 آب/ أغسطس 2013، واجه الائتلاف مذبحة الكيماوي التي ارتكبتها قوات النظام في غوطة دمشق تحت أعين المراقبين الدوليين، والتي وصل عدد ضحاياها بحسب وكالة سانا

---

(23) المرجع نفسه، ص 14.

(24) «أحمد الجربا: داعش منظمة متطرفة تكفيرية أضرّت بالثورة السورية»، دي برس نيوز (16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013)، في: https://goo.gl/LLV9LH.

(25) «الجربا اليوم من عمّان: سيتم تشكيل جيش وطني للتخلص من أمراء الحرب»، كلنا شركاء (8 آب/ أغسطس 2013)، في: https://goo.gl/Ejfjwk.

الثورة إلى1400 ضحية[26]. وضعت هذه المذبحة صدقية الإدارة الأميركية على المحك، فشرعت في ترتيب المسرح لضربة عسكرية توجهها إلى النظام.

تشابكت الاتصالات في هذه الفترة، بين قيادتي الائتلاف والجيش الحر والفصائل الثورية الأخرى لتنسيق المواقف، والاستفادة ما أمكن من الضربة المتوقعة. وعلى الرغم مما كشف عنه التصعيد العسكري الأميركي من هشاشة الثقل الروسي عند الاختبار؛ إذ صرح لافروف أن بلاده لن تدخل في حرب ضد أحد من أجل سورية، تلقفت الإدارة الأميركية مبادرة روسيا لتسوية المسألة الكيماوية، واتفقت الدولتان على ملف الكيماوي السوري ولم تعيرا استمرار الحرب أهمية كافية. وبعد أن اطمأنت الدولتان إلى مصير السلاح الكيماوي، شرعتا في فتح كوة تفضي إلى جنيف-2، من دون ترتيبات وآفاق واضحة.

أفضى عدول أميركا عن توجيه الضربة إلى النظام السوري وانفتاح النقاش حول المشاركة في مؤتمر جنيف إلى تعميق الخلافات داخل مكونات الائتلاف نفسه، وكذلك بينه وبين الكتائب المسلحة. وفي 24 أيلول/ سبتمبر 2013، فوجئ السوريون ببيان صادر عن الكثير من الكتائب الإسلامية تعرب فيه عن أحقيتها في تمثيل الثورة والمعارضة، وتدعو باقي القوى المؤثرة على الأرض إلى الانضمام إليها. كما أعلنت عن رؤيتها لتشكيل إطار تنظيمي يقوم على المبادئ الإسلامية. بعد ذلك بيومين، تبع هذا الإعلان

---

(26) جفرا بهاء، «الأسد يرتكب مجزرة بالكيماوي في الغوطة تحت عين المراقبين»، العربية نت (21 آب/ أغسطس 2013)، في: https://goo.gl/i7fFZL.

إعلان تجمع ثوري عسكري ومدني عن ضم صوته إلى البيان الأول، ثم إعلان تشكيل جيش الإسلام وعدم اعترافه بالائتلاف[27].

كان السوريون ينتظرون أن تتوجه قوى المعارضة، أكانت مدنية أم مسلحة، إلى المزيد من التلاحم لمواجهة الأوضاع السياسية الصعبة التي باتت تحيط بالعمل الوطني السوري المعارض، بعد أن أخرج الاتفاق الكيماوي احتمال الضربة الأميركية من عنق الزجاجة، وفتح للنظام - على الرغم من الدماء الغزيرة التي أسالها من السوريين - باب الدخول إلى مسرح السياسة الدولية التي هيمن عليها تردد أوباما وضعفه، وصلابة الدعم الروسي الإيراني للنظام، إن أحسن استثمار نتائج الاتفاق، في ظل تقصير «أصدقاء سورية» الفاضح في دعم الشعب السوري سياسيًا وعسكريًا وإنسانيًا. لكن، يُلاحظ أنه كلما اشتدت مصاعب ومآسي الشعب السوري وامتد أمدها، ارتفع منسوب التطرف وازداد التشدد، وكثر القادمون من وراء الحدود. في هذا السياق، وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، اتخذت الهيئة العامة للائتلاف في مواجهة المصاعب الجديدة ثلاث خطوات سياسية مهمة: دخول المجلس الوطني الكردي إلى الائتلاف، وإقرار موقف الائتلاف في الذهاب إلى مؤتمر جنيف-2 شريطة أن يفضي إلى رحيل الأسد[28]، وإقرار تشكيل الحكومة الموقتة

(27) «الائتلاف بعد عام من تأسيسه: أين يقف وإلى أين يتجه؟»، المركز السوري للإحصاء والبحوث (14 تشرين الثاني/نوفمبر 2013)، في:
https://goo.gl/84MA3P.

(28) فايز سارة، «مسارات النظام قبل جنيف 2»، **المستقبل**، 26/11/2013، في: https://goo.gl/c9t2Qx.

على الرغم من تباين الآراء وإبلاغ السفير الأميركي فورد قادة الائتلاف أن واشنطن لن تعترف بها[29]، علمًا أن تأليف الحكومة تأخر إلى أن وقعت مناطق الجيش الحر في الشمال وإدلب في قبضة داعش، وحصلت تصدعات جيو - سياسية في إثر الاتفاق الكيماوي الذي أتاح للنظام استعادة أنفاسه.

خامسًا: بين الارتقاء إلى موقع القيادة السياسية للثورة أو التحول إلى ممثل دبلوماسي لها

تمتع الائتلاف الوطني بشرعية محلية كبيرة وباعتراف دولي واسع، غير أن دوره اقتصر على التمثيل النسبي للمعارضة والثورة، ولم يتمكن من قيادة الثورة ولا من قيادة المعارضة بطريقة فعلية. فهو لم يملك المقدرة على توجيه قرارات الحرب والسلم، ولا توقيتها أو أماكن انطلاقها، وافتقد إلى أطرٍ تنظيمية تربط عمله بالوطن، الأمر الذي سهل قيام هياكل تنظيمية محلية لملء الفراغ القيادي، وهيمنة السلاح على التنظيم المدني، وبروز الروابط الاجتماعية ما قبل الوطنية.

اتسمت مرحلة الخطيب بالتردد والضعف القياديين، حتى كادت استقالته تطيح مستقبل الائتلاف. وفي المرحلة التالية، مرحلة التهيئة لانتخاب رئاسة جديدة، أصابته الاهتزازات، واتسمت المرحلة الثالثة ببروز المحاور والكتل، والافتقار إلى العمل المؤسسي، وإلى هيئات

(29) «الائتلاف: دعم عربي وتركي للحكومة الموقتة.. مقابل برود أميركي»، **الحياة**، 13/ 11/ 2013، في: https://goo.gl/E8c7Kr.

قيادة راسخة، توكل إليها مسؤولية اتخاذ القرار مع الرئيس والأمين العام؛ إذ ورث الائتلاف عن المجلس الوطني لائحة داخلية تحصر السلطات فعليًا بيد الرئيس والأمين العام. يحتل الرئيس في هذه المعادلة الموقع الأول على المستوى السياسي، بينما يؤدي الأمين العام الدور الأول في المسؤوليات الأخرى، التنظيمية والمالية والإدارية التي تكتفي بإعطاء الهيئة السياسية صلاحيات استشارية[30].

بقي معظم مكاتب الائتلاف الوطني ولجانه عمومًا حبرًا على ورق، باستثناء وحدة تنسيق المساعدات الدولية، وبدرجة أقل، لجنتَي الإغاثة ومجالس المحافظات. عمل من خلال لجان ارتجالية، بدلًا من تفعيل أجهزته الرسمية تفعيلًا كاملًا[31]، فاقتصرت مساهمات الائتلاف في الداخل على تقديم بعض الخدمات في مجال تنظيم التعليم، والحصول على الاعتراف بالشهادات الدراسية في بعض المدارس في المناطق المحررة، وفي دول اللجوء. قام كذلك بتقديم بعض المساعدات إلى بعض المناطق المنكوبة، من خلال مكاتبه وأجهزته المختلفة، إلا أن إمكاناته كانت أضعف كثيرًا من حجم الكارثة السورية[32].

غير أن قيادة الائتلاف كانت تبدو مكبلة بقلة الحيلة وضعف التمويل وتخلي الإخوة العرب وأصدقاء سورية عن مساعدتها،

---

(30) «الهيئة السياسية»، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، في: https://goo.gl/S3Ej1s.

(31) يزيد صايغ، «المعارضة السورية ومشكلة القيادة»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط (4 نيسان/ أبريل 2013)، في: https://goo.gl/m3KyEy.

(32) «الائتلاف السوري اليوم وبعد عام من تأسيسه»، المركز السوري للإحصاء، في: https://goo.gl/d3cNcR.

باعتبارها المركز القيادي الأول للمعارضة. وكأن هناك إرادة سياسية دولية وإقليمية تسعى دائمًا كي لا يبرز للسوريين مركزٌ قياديٌ فاعل ومقنع وذو صدقية، يبرهن فيها عن مقدرات تؤهله لحظوة تمثيل الشعب السوري وثورته وقيادتهما، وذلك من خلال قدرته على إقامة صلات قوية بالجيش الحر وكتائبه المختلفة، وهذا مشروط بإمكاناته في تمويل العمل العسكري للجيش الحر ومنظماته وكتائبه المختلفة، خشية أن تندفع تلك الكتائب الكثيرة إلى ممولين من دول الإقليم، فيصبحون أسرى لتوجهاتها على حساب وحدة ساحة العمل العسكري، ومشروط أيضًا بدوره المتزايد في إدارة المناطق المحررة وفاعلية الحكومة الموقتة المعلنة في الداخل. فإن القوى المحلية والإقليمية والدولية كلها تعرف مدى ضعف صدقية ربط مفهوم المعارضة الداخلية بهيئة التنسيق الوطني التي لا يتعدى عدد أفرادها العشرات من اليساريين والقوميين المعزولين الذين غدوا بعد قيام الثورة، يعتاشون على دور المعارضة اللينة، لا يعيشون لها ولا يعملون على إيجاد حل أو تسوية ممكنة قابلة للتسويق أو القبول، مستعينين بحلبة العمل الإقليمي والدولي، في انتظار زمن يصبح فيه الشعب السوري – وهو المعارض الحقيقي في الداخل بهيئاته المدنية والعسكرية – في موقع العاجز أو المهزوم. عندها يمكن أن يتقدموا صفوف المفاوضين على مستقبل سورية. لكن في ذلك الحين (وهذا احتمال تخيلي) لن يبقى للأسد من يفاوضه سوى العبيد الصاغرين[33].

---

(33) يُنظر منذر خدام الناطق الرسمي باسم «هيئة التنسيق»، في لومه المعارضة لتمسكها بمقررات (جنيف-1) ويدعوها إلى الواقعية والانحناء لتغير الواقع لمصلحة النظام كي لا تخسر كل شيء. يُنظر أيضًا: منذر خدام، «الرغبوية في سياسة المعارضة السورية»، **الحياة**، 12/ 7/ 2014، في: https://goo.gl/1HaoV5.

استفادت هيئة التنسيق، أو ما يسميها بعض الدول وبعض وسائل الإعلام «معارضة الداخل»، من التردد الإقليمي والدولي والتقاعس عن مساعدة الشعب السوري، لتستمر بإطلالتها الإعلامية بين حين وآخر، ليس استجابة لقوتها وما تمتلكه من قاعدة اجتماعية وسياسية، كانت تفتقر إليها دائمًا بل لضعفها، لأنها بضعفها وتواضع مطالبها تناسب الموقف الغربي المتردد أمام خيار التغيير، والموقف الروسي – الصيني الذي يعاديه أصلًا، واتخذت هذه الدول من ابتعاد هيئة التنسيق عن المعارضة الممثلة بالائتلاف الوطني الذي ضم في صفوفه التيارات السياسية كلها في الداخل أو في الخارج مبررًا لتقصيرها! كما استغلت هذه الدول التباعد بين الجيش السوري الحر والكتائب المسلحة الأخرى وبروز ظاهرة داعش في الميدان، علمًا أن جزءًا كبيرًا من هذا التباعد بين المستويين السياسي والعسكري للثورة يعود إلى تقاعس هذه الدول نفسها عن مساعدة الائتلاف في إمداد كتائب الجيش الحر بمستلزمات البقاء والصمود، وامتلاك القدرة كي يعدل ميزان القوى، ويُجبر النظام على حل سياسي يلبي متطلبات الشعب السوري[34].

فرضت نتائج مؤتمر جنيف الصفرية على الائتلاف تحديات كبرى جديدة، تشكل مواجهتها ومعالجتها بطرائق سديدة اختبارًا

---

(34) يحتاج الدخول في تحليل الظاهرة العسكرية للثورة ومراقبة تحولات الجيش الحر والظواهر العسكرية الأخرى الطارئة على المشهد السوري، وتفحص العوامل التي وقفت وراء ذلك ودور هذه القوى العسكرية في الصراع، وتحولات العلاقة المعقّدة بين الهيئات السياسية التمثيلية للثورة والجيش الحر والمنظمات العسكرية، إلى وقفة بحثية خاصة، يضيق بها موضوعنا بوصفه مدخلًا للحياة السياسية السورية.

مصيريًا له ولمقدرته في تولي قيادة الثورة السورية، أو حتى تمثيلها، وحل أبرز هذه المشكلات المزمنة العامة. فإضافة إلى حلّ المشكلات الداخلية المتعلقة بضرورة مأسسة العمل واتخاذ القرار، والابتعاد عن الفردية والشللية، وإعطاء دور حاسم للهيئة السياسية، والاستعانة بلجان مختصة بالشؤون المناطة به، يقوم قادة الائتلاف بدور إرشادي لأصحاب القرار، وبرعاية هيئات مجتمعية جديدة. في المقام الثاني، يتوقف اختبار صوابية قراره بتشكيل حكومة موقتة على قدرة هذه الحكومة على تأمين الخدمات الفعلية للمواطنين، من المياه والكهرباء والطب والدواء والتنظيم الإداري والقضائي والإشراف على أمن المواطن ونقل أجهزة الحكومة تدريجًا إلى الداخل لبناء جسم إداري وممارسة إدارة تعطي صورة عن مستقبل سورية لا عن ماضيها الاستبدادي الفاسد، وحماية مؤسسات الدولة والمنشآت العمومية والحصول على الأموال المجمدة في الخارج. أما الاختبار الثالث فيتعلق بترتيب العلاقة بالجيش الحر والقوى العسكرية والسير قدُمًا تحت مظلة هيئة أركان واحدة، وخلق استقرار في العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري؛ إذ إن التداعيات السياسية للمذبحة الكيماوية، وتراجع أميركا عن الضربة التي كانت تنوي توجيهها للنظام، وما أعقبها من استئناف النظام هجومه المُدعم بصواريخ سكود والطائرات مستهدفًا المدنيين، مسائل أحدثت هزة عميقة عند الأهالي وكتائب الجيش الحر والكتائب الأخرى. فبدلًا من الذهاب إلى رص الصفوف، ظهرت تكتلات عسكرية حرصت على إعلان عدم اعترافها بالائتلاف، فأتى هذا على حساب وزن الائتلاف وقدرته على قيادة الثورة أو تمثيلها!

ويتعلق الاختبار الرابع بالقرار الصائب الذي يتخذه الائتلاف من مؤتمر جنيف-2، بأن يرسم استراتيجية سياسية ملائمة، وأن يستعد للمفاوضات بتشكيله وفدًا موحدًا منسجمًا يملك القدرات الفنية والتقنية ووضوح الهدف، وأن يدير معركة التفاوض بطريقة مدروسة وفاعلة، وأن يحرص على إيصال تلك الصورة الإيجابية عن أدائه إلى الرأي العام، وأن يُدرك أن الملايين من السوريين المنكوبين ينتظرون حلًا، فيجب بالتالي ألا يُعطي انطباعًا بأنه سبب لفشل مؤتمر جنيف!

في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، أعلن الائتلاف الوطني السوري عن موافقته على المشاركة في مؤتمر جنيف-2 الخاص شريطة أن يكون سقف المفاوضات فيه التفاهمات الدولية، إضافة إلى المطالبة بضمانات بعدم مشاركة الأسد في مستقبل سورية[35]. من خلال أدائه في مؤتمر جنيف-2، سجل الائتلاف نقاطًا إيجابية لمصلحته، أكان في خطابه الافتتاحي أم في أدائه داخل قاعات التفاوض، وتمكنه من إقناع الإعلام بجديته، ورغبته في الوصول إلى نتائج مثمرة تؤدي إلى وقف العنف، وتفضي إلى مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية بتشكيل هيئة سياسية كاملة الصلاحية. لاقت أطروحات الائتلاف تأييد أصدقاء سورية، وأعلن وزراء خارجية أميركا وقطر والسعودية وفرنسا تأييده الائتلاف، واتخذوا موقفًا حازمًا من سلوك النظام ورئيسه. كما استفاد الائتلاف من سوء أداء وفد النظام، أكان في كلمته الافتتاحية أم في أدائه التفاوضي، وتجنب بحضوره تحميله

(35) «الائتلاف يوافق على الاشتراك في مؤتمر جنيف-2 بشرط رحيل الأسد.. وكيري يرحب»، **المختصر** (11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013)، في:
https://goo.gl/iJz756.

مسؤولية عدم عقد المؤتمر، وهو ما سعى إليه النظام وحلفاؤه الإيرانيون والروس.

نجح الائتلاف في الحضور ندًا للنظام في هذا المحفل الدولي، فلقي تأييد قطاعات واسعة من الشعب السوري. لم يخذل الائتلاف ملايين السوريين الذين يترقبون أي فرصة مشرفة لنهاية الدمار والقتل والتعاطي الجدي مع الفرص المتاحة. وخفتت أصوات منتقدي حضور جنيف. أثبت المفاوضون إخلاصهم لأهداف الثورة، على الرغم من أن النتائج كانت مخيبة للآمال، في ضوء عناد وفد النظام وتمترسه وراء ذريعة محاربة الإرهاب على حساب الحل السياسي المتجسد في قبول تشكيل هيئة سياسية كاملة الصلاحية. حقق الائتلاف مكاسب على صعيد المعارضة؛ إذ صار هو الجهة الوحيدة الممثلة للمعارضة بعد مدة طويلة من الحديث عن معارضة الداخل والخارج[36]. وأمكن تحييد دور إيران السياسي في جنيف-2، فارتبطت مشاركتها منذ ذلك الحين بموافقتها على البيان المؤسس الصادر في جنيف-1 وعلى الهيئة الانتقالية كاملة الصلاحيات. وساهم الاجتماع في تكريس الائتلاف، على أنه الطرف الأساسي المفاوض عن المعارضة في جنيف.

انكشف النظام عالميًا؛ إذ غداة فشل الجولة الثانية من المفاوضات في جنيف اتهم وزير الخارجية الأميركية جون كيري النظام السوري بـ «العرقلة»، مشيدًا في المقابل بـ «شجاعة وجدية» المعارضة السورية. وصرح أنه لا بد من أن يكون واضحًا للجميع

---

(36) فادي شامية، «ما بعد «جنيف 2» كما قبله»، **المستقبل**، 5/ 2/ 2014، في:
https://goo.gl/g4KHcJ.

أن العرقلة التي مارسها نظام الأسد جعلت التقدم أكثر صعوبة. وحمل وزير الخارجية البريطانية وليام هيغ، ونظيره الفرنسي لوران فابيوس، ووزير الخارجية الألمانية، النظام مسؤولية فشل مفاوضات جنيف[37].

غير أن نجاح الائتلاف النسبي في حضوره مؤتمر جنيف وأدائه الملائم في كشف حقيقة موقف النظام المعادي للتسوية أمام العالم أجمع، تبدد مع الأيام. لم يعاقِب المجتمع الدولي، أو ما يسمى أصدقاء سورية، النظام وهو ما كان قد وعد به الائتلاف في أثناء التحضير للمؤتمر. في المقابل، لم يكافأ الائتلاف كما كان متوقعًا، وبقيت أميركا والغرب على تحفظهما على تسليح المعارضة، في وقت صمتت عن تدفق الرجال والسلاح من حلفاء النظام (روسيا وإيران والميليشيات الشيعية) لقتال السوريين وتهجيرهم. فما عادت إدارة أوباما تنظر إلى الشرق الأوسط برمته إلا من بوابة الإرهاب، وتحديدًا الإرهاب الذي مصدره التنظيمات والمجموعات السنية. أما تدمير النظام المدن، وقتل أكثر من مئتي ألف من السوريين، وتشريد الملايين من ديارهم، وقتل الآلاف داخل المعتقلات، فهذا كله بات يُعتبر عند الغرب من قبيل مظاهر الاستبداد فحسب، وليس إرهابًا! مع تصاعد خطر داعش، حاولت إدارة أوباما توظيف الجيش السوري الحر في محاربة داعش، ليس في سورية فحسب، بل في العراق أيضًا، من دون أن تتحدث عن مذابح النظام وإرهابه المليوني. وما عاد النظام ببراميله التي تدمر البشر والحجر موضوعًا

---

(37) «الغرب يواصل حملته على دمشق غداة فشل الجولة الثانية من مفاوضات جنيف»، **الحياة**، 16/ 2/ 2014، في: https://goo.gl/zjRU6i.

يخص الإرهاب! والحال أن كتائب الجيش الحر والكتائب المسلحة الإسلامية الوطنية[38] تقاتل في الأصل النظام الذي أقفل الدروب كلها أمام الحل السياسي، ثم طرأت داعش بتسهيلات من الأسد ونوري المالكي ليغطيا الصورة الزاهية للثورة الديمقراطية في سورية والعراق. صار القتال على جبهة النظام وداعش متلازمين من جهة؛ ومن جهة أخرى، لم تقصّر قيادة الائتلاف وإدارته في إضعافه وفي تردي أدائه في غمرة هذه المخاطر المصيرية، فساد الاستئثار والفردية، وعمل البعض ضمن سياسة المحاور العربية، إضافة إلى التكتلات الداخلية والتفكك، وبرزت الخلافات علنًا بين هيئاته المختلفة.

تراجع وزن الائتلاف وضعفت الثقة به. ولا يكفي إبعاد الجربا وانتخاب هادي البحرة مكانه لتغيير طبيعة الأشياء، فالزمن لا يرحم وأعداء الشعب السوري مستمرون في عدوانهم، من إيران إلى حكومة بوتين في روسيا إلى حزب الله وميليشيات العباس وعصائب أهل الحق، إضافة إلى وجههم الآخر المتمثل في داعش! هذا كله يقتضي الارتفاع إلى مستوى المنعطف المصيري الذي يواجهه الشعب، وإلى المعركة الوجودية التي يخوضها أمام آلة التدمير والقتل.

بقي الائتلاف، حتى ذلك الحين، العنوان الرئيس للثورة السورية، لكن مع صعود داعش الخارق تبدلت الأحوال حينها، أصبح القضاء على الإرهاب هو محور السياسة الدولية مع الاستعانة

(38) أي يتمركز نشاطها في الإطار الوطني السوري، ولا استراتيجية أممية لها مثل تنظيم القاعدة.

بالاستبداد ووضع الديمقراطية وإرادة الشعب على الرف، ولم يفكروا بالجمع بين ضرب الإرهاب والاستبداد معًا، والأخير هو منبع الإرهاب ودعم التغيير الديمقراطي، لهذا اختارت أميركا والغرب روسيا بوتين لتطبيق هذه الاستراتيجية باعتبارها تناسب جوهر السياسة الروسية، فإذا كانت روسيا القرن التاسع عشر احتياط الاستبداد في أوروبا فهي اليوم مع الصين الاحتياط العالمي له، فعملت روسيا على بدء حرب إبادة للسوريين، معتمدة على جيش النظام الذي تحول إلى ميليشيات طائفية، وعلى الميليشيات الطائفية لإيران وأتباعها. وعلى طائراتهم وصواريخهم في الجو، بينما اختارت الولايات المتحدة الميليشيات الكردية الممتدة إلى جبال قنديل سندها، تختزن مشروعات إثنية بعيدة المدى على حساب وحدة الشعب السوري. في وضع عربي ازداد تقهقرًا مع تحول مصر إلى صف الثورة المضادة، فحاول الداعمون للسوريين من العرب أن يبحثوا عن نقاط تلاقي مع الخطط الروسية والأميركية، فأصبح السوريون يواجهون الاستعمار المباشر والاختراق الإثني الطائفي الاستيطاني من إيران وأتباعها، واستبداد النظام الذي غدا رهينة في قبضة داعميه.

خلق هذا التبدل الاستراتيجي خريطة متبدلة للقوى والمصالح، تشكل كلها محاذير تحيط بسورية التي نعرفها، وهو ما وضع المعارضة السياسية والعسكرية أمام تحدي البقاء، ولا سيما بعد سيطرة النظام والميليشيات الشيعية على حلب، فلم يعد التراخي في عمل الائتلاف والقوى الأخرى مقبولًا أو قابلًا للبقاء، فالأمر بحاجة ماسة إلى التغيير في مفهوم المعارضة وأطرها وقواعدها، تغيير لا يحتمل المماطلة والتأخير. إحداث تبدل نوعي في العمل الوطني، يضع

السوريين كلهم أمام مصيرهم. والكثير من الاقتراحات والمشروعات يتم تداولها بين الأوساط السياسية، وفي مقدمها «الدعوة إلى عقد مجلس وطني شامل» يبحث في مصير البلد ومستقبله، من دون نسيان ما بني سابقًا. فإلى جانب الائتلاف، أسس الناشطون في المناطق المحررة والاغتراب المئات من الهيئات المدنية والتجمعات الأهلية والحقوقية وتجمعات حقوق الإنسان والهيئات الشرعية الموقتة لتطبيق القانون، وعملت الحكومة الموقتة على إنشاء الكثير من المدارس والهيئات التعليمية والإغاثية، وإن كان بطريقة غير كافية، فأمامها الكثير من العمل. ونشط الحراك الثقافي والتنظيمي، فأُسست اتحادات لرجال الأعمال والكتاب والمثقفين والفنانين، والعشرات من المجلات والصحف، منابر الحاضر والمستقبل. فعلى الرغم من الدمار الشامل الذي ضرب أسس الحياة الإنسانية وشروطها في البلد، نهضت الحياة الثقافية وقدمت الثورة مئات الصحافيين إلى الميدان وسط تقاطع خطوط النيران، وقضى كثير من الرجال والنساء على مذبح الحرية والكرامة والحقيقة. إضافة إلى ذلك، تنطح كثيرون من الناشطين والمثقفين السوريين لتأسيس أحزاب جديدة للعمل باتجاه المستقبل، من خلال تنظيم الحاضر، تدفع في أغلبها نحو سورية حرة وديمقراطية، يؤكدون فيها وحدة سورية الديمقراطية في مواجهة مشروعات التقسيم الوهمية. فهناك إجماع على أن طريق التقسيم مغلقة أمام أي كان، أمام النظام وغيره. واللافت إلى الآن هو أن أحدًا لم يجرؤ على تقديم مشروع تقسيمي، حتى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، صاحب غرب كردستان، لم يجرؤ حتى الآن على الإفصاح عن نواياه المشبوهة.

دخل الائتلاف، ومعه سورية والشعب السوري، مرحلة صعبة

ومصيرية تحتاج إلى إعادة ترتيب بيت المعارضة الداخلي والتحلق حوله ودعمه في التساوق مع إصلاح أوضاع الائتلاف والارتقاء به إلى مستوى المسؤوليات الجسام، إلى جانب ترتيب العلاقة بالإخوة والأصدقاء العرب، بطريقة تجعل المسألة السورية عنصرًا يجمع العرب ولا يفرقهم، وذلك باتخاذ جانب الحياد في الخلافات العربية، وبأن يكون السوريون منحازين إلى وحدة العرب، وليس إلى تمزقهم. هذا الأمر، كما يبدو، يحتاج إلى إصلاح جذري، يمكنه أن يبدأ كما يقول غليون بالابتعاد عن منطق الصراع على الهيمنة داخل الائتلاف وتحريمه، وهذا يتطلب رفض الاعتراف بالتكتلات، والتعامل مع الأعضاء باعتبارهم أفرادًا متساوين، والانتقال من ائتلاف يكرس الزعامات والمجموعات إلى ائتلاف يجمع ثوارًا ومناضلين فاعلين، قادرين على الوفاء بالالتزامات المنوطة بالائتلاف، والدفاع عن مبادئ الثورة[39]، وإظهار الكيان الوطني الجديد انحيازه إلى الرابطة السورية والمواطنية السورية دون الاعتبارات الطائفية والمذهبية، وأن يعمل بطريقة مؤسسية لا تتأثر بنوازع الأفراد، وتوسيع هيئاته السياسية وتحويلها إلى هيئة قيادية لها صلاحيات مُقررة، تعتمد في عملها على أجهزة ولجان فنية استشارية رديفة متفرغة عاملة في شتى المجالات، وأن تكون فاعلة على الأرض بطريقة مُجدية، وتستعين بلجان مختصة بالشؤون المنوطة بها، يؤدي أفرادها دورًا إرشاديًا لأصحاب القرار، ويرعون هيئات مجتمعية جديدة، كتنظيم الصحافيين والأطباء والفنانين الأحرار وتجمعات أخرى، وضم

(39) برهان غليون، «من المسؤول عن فشل الهيئة العامة للائتلاف في مؤتمرها الأخير؟»، 29/ 5/ 2013، في: https://goo.gl/GGzJX1.

ممثليهم إليه، مع تفعيل مكاتبه القائمة: التربية والتعليم العالي والمكتب القانوني والمجالس المحلية والمكتب الإعلامي والسلم الأهلي ولجنة السفارات والحج، والعمل بجد بالإقلاع عن قاعدة تجديد منصب الأمين العام كل ثلاثة شهور، ليصار إلى الإجماع حول شخصية تكون مؤهلة لقيادة المرحلة الانتقالية، واشتراط البحث في استبدالها إذا صدرت شكوى من ثلث أعضاء الائتلاف، وإلا لا بأس من استمرار تلك الشخصية، وذلك تأمينًا لاستقرار قيادي لمصلحة العلاقة بالشعب والإقليم والعالم.

تزايد الوعي بتبدل المرحلة الراهنة من تطور المشهد السياسي السوري في ضوء بروز العامل الإيراني وميليشياته الآتية من كل صوب، تحت ذرائع العصبية الطائفية الشيعية. فبات السوريون يرون أن طغيان هذا العامل، ولا سيما في عامي 2013 و2014، بدل العلاقة بين إيران والنظام السوري من صيغة تحالفية إلى صيغة تبعية، تسيطر فيها إيران على النظام منذ أن أصبح بقاء هذا النظام واستمراره مرتبطين بالقوة الإيرانية، وبقيادتها السياسية والعسكرية لمعركة النظام ضد الشعب السوري. تحولت إيران إلى دولة احتلال استيطانية، وهذه مظاهر بدت جلية في حمص ودمشق، فغدا صراع السوريين مع النظام يحمل طابع الصراع المصيري لسورية، فإما أن تبقى بهويتها العربية المعروفة بقلب بلاد الشام، أو تغدو ذيلًا للتوسع الفارسي، وأرضًا لاستيطانه.

عبر غليون عن هذه الهواجس، فهو وأمثاله من المفكرين عرفوا أن معركة السوريين الراهنة هي حرب المصير والبقاء، إما أن يحافظوا على هويتهم السورية المعروفة، وإما أن يتحولوا إلى تابعية

إيرانية استيطانية. فعلق على عرض الميليشيات الشيعية السطوة المذهبية، لمناسبة عاشوراء في المدن السورية، بالقول: «منذ الآن، تَعد إيران الشباب الشيعة الذين تدعوهم للقتال في سورية من كل البلاد بمرتبات عالية لم يحلموا بمثلها من قبل، وتعِدُهم بالقدوم مع عائلاتهم لاحتلال منازل السوريين المهجرين، والحصول على الجنسية السورية، ليصبحوا جزءًا من المجتمع الشيعي الجديد الذي تنوي إقامته في سوريا، كقاعدة دائمة لاحتلالها ونفوذها»[40]. فاندمجت عند القوى المدنية الديمقراطية السورية مسؤوليات التحرير بمسؤوليات التحول الديمقراطي. وإلى جانب إيران وميليشياتها، دخل إلى مشهد الثورة السورية عوامل جديدة، أثرت في سمعتها في الداخل والخارج، وشوشت الصورة العامة. غير أن القوى المدنية وريثة شعارات الثورة وأهدافها المدنية الديمقراطية بقيت محافظة على إخلاصها لِقيم الثورة، وإصرارها على استمرار العمل على التغيير الديمقراطي والتحرير. فمن المعروف أن النظام أطلق عناصر تنظيم القاعدة المعتقلين في سجونه، وبشكل خاص الأجانب منهم، وأخرج أبا مصعب السوري (مصطفى ست مريم مزيك) أحد منظري القاعدة البارزين من سجنه[41]. وبرزت جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فأربكا المشهدين السياسي والعسكري للثورة، وأدخلا بعدًا جديدًا خطرًا على المشهد، استغله النظام والقوى الحليفة له. فصارت المهمة الرئيسة لقوى الثورة الحفاظ على استقلاليتها الفكرية والعسكرية

---

(40) برهان غليون، «سورية تحت الاحتلال»، **العربي الجديد** (9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014)، في: https://goo.gl/xuem7p.

(41) المرجع نفسه.

والسياسية، للحفاظ على هويتها وخطها الديمقراطي (الثالث)، في مواجهة النظام والقوى المتطرفة.

انطلق جمهور الثورة من السياسيين والمثقفين، من التعلق بقيم الثورة وأهدافها الكبرى في الحرية والديمقراطية. وبقوا ملتزمين أهداف الثورة المدنية الديمقراطية. تجسد ذلك في قوًى سياسية وعسكرية دفعت ثمن نضالها باهظًا، من دون أن يقلل ذلك من حماستها للثورة واستمرارها وجود تيارات وقوى أخرى متطرفة وتكفيرية تناصب السلطة والديمقراطية معًا العداء، تخاصم النظام لكنها تخاصم أيضًا قوى الثورة الديمقراطية. حافظ هؤلاء المثقفون على تعلقهم بالثورة المدنية الديمقراطية التي ما زالت تشكل تيارًا ثالثًا بين النظام وقوى التطرف، يستند إلى الكتلة الأساسية من الشعب السوري الذي ما زال محافظًا على تمسكه بهوية الثورة المدنية الديمقراطية(42). فعلى الرغم من صعوبات بيئة الثورة وتعقيداتها وما طرأ عليها من مشكلات، ثابرت القوى المدنية الحية على العمل للفوز بالسباق، وتأسيس سورية ديمقراطية لأبنائها كافة. فصعود العسكرة والتطرف والطائفية لم يدفع هذه القوى إلى التراجع عن أهدافها ونضالها.

---

(42) «استطلاع «المركز العربي»: النازحون السوريون ازدادوا تأييدًا للثورة»، العربي الجديد (2 حزيران/ يونيو 2014)، في: https://goo.gl/7Fg3LN.

أفاد 78 في المئة من المهجرين أن الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها ليست شرعية، وأن نصف المستجوبين يفضلون أن تكون الدولة في سورية دولةً مدنيةً، في حين قال 30 في المئة منهم إنهم يفضلون دولة دينية.

خاتمة

تؤكد وقائع التاريخ وحوليات الحياة السياسية السورية خلال قرن كامل من الزمان الجذور العميقة للرابطة الوطنية السورية، التي عززتها أحيانًا كثيرة الرابطة العربية، فتبادلت الرابطتان تعزيز بعضهما بعضًا في أكثر الأحيان. إضافة إلى ذلك، يُظهر هذا التاريخ التقاليد الدستورية السورية وعمقها، التي يمكن أن نلاحظها على مستويات عدة تشمل الحياة السورية. يتعلق المستوى **الأول** بثقافة النخب المدينية السورية التي اتخذت من المسألة الدستورية الديمقراطية عنوانًا لتطلعاتها، منذ نضالها ضد الرابطة العثمانية، وتوجهها للاستقلال عنها، بعد أن أصابها اليأس من شراكتها في حكم ديمقراطي لامركزي يسمح للسوريين والعرب بإدارة حياتهم وثقافتهم الخاصتين. كانت توجهات تلك الأحزاب كلها التي تكونت في تلك المرحلة، تتعلق بالدستور والديمقراطية، كما أن الأحزاب التي نشأت في العهد الفيصلي حملت التقاليد الدستورية الديمقراطية. ورثت هذه التوجهات الدستورية الثورة السورية الكبرى بقيادة سلطان باشا الأطرش، ومن بعدها النُخب التي قادت مرحلة النضال الوطني الديمقراطي، والتي وحدت مطلب الاستقلال والديمقراطية، ورعت تأسيس دستور ديمقراطي صار عقدًا سياسيًا اجتماعيًا ديمقراطيًا للشعب السوري كله. وحكمت قِيم هذا الدستور

الحياة السياسية السورية منذ عام 1927 وحتى حركة 8 آذار/ مارس 1963 العسكرية، مع انقطاعات طفيفة عسكرية بين عامي 1945 و1949، وبين عامي 1958 و1961، في أيام الجمهورية العربية المتحدة، نعمت خلالها بالحياة الدستورية، وهيمنت على تطلعاتها السياسية أحزاب وتكوينات سياسية عابرة الطوائف، ومتمسكة بالرابطة السورية. سادت الرابطة الوطنية السورية والحياة الدستورية حياة السوريين، ولم يعكر صفو هذا التقليد الدستوري والوطني ورسوخه إلا تدخل العسكر السافر وسيطرتهم منذ عام 1963 على الحياة السياسية السورية. فهم عملوا على حكم البلد بالقوة، مستعينين بالكثير من العوامل، **أولها** انتشار ثقافة يسارية على المستوى العالمي تحت تأثير نمط بناء الدولة السوفياتية ومفاهيمها عن دكتاتوريات البروليتاريا، ومفهوم الديمقراطية الشعبية الذي لا يمت إلى الديمقراطية ولا إلى الشعبية بصلة.

يتعلق المستوى **الثاني** بالهزة التي أحدثها قيام «إسرائيل» في قلب المشرق العربي، إلى الجوار السوري، ما أفسح الطريق أمام عسكرة الحياة السياسية في سورية والمشرق العربي عمومًا، بدعم من المعسكر الشرقي السوفياتي الذي رأى فيه الثغرة الملائمة لاختراق بلادنا باسم محاربة الإمبريالية. خلقت هذه الوضعية التاريخية برمتها التسويغات الأيديولوجية، والمرتكزات المادية والعسكرية لهيمنة ثقافة تسلطية، وسيطرة أنظمة الاستبداد على سورية أكثر من نصف قرن. غير أن الفصل الأخير والأطول في طبائع الاستبداد هو فصل حكم العائلة الأسدية الذي أجهز على الحياة الوطنية، وعلى السياسة المنفتحة على المشاركة والنقاش الحر، وأدخل البلد في ظلمة سردابية، تضافرت فيها تأثيرات عالم

القبو الاستخباراتي المليء بصراخ ما بقي من أصوات حرة مع عالم الفساد الذي نشر سرطانه في مسام المجتمع والدولة السوريين، والغيوم السوداء الملبدة بالأكاذيب الأيديولوجية التي غطت سماء سورية عامًا وراء عام، والتي قُدِّمت إلى السوريين على أنها قيمهم الجديدة التي تمتزج فيها القومية بالاشتراكية بالحرية، على نحو يثير الشفقة والسخرية، منسوجة بالرياء والقهر وتصنع بطولة خادعة عنوانها ورمزها الكبير الشعار الذي ردده ملايين السوريين صغارًا وكبارًا أربعين عامًا من حكم العائلة الأسدية: «قائدنا إلى الأبد الأمين حافظ الأسد».

كانت ثقافة فارغة من الروح والحياة، فكانت حصيلة ذلك صناعة بلد وشعب غارقين في الصمت والألم، يفتقران إلى الأمل والحلم بقدر افتقارهما إلى الحرية والكرامة اللتين هما الشرط اللازم لصناعة الأوطان الحرة: «كانت سوريا خلال سنوات عائلة الأسد دولة هشة وضعيفة بالمعنى السياسي والاجتماعي والمؤسساتي، وكانت مؤشرات فشلها أكثر كثيرًا من مؤشرات قدرتها على النمو والتحول الديمقراطي. تعمدت عائلة الأسد تحطيم الإرث المؤسساتي الضعيف الذي نشأ بعد الاستقلال، وتحولت من دولة أُسست على فكرة الجمهورية إلى دولة يمكن توريثها من الأب إلى الابن، من دون أي مقاومة سياسية تُذكر، من برلمان منتخب شهد أكثر المعارك السياسية سخونة في تاريخ الشرق الأوسط حول صلاحيات الجهاز التنفيذي ورئيس الدولة آنذاك شكري القوتلي، حتى منعه من رفع راتبه من 500 إلى 700 ليرة وإصلاح سيارته التي تتعطل يوميًا مرات ومرات لقطع المسافة القصيرة من قصر المهاجرين إلى قبة البرلمان، بسبب الأوضاع في فلسطين، إلى رئيس

مطلق الصلاحية. تعمدت عائلة الأسد تحطيم هذا الإرث الذي كان مصدر فخر السوريين جميعهم، بكل طوائفهم وتلويناتهم السياسية والأيديولوجية، لأنه السبيل الوحيد الذي يستطيع السيطرة على مقاليد السلطة»[1].

بقي هذا الكابوس يُرخي بظلاله على السوريين إلى أن استيقظت الشعوب العربية على ثوراتها الربيعية في عام 2011، فاتحةً طريقًا عريضة نحو الحرية والديمقراطية لبلادنا، ولتعزيز أواصر الرابطة الوطنية على قاعدة مبدأ المواطنة الحديث. استيقظ السوريون على حلم استعادة كرامتهم ونيل حريتهم لتسترجع بلادهم ما انقطع من تقاليد وطنية ودستورية في حياتهم السياسية والفكرية. وما زال القطاع الأكبر من الشعب السوري يتطلع ويعمل بقوة، على الرغم من الظواهر الصادمة التي اخترقت مشهدهم السياسي - الاجتماعي لتحقيق هذه الأحلام، وتحويلها من مجرد حلم إلى عقد سياسي وثقافي يؤسس لحياتهم الجديدة التي انتظروها طويلًا، وينظمها على أسس ثابتة.

---

(1) يُنظر مقدمة رضوان زيادة في: روبرت آي. روتبرغ وسيث د. كابلان، **كيف تحولت سورية من دولة مارقة إلى دولة فاشلة**، ترجمة حازم نهار (بيروت: رياض الريس، 2014)، ص 22-23.

المراجع

1 - العربية

كتب

الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي. إشراف محمد جمال باروت. تنسيق فيصل دراج. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

الأرناؤوط، محمد. **دراسة حول الحكومة/ الدولة العربية في دمشق، 1918–1920.** عمّان: مؤسسة حمادة للدراسات والنشر، ودراسات الشروق، 2000.

إسحق، ثروت، وآخرون. **هامشيون في المدن العربية.** دمشق: دار كنعان للدراسات، 1993.

بشارة، عزمي. **سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن.** بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

بطاطو، حنا. **العراق: الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار.** ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1992.

______. **فلاحو سوريا: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنا وسياساتهم**. ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي. مراجعة ثائر ديب. بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

بعيري، اليعازر. **ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي**. ترجمة بدر الرفاعي. القاهرة: سينا للنشر، 1990.

بكداش، خالد. **صفحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوري: وثائق وبرامج**. دمشق: [د. ن، د. ت.].

بوداغوفا، بيير. **الصراع في سورية: لتدعيم الاستقلال الوطني، 1945-1966**. ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني. دمشق: دار المعرفة، 1997.

بيرتس، فولكر. **الاقتصاد السياسي في سوريا تحت حكم الأسد**. ترجمة عبد الكريم محفوظ. بيروت: رياض الريس، 2012.

الجندي، سامي. **البعث**. بيروت: دار النهار، 1969.

الحافظ، ياسين. **الهزيمة والأيديولوجيا المهزومة**. [بيروت]: التيار القومي العربي، 1978.

الحداد، غسان محمد رشاد. **أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر، 1946-1966**. عمّان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2001.

حزب البعث العربي الاشتراكي: التقرير التنظيمي للمؤتمر السادس. دمشق: الحزب، [د. ت.].

الحكيم، يوسف. **سورية والعهد الفيصلي**. ذكريات. بيروت: دار النهار، 1986.

الحلو، يوسف خطار. **أوراق من تاريخنا**. 2 ج. بيروت: دار الفارابي، 1988.

خوري، فيليب. **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، 1920–1945**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997.

دراج، فيصل ومحمد جمال باروت (محرّران). **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**. مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين. 2 ج. ط 2. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2000.

دروزة، محمد عزة. **حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات**. 2 ج. صيدا: المطبعة العصرية، 1951.

دندشلي، مصطفى. **حزب البعث العربي الاشتراكي، 1940–1936**. تعريب يوسف جباعي. بيروت: دار النهار للنشر، 1969.

دوناتي، كارولين. **الاستثناء السوري: بين الحداثة والمقاومة**. ترجمة بشير البكر. بيروت: رياض الريس، 2012.

ديب، كمال. **تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011**. بيروت: دار النهار، 2011.

الرزاز، منيف. **الأعمال الفكرية والسياسية**. 3 ج. [د. م.]: مؤسسة منيف الرزاز، 1986.

رقيب الشرق الأوسط – هيومن رايتس ووتش. **كشف سورية: قمع حقوق الإنسان في نظام الأسد.** ترجمة اللجنة السورية لحقوق الإنسان. نيويورك: يال يونيفرستي برس، 1990.

روتبرغ، روبرت آي. وسيث د. كابلان. **كيف تحولت سورية من دولة مارقة إلى دولة فاشلة.** ترجمة حازم نهار. بيروت: رياض الريس، 2014.

رويتر، كريستوفر. **السلطة السوداء: الدولة الإسلامية واستراتيجيو الإرهاب.** ترجمة محمد سامي الحبال. الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016.

زعبوب، عادل. **الميثاق العربي.** بيروت: دار المسيرة، 1979.

زيادة، رضوان (إعداد وتقديم). **ربيع دمشق: قضايا، اتجاهات، نهايات.** القاهرة: مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، 2007.

______. **السلطة والاستخبارات في سورية.** بيروت: رياض الريس، 2013.

زيسر، إيال. **باسم الأب، بشار الأسد: السنوات الأولى في الحكم.** القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.

سلامة، غسان. **المجتمع والدولة في المشرق العربي.** مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

سلطان، علي. **تاريخ سورية، 1918–1920: حكم فيصل بن الحسين.** دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1987.

سورية بين عهدين: قضايا المرحلة الانتقالية: بيانات ووثائق، حوارات وسجالات، مقالات. إعداد وتقديم محمد جمال باروت وشمس الدين الكيلاني. عمّان: دار سندباد للنشر، 2003.

سيل، باتريك. **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط.** [د. م.]: المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، 1988.

______. **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية، 1945-1958.** ط 7. دمشق: طلاس دار، 1996.

شهرستان، ماري الماظ. **المؤتمر السوري العام، 1919-1920.** بيروت: دار أمواج، 2000.

صادق، محمود. **حوار حول سورية.** بيروت: رياض الريس، 2013.

صاغية، حازم. **البعث السوري: تاريخ موجز.** بيروت: دار الساقي، 2011.

طربين، أحمد. **الوحدة العربية في تاريخ المشرق العربي، 1800-1958.** دمشق: منشورات جامعة دمشق، [د. ت.].

عثمان، هاشم. **الأحزاب السياسية في سورية: السرية والعلنية.** بيروت: دار الريس، 2001.

العظمة، بشير. **جيل الهزيمة: بين الوحدة والانفصال: مذكرات.** ط 2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998.

عفلق، ميشيل. **محاضر مباحثات الوحدة**. القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1963.

______. **معركة المصير الواحد**. بيروت: دار الطليعة، 1963.

علوش، ناجي. **الثورة والجماهير: مراحل النضال العربي، 1948-1961، ودور الحركة الثورية**. ط 2. بيروت: دار الطليعة، 1963.

غليون، برهان. **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**. ط 3. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

فان دام، نيقولاوس. **الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، 1961-1995**. ط 2. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995.

فرزات، محمد حرب. **الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تأريخية لنشوء الاحزاب السياسية وتطورها بين 1908-1955**. دمشق: دار الرواد، 1955.

فرسخ، عوني. **الوحدة في التجزئة: دراسة تحليلية لوحدة 1958**. بيروت: دار المسيرة، 1980.

في الديمقراطية الشعبية. سلسلة الإعداد الحزبي 10. دمشق: القيادة القطرية لحزب البعث، 1966.

قاسمية، خيرية. **الحكومة العربية في دمشق، 1918-1920**. القاهرة: دار المعارف، 1971؛ ط 2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982.

قرقوط، ذوقان. **تطور الحركة الوطنية في سورية، 1920-1939**. بيروت: دار الطليعة، 1975.

قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري. بيروت: دار ابن خلدون، 1972.

الكبيسي، باسل. **حركة القوميين العرب**. 4 ج. بيروت: المؤسسة الأبحاث العربية، 1985.

الكوراني، أسعد. **ذكريات وخواطر: مما رأيت وسمعت وفعلت**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2000.

الكيالي، نزار. **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر، 1920-1950**. دمشق: دار طلاس، 1997.

لاكور، والتر. **الاتحاد السوفييتي والشرق الأوسط**. ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين. بيروت: المكتب التجاري، 1959.

لورانس، هنري. **اللعبة الكبرى: المشرق العربي والأطماع الدولية**. ترجمة محمد مخلوف. بيروت: دار قرطبة، 1992.

مادويان، أرتين. **حياة على المتراس**. تقديم جورج حاوي. بيروت: دار الفارابي، 1986.

مجموعة مؤلفين. **الأحزاب والحركات القومية العربية**. 2 ج. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2002.

مجموعة مؤلفين. **الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية**. [د. م.]: منشورات أوراب، 2001.

مرقص، الياس. **تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي**. بيروت: دار الطليعة، 1964.

مؤتمر الإبداع الوطني والاعتماد على الذات: التقرير العام. دمشق: الاتحاد العام لنقابة العمال، 1987.

النقابات. سلسلة الإعداد الحزبي. دمشق: القيادة القومية لحزب البعث، 1968.

النقيب، خلدون حسن. **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

نهار، حازم ولؤي صافي. **المعارضة السورية**. تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2013.

هايدمان، ستيفن. **التسلطية في سورية: صراع المجتمع والدولة**. ترجمة عباس عباس. مراجعة رضوان زيادة. بيروت: رياض الريس، 2011.

هينبوش، رايموند. **تشكيل الدولة الشمولية في سوريا البعث**. ترجمة حازم نهار. مراجعة رضوان زيادة. بيروت: رياض الريس، 2014.

______. **سورية: ثورة من فوق**. ترجمة حازم نهار. مراجعة رضوان زيادة. بيروت: رياض الريس، 2011.

دوريات

«الافتتاحية: لسان حال التجمع الوطني الديمقراطي في سوريا». **الموقف الديمقراطي**. العدد 59 (أيلول/ سبتمبر 2000).

بكور، محمد أحمد. «تنظيم اللجنة العسكرية وانقلاب 8 آذار 1963 في سورية: دراسة موجزة». **الحوار المتمدن**. العدد 1492 (17 ذار/ مارس 2006).

«بيان اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي في سوريا». **مجلة الوعي العربي** (16 نيسان/ أبريل 2012).

جاموس، فاتح محمد. «أي حركة سياسية؟! أي حزب نريد؟ كيف نبدأ؟». **الحوار المتمدن**. العدد 226 (21 آب/ أغسطس 2002).

المناضل (مجلة داخلية لحزب البعث). العدد 19 (آذار/ مارس 1968).

الناصر، رجاء. «قراءة لقرار اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي حول إعلان دمشق». **مقاربات** (مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية): العددان 12-13، حزيران/ يونيو 2008.

ندوات ومؤتمرات

مؤتمر الإبداع الوطني والاعتماد على الذات: التقرير العام. دمشق: الاتحاد العام لنقابة العمال، 1987.

الندوة الدولية حول السكان والتنمية وأهمية الرقم الإحصائي المنعقدة في حمص 2-27 تشرين الأول 1983. إشراف مالك الأخرس. دمشق: وزارة الثقافة، 1985.

فهرس عام

ح

-ش-

-غ-

-ف-